أزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب
الحالة المصرية نموذجاً

إعداد

أ. د/ محمد سعيدعبد المجيد
أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة طنطا

أ. د/ ممدوح عبد الواحد الحيطي
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

المستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل العلاقة بين أزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج ، وذلك باعتبار أزمات الاقتصاد القومي متغيراً مستقلاً ونموذج التنمية المناسب متغيراً تابعاً ، مع الأخذ في الاعتبار التأثير المتبادل بينهما. حيث يلاحظ انه على الرغم من تعدد الحكومات المصرية المتتابعة منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن ، فإن جميعها أخفقت في تحقيق تنمية مستدامة وبناء اقتصاد قومي قوي يستطيع أن يتحمل الأزمات الاقتصادية والتنموية المحلية والخارجية .

وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي ، وتم جمع البيانات باستخدام تحليل البيانات الجاهزة ، ودليل مقابلة تم تطبيقه على عينة حجمها (٢٤) مفردة من بعض أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية من جامعات المنوفية ، كفر الشيخ ، المنصورة، عين شمس لمعرفة رؤيتهم حول العوامل والمتغيرات الأساسية للدراسة.

وتوصلت الدراسة من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة إلى عدد من النتائج من أهمها أن هناك تأثيرات اجتماعية سلبية كبيرة لأزمات الاقتصاد القومي على ظاهرتي الفقر والبطالة، وعلى المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للأسر. لذا فهناك أهمية كبيرة لإعادة النظر في نموذج التنمية المتبع ، ومن الضرورى البحث عن نموذج تنموي مناسب يستطيع بناء اقتصاد قومي قادر على مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية. ويقوم هذا النموذج على مجموعة من

المقومات من أهمها: النظر إلى التنمية على أنها تنمية شاملة متعددة الأبعاد ، ومعتمدة بالأساس على الموارد الذاتية للمجتمع.

الكلمات المفتاحية :

أزمات – الاقتصاد القومي – نموذج التنمية المناسب – الحالة المصرية.

Crises of the national economy and the suitable development model: The Egyptian case is an example

Abstract

This study seeks to discuss and analyze the relationship between the crises of the national economy and the suitable development model through application to the Egyptian case as a model, by considering the crises of the national economy as an independent variable and the appropriate development model as a dependent variable, taking into account the mutual influence between them.

It is noted that despite the many successive Egyptian governments from the mid-1970s until now, all of them have failed to achieve sustainable development and build a strong national economy that can withstand local and external economic and development crises.

The study was based on a descriptive analytical method . We collected the data using the analysis of ready-made data and an interview guide that was applied to a sample of (24) individual from some professors and experts in sociology , economics and development from the universities of Menoufia, Kafr El-Sheikh, Mansoura, and Ain Shams to find out their views about the basic factors and variables of the study.

The study concluded - from Analytical reading and the majority of the sample - a number of results, the most important of which is that there are significant negative social impacts of national economic crises on the phenomena of poverty and unemployment, and on the educational, health, and living standards of families. Therefore, there is great importance to reconsider the development model followed, and it is necessary to search for an suitable development model that can build a national economy capable of confronting internal and external crises. This model is based on a set of components, the most important of which are: viewing development as comprehensive, multi-dimensional development that relies primarily on the community's own resources.

Keywords : Crises - National Economy - Suitable Development Model - Egyptian Case.

أولاً : أهمية البحث وهدفه (•) :

يعد موضوع الأزمات ، موضوع قديم – جديد في آن واحد فبدايته هى بداية الحياة على كوكب الأرض ، فمنذ فجر التاريخ والإنسان يعيش في سلسلة لا متناهية من الأزمات ، وعلى الرغم من التطور وكثرة المستحدثات التكنولوجية مازال الإنسان مأزوماً ومازلنا نعيش في عالم من الأزمات (المساعدة، ٢٠١٢، ص ١٧). فالأزمات – بكافة أشكالها – جزء من نسيج الحياة الإنسانية في أي مجتمع ، وسمة من سمات الحياة المعاصرة ، وقد إزدادت أهمية هذه الأزمات وخطورتها في العصر الحالي ، الذي يطلق عليه البعض أحياناً "عصر الأزمات" (أبو النصر ،١٩٩٩ ، ص٣٦١).

(•) اشترك الباحثان في كل مراحل البحث بداية من جمع المادة النظرية ثم صياغتها ، وتحليل البيانات الجاهزة وتصميم دليل المقابلة ، ثم جمع وتحليل البيانات الميدانية وكتابة النتائج .

ولا تكون الأزمات في كثير من الأحيان نتيجة لخطر واحد بل نتيجة لأخطار متعددة ، قد تظهر بالتزامن أو بالتسلسل. كما أن الأزمات لا تنطوي في كثير من الأحيان على خطر واحد ، بل بالأحرى مخاطر متعددة متزامنة أو ناشئة متتابعة (Gaspar, et al. , 2023, p. 346).

ولا شك أن القرن العشرين – وأيضاً القرن الحادي والعشرين – كان دون ريب عصر تقدم الإنسانية في شتى المجالات ، ومن أهمها التطور التقني والتنظيمي الذي شمل جميع النشاطات البشرية . ولكن في المقابل فإن منطق الأحداث الطبيعية والصحية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية يؤكد من ناحية أخرى، أن هذا العصر أيضاً كان عصراً للأزمات بجميع مظاهرها(العشماوي، ٢٠٢٠، ص٣).

فقد شهد العالم في القرن الحادي والعشرين – على سبيل المثال – العديد من الأزمات منذ بدايته وحتى الآن ، مثل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وجائحة " سارس " في عام ٢٠٠٣ ، والأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، وجائحة " أنفلونزا الطيور" في عام ٢٠٠٩ ، بالإضافة للكوارث الطبيعية ، كالزلازل وما يترتب عليها من تسونامي ، وغيرها (أبو العينيين، ٢٠٢٢، ص١١٩). وجائحة كورونا " كوفيد ١٩" (أواخر عام ٢٠١٩ – وحتى الآن ٢٠٢٤) ، أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية (فبراير ٢٠٢٢ – وحتى الآن ٢٠٢٤) (See: Iacovino, et al. 2023, Dhawan, et al. 2022 and Tanchum, 2022).

وتتسم هذه الأزمات بأنها غير مسبوقة ومتكررة ، وعابرة للحدود مما جعلها تمثل تهديداً ينتشر عبر الأنظمة العالمية مع سيادة العولمة ، ويمكن أن تظهر في الصحة أو المناخ ، أو الأنظمة الاجتماعية والمالية. ويرجع حدوث هذه الأزمات إلى تزايد درجة عدم التوقع بسبب ضعف الروابط الضعيفة في تدفق المعلومات ، وزيادة درجة التعقيد في تكوين المجتمعات (أبو العينيين، ٢٠٢٢،ص١١٩).

ولا يخفى على أحد أن تعرض المجتمع للأزمات يهدد بصورة عشوائية ومستمرة في نفس الوقت التنمية سواء في جانبها المادي أو البشري ، حيث تسبب الأزمات بمختلف أنواعها خسائر في المنشآت والمرافق العامة والممتلكات والثروات البشرية والطبيعية ، وتقلل كل هذه الخسائر من فرص التقدم في مسار التنمية ، حيث تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الثروة البشرية للمجتمع وما تمثلة من ركيزة أساسية لعملية التنمية في المجتمع (الحنفي، ٢٠١٧، ص٢).

ويحظى موضوع الأزمات وما يترتب عليها من آثار على اهتمام كافة مجالات المعرفة تقريباً ، وفي علم الاجتماع يحتل أهمية كبرى لدرجة أن هناك فرع من فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة الأزمات من المنظور السوسيولوجي .

ومع حصول الدول النامية على استقلالها – بعد الحرب العالمية الثانية – بدأت هذه الدول في الاتجاه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة الأزمات التنموية والمجتمعية التي تعاني منها، وذلك من خلال تبني نماذج تنموية مختلفة. وهذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف النظرية التي تهتدي بها الدول النامية في رسم خطط التنمية الخاصة بها ، ولاختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل دولة (الكفري، ٢٠٠٥، النماذج العالمية للتنمية ، https://www.ahewar.org/debat/show.art).

وعلى الرغم من مرور أكثر من ستة عقود على اتباع العديد من الدول النامية للنماذج التنموية المختلفة ، فإن خطط التنمية التي نفذتها لم تحقق أهدافها ، وظل الفقر سمة أساسية لكثير من هذه الدول – باستثناء عدد قليل من الدول النامية يأتي في مقدمتها دول شرق أسيا مثل اليابان ، الصين ، تايوان ، سنغافورة ، هونغ كونغ ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، اندونسيا ، الفلبين – فهذه الدول كما يشير" مصطفى كامل السيد " – التي تتبنى نموذج الدولة الإنمائية المستقلة – هى الأنجح ، وأن هذا النموذج ، هو حتى الآن النموذج الأنجح فى نقل الدول المستعمرة سابقاً إلى مرتبة أعلى فى إطار التقسيم الدولى للعمل باعتبارها دولا صناعية جديدة ، تحتل موقعا وسطا بين ما يعرف بالدول النامية والدول الأكثر تقدماً. بل إننا إذا اعتبرنا جمهورية الصين الشعبية واحدة من الدول التى تبنت هذا النموذج ، فهو ينقلها إلى مصاف الدول المتقدمة (السيد ،٢٠٢٢، تحديات نموذج الدولة الإنمائية فى القرن الحادى والعشرين، https://www.shorouknews.com) .

ومن المؤكد – طبقاً لما أظهرته الآدبيات التنموية وتجارب التنمية على المستوى العالمي – أن طريق التنمية لا يكون من خلال نماذج أو قوالب أو استراتيجيات تنموية جاهزة ، وإنما تؤخذ تلك النماذج كأساس يمكن البناء عليه لتكوين النموذج التنموي المناسب والملائم لكل دولة حسب ظروفها ، ومقوماتها، وبما يتناسب مع الواقع العالمي، شريطة أن يكون ذلك النموذج يتسم بالتجرد ، والشمول ، وإمكانية التطبيق . ومع اختيار وتصميم نموذج التنمية المناسب ، نكون في حاجة إلى عملية إصلاح لهياكل الاقتصاد القومي لتناسب تطبيق ذلك النموذج (جاب الله ، ٢٠٢١،

أفكار على مسار التنمية (٢) : استراتيجيات التنمية والإصلاح الهيكلي، السياسة الدولية ،(http://www.siyassa.org.eg.).

وعقب قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي أطاحت بنظام مبارك، واجه الاقتصاد القومي مجموعة من الأزمات الاقتصادية والتنموية، ومن أهمها انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، وارتفاع كلاً من عجز الميزانية العامة، والدين العام، ومعدل البطالة، ومعدل الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة في المجتمع المصري (Abdou & Zaazou ,2013, p. 92).

فلقد تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر تدريجياً، حيث تفاقمت القضايا الاجتماعية التي أشعلت شرارة احتجاجات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وظلت مطالب العدالة الاجتماعية التي تدفقت من تلك المظاهرات الحاشدة دون اهتمام على الإطلاق. كما أدت حالة عدم اليقين السياسي التي صاحبت مرحلة ما بعد الثورة، بالإضافة إلى حالة مستمرة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، إلى وجود عائق شديد أمام تعافي الاقتصاد المصري (Paciello, 2013, Insight Egypt, Economic and Social Policies in Post-Mubarak Egypt, Istituto Affari Internazionali: .(https://www.iai.it/en/pubblicazioni

ولقد انعكست الأوضاع السياسية والأزمات الاقتصادية والتنموية للاقتصاد القومي على عملية التنمية في المجتمع المصري، وهذا ما تعكسه العديد من المؤشرات التنموية، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، وتفاقم معدل العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، وهو ما فاقم من معدل إجمالي الدين المحلى والخارجي، كما تفاقمت ظاهرت الفقر والبطالة في المجتمع المصري (الجعفراوي، ٢٠١٦، ص ١٠- ١١).

وكمحاولة لعلاج الأزمات الاقتصادية والتنموية التي يعاني منها الاقتصاد القومي لجأت الحكومة المصرية لصندوق النقد الدولي لدعم صندوق النقد ببرنامج إصلاح للاقتصاد القومي. وفي ١١ نوفمبر ٢٠١٦ وقع صندوق النقد الدولي والحكومة المصرية اتفاقية قرض بقيمة (١٢) مليار دولار – على أن تلتزم الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يمتد لمدة ثلاث سنوات ٢٠١٦- ٢٠١٩ – بهدف معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل وتكوين فرص العمل (المومني ، ٢٠١٨ ، ص١).

وعلى الرغم من التكلفة العالية لإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي تمثلت أهمها في رفع أسعار منتجات الطاقة وتحرير سعر صرف العملة – وتم ذلك أكثر من مرة كما سيتضح في متن هذا البحث– التي تحملتها شرائح عريضة وكثيرة في المجتمع المصري ، لم ينجح هذا

البرنامج في تحقيق نمو شامل ومستدام وبناء اقتصاد قومي قوي يتحمل الصدمات الداخلية والخارجية ، بل على العكس فإن الاقتصاد القومي أضحى أكثر حساسية للصدمات الاقتصادية ، وخير دليل على ذلك عندما تعرض الاقتصاد القومي لأزمة جائحة كورونا ومن بعدها تداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، لم يستطع الاقتصاد القومي الصمود أمام هاتين الأزمتين – على الرغم من تأثر معظم دول العالم بهما– فقد ألقت أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية بظلالها على الاقتصاد القومي متمثلة في ارتفاع مفاجئ في الأسعار العالمية للقمح والطاقة ، وهما أهم عنصرين في الواردات المصرية ، وهو ما أدى الى ارتفاع معدل التصخم على مستوى الاقتصاد العالمي، وتأثرت مصر كثيراً بذلك التضخم كونها دولة تعتمد على الخارج لتلبية معظم احتياجتها من السلع الغذائية . وهو ما أدي إلى لجوء الحكومة المصرية مجدداً لصندوق النقد الدولى للحصول على قرض جديد ، والذي وافق عليه صندوق التقد الدولي في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣، ص ٢٤٨– ٢٤٩) .

وقد اتجهت الحكومة المصرية في عام ٢٠٢٢ لتحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار والعملات الأجنبية ورفع أسعار مواد الطاقة ، وهو ما أدى لانعكاس تداعيات ذلك على عملية التنمية في المجتمع المصري ، وهو ما تعكسه المؤشرات التنموية الأساسية من تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي وتفاقم معدل التضخم وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم معدل الدين العام المحلي والخارجي وتراجع في مستوى معيشة قطاع واسع من المجتمع المصري.

وعلى ذلك فإن الهدف الرئيس لهذا البحث يتحدد في مناقشة وتحليل العلاقة بين أزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب من خلال التطبيق على الحالة المصرية ، وذلك بأعتبار أزمات الاقتصاد القومي متغيراً مستقلاً ونموذج التنمية المناسب متغيراً تابعاً ، مع الأخذ في الاعتبار التأثير المتبادل بينهما.

ثانياً : فروض البحث :

وفقاً لهدف البحث تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها (**أدت أزمات الاقتصاد القومي إلى عدم تحقق نموذج التنمية المناسب للمجتمع المصري)** ، وينبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية هى كما يلي :

١– أدت أزمات الاقتصاد القومي في العقود الأخيرة لعدم تحقيق نموذج التنمية المناسب للمجتمع المصري.

٢– أزمات الاقتصاد القومي ناتجة عن عوامل داخلية وخارجية .

٣- نموذج التنمية الرأسمالي القائم على تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة هو النموذج المناسب لتحقيق مصر للتنمية الحقيقية.

٤- هناك تأثيرات اجتماعية سلبية لأزمات الاقتصاد القومي على التنمية .

٥- نموذج التنمية المتبع حالياً في الحالة المصرية لا يحتاج إلى المراجعة.

ثالثاً : مشكلة البحث :

شهد القرن العشرين – عقب قيام الحرب العالمية الثانية – ذيوع قضايا التنمية وارتباطها بتصور تقدم ورفاهية الشعوب ، وخلال هذه الفترة نال العديد من دول العالم الثالث الاستقلال ، وبدأت هذه الدول في الاتجاه إلى التنمية (الموصلي، ٢٠١٥، ص ١٠٥- ١٠٦).

وفي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية – الذي انقسم فيه الغرب إلى منظومتين، منظومة حلف الأطلسي الرأسمالية ومنظومة حلف وارسو الاشتراكية – سلكت الدول النامية أحد أربعة نماذج للتنمية " مسارات للتنمية " للقضاء على مظاهر التخلف وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وهذه المسارات هى (الفقيه، ٢٠١٣ ، نماذج التنمية في العالم النامي، (https://yafa.news/archives) :

١- المسار الأول: سلكته فئة من الدول النامية التي بقيت تحت نير الاستعمار فظلت مستعمرة ولم تتمكن من تحقيق استقلالها الوطني. والأقطار النامية في هذه الفئة هى البوسنة والدول الست التي كانت ضمن الإتحاد السوفيتي حتى نهاية الثمانينيات ، ومازال بعض الأقطار النامية واقعاً تحت الهيمنة الروسية كجمهوريات القوقاز، وهناك جيبوتي وجزر القمر التي تأخر استقلالها إلى عهد قريب، ثم فلسطين الأسيرة. وقد حققت كلها بعض المكاسب التنموية في البنية التحتية والتعليم والصحة والزراعة والصناعة، ضمن الشروط الخاصة بالدول المستعمرة، ووفق أولوياتها هي ، فكانت تنمية ناقصة ومشوهة بكل تأكيد.

٢- المسار الثاني: سلكته فئة من الدول النامية التي اندمجت في المنظومة الاشتراكية متخذة الشيوعية عقيدة ونظاماً. ومن الأقطار النامية في هذه الفئة ألبانيا واليمن الجنوبي والصومال، وقد فشلت كلها في تحقيق أي تنمية بسبب تحولها إلى ساحة للصراع بين المنظومتين، والتكاليف التي كبدتها إياها الحروب والصراعات، وأثرها على البنية التحتية الاقتصادية. ثم ما سببه الحصار الاقتصادي المفروض عليها من المنظومة الرأسمالية الغربية من خسائر وأضرار، هذا إلى جانب ضعف مواردها الاقتصادية والطبيعية، وانعدام مصادر التراكم الرأسمالي اللازم لعملية التنمية. وقد

ترافق ذلك مع المنهج الاقتصادي للاشتراكية التي أحلت القسر والقهر مكان الحافز الربحي المادي في دفع الإنسان إلى العمل والنشاط.

٣- المسار الثالث : سلكته فئة ثالثة تحالفت عسكرياً وسياسياً مع المنظومة الاشتراكية ، وانتهجت طريقاً خاصاً بها على الصعيدين الثقافي والاقتصادي، ومن الأقطار النامية في هذه الفئة: مصر والعراق والجزائر وسوريا، وليبيا ما بعد السبعينات، وباكستان ذات الوضع الفريد التي جمعت بين التحالف مع كل من الصين الشيوعية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد وقعت هذه الفئة ضحية للمؤامرات الهادفة إلى تغيير أنظمتها لإلحاقها بالمنظومة الرأسمالية. وتعرض معظمها للعدوان العسكري المباشر. كما أن طبيعة التحديات التي واجهتها دفعتها إلى اتخاذ أولويات اقتصادية لا تتناسب مع إمكانياتها، على الرغم من توفر الموارد المالية لبعضها، فاتجهت إلى التصنيع الثقيل والصناعات الحربية على حساب الزراعة والصناعات الخفيفة، الأمر الذي انعكس سلباً على تقدمها في طريق التنمية. وقد عاد معظمها إلى التحالف مع الغرب سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

٤- المسار الرابع : أما المسار الرابع، فقد سلكته غالبية الأقطار النامية التي تحالفت سياسياً وعسكرياً مع المنظومة الرأسمالية الغربية، وهى تنقسم إلى قسمين:

أ- القسم الأول: وضم كلاً من دول الخليج العربية الخمس، والسعودية والأردن وتونس وبروناي والمغرب وموريتانيا والسنغال ونيجيريا والنيجر ومالي وغينيا والسودان وتوجو وأفغانستان وبنين وفولتا العليا وتشاد والكاميرون، وشمال اليمن باستثناء سنوات الثورة الأولى، ولبنان والمالديف، وقد تعرضت كلها للاستغلال والنهب المنظمين، كما هى عليه علاقة الغرب الرأسمالي النموذجية بالآخر، وبالذات العالم الثالث. فلم تحقق من التنمية إلا بالقدر الذي تسمح به مواردها الذاتية أو بالأصح ما تبقى منها بعد النهب، وترك من لا يمتلك موارد ذاتية منها لمصيره، يكابد كل معضلات الفقر والمرض والجهل والتخلف والحروب الأهلية وغيرها.

ب- أما القسم الثاني: وهو القسم المحظوظ الذي وضعته حظوظه الجغرافية على خطوط التماس مع دول المنظومة الاشتراكية، أو حلفائها المندمجين بها من دول العالم الثالث، فقد استفاد من المظلة العسكرية للمنظومة الرأسمالية لحمايته، فوفر نفقات الدفاع الباهظة واستفاد من مساعدات وقروض وفرت له تراكم الرأسمال اللازم للتنمية، وكان حصيفاً أيضاً في اختيار أولوياته، ربما بنصيحة مخلصة من حلفائه الغربيين، فاهتم بالزراعة، والصناعات الخفيفة والاستهلاكية الموجهة

للتصدير، واهتم اهتماماً مركزاً بالتعليم حتى حقق المعرفة التقنية اللازمة، مع التراكم الرأسمالي الكافي للدخول في الصناعات الثقيلة، والأخرى ذات التقنيات المتقدمة، مستفيداً غاية الاستفادة من مزاياه النسبية، كرخص الأيدي العاملة، ومستفيداً من الأسواق المفتوحة أمامه في الغرب، معتمداً نظاماً هو مزيج من التخطيط على النمط الاشتراكي، واقتصاد السوق. وذلك هو حال النمور الآسيوية .

وقد أخفقت معظم الدول النامية في القضاء على مظاهر التخلف والقضاء على تبعيتها وظل الفقر سمة أساسية لها، حيث تفاقمت معدلات الفقر وارتفعت معدلات البطالة والتضخم والفساد ومديونيتها الخارجية، باستثناء دول شرق أسيا. حيث تعتبر هذه الدول – ومن أهمهم الصين كما يشير مصطفى كامل السيد – أبرز الدول النامية والنموذج الأنجح في تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية حتى الآن في العالم ، حيث استطاعت نقل الدول المستعمرة سابقاً إلى مرتبة أعلى فى إطار التقسيم الدولى للعمل باعتبارها دولاً صناعية جديدة ، تحتل موقعا وسطاً بين ما يعرف بالدول النامية والدول الأكثر تقدماً، وأبرز مثال على الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة جمهورية الصين الشعبية (السيد، ٢٠٢٢، تحديات نموذج الدولة الإنمائية فى القرن الحادى والعشرين ، https://www.shorouknews.com).

وفي مصر على الرغم من تعدد الحكومات المصرية المتتابعة منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن ، فإن جميعها أخفقت في تحقيق تنمية مستدامة وبناء اقتصاد قومي قوي يستطيع أن يتحمل الأزمات الاقتصادية والتنموية المحلية والخارجية ، وخير دليل على ذلك ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو وأزمتى كورونا والحرب الروسية الأوكرانية . فقد كشفت ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ ، و٣٠ يونيو ٢٠١٣ مدى فشل السياسات التنموية التي تبنتها الحكومات المصرية منذ منتصف السبعينات في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة – تنمية حقيقية للمجتمع المصري – وهو ما أدى إلى الاطاحة بنظامي حكم مبارك ومحمد مرسي. كما كشفت أزمتى كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – على الرغم من تعدد محاولات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وتكلفتها الاجتماعية العالية منذ عام ٢٠١٦ وحتى الآن – مدى هشاشة الاقتصاد القومي وحساسيته للصدمات الداخلية والخارجية . وهذا ما تعكسه غالبية المؤشرات التنموية مثل تفاقم معدلات التضخم والفقر وتفاقم عجز الموازنة العامة وانخفاض معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي ، وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في نموذج التنمية الحالي والبحث عن نموذج تنموي مناسب .

ووفقاً لهذا تتحدد مشكلة البحث في اختبار الفرضية الرئيسة التالية (**أدت أزمات الاقتصاد القومي إلى عدم تحقق نموذج التنمية المناسب للمجتمع المصري) وذلك من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج.**

رابعاً : المفاهيم الإجرائية للبحث :

١- مفهوم أزمات الاقتصاد القومي :

يعتبر مفهوم الأزمات من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعنا المعاصر، وأصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة ، ابتداءً من الأزمات الفردية ، وانتهاءً بأزمات الدول (العشماوي،٢٠٢٠، ص ٤). فمفهوم الأزمة – بشكل عام- يعبر عن موقف وحالة وعملية وقضية يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة ، مؤسسة ، مشروع ، أسرة) ، تتلاحق فيها الأحداث بالحوادث وتتداخل ، وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ، وتختلط الأمور وتتعقد ويفقد معها متخذ القرار قدرته على الرؤية عند اصطدامه بها للوهلة الأولى وعند محاولته السيطرة عليها ، أو على اتجاهاتها المستقبلية (المساعدة، ٢٠١٢ ، ص١٩).

ويرى " بروس و. دايتون Bruce W. Dayton " الأزمة أنها تلك الحالة التي تتسم بالتهديد الخطير للهياكل الأساسية أو القيم والمعايير الأساسية للنظام الاجتماعي ، والتي تستلزم اتخاذ قرارات حاسمة تحت ضغوط الوقت والظروف شديدة الغموض (Dayton, 2004, p. 167).

وبينما ترى " آية العبد القادر بورزان " بأنها حالة أو موقف يواجه الفرد أو الجماعة أو المنظمة لا يمكن التعامل معه باستخدام الإجراءات الروتينية المعتادة (بورزان ، ٢٠٢١ ،ص ٣-٤).

وفي حين يرى " شكري رجب العشماوي " أنها حدث أو موقف مفاجئ يؤدى إلى تغير مفاجئ في البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة ، ينشأ عند تهديد لقيم أو أهداف أو مصالح أو أمن الدولة الخارجي أو الشرعية الدستورية ، ويتطلب سرعة التدخل والمواجهة للتحكم في تأثيرتها المختلفة المنتظرة المتوقعة (العشماوي، ٢٠٢٠، ص ٤).

وبينما يرى " ماجد عبد الهادي المساعدة " أنها حالة خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية، وغالباً ما تكون بفعل الإنسان (المساعدة، ٢٠١٢ ، ص ٢٢).

ومن ناحية أخرى، تختلف الأزمات من حيث أنواعها فمنها السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي والبيئي ، كما يمكن أن تختلف طبقاً لمجال تنفيذها أو وقوعها كالأزمات البرية والجوية، هذا إضافة إلى أنها تختلف من حيث نطاقها دولية أو إقليمية أو وطنية ، كما أنها يمكن أن تحدث داخل قطاع بعينة من القطاعات الوطنية وتكون في هذه الحالة أزمة قطاعية ، وقد تمتد إلى نطاق محدود كالنطاق الوظيفي كالأزمات الخاصة ببيئة العمل أو حتى على المستوى الشخصى والعائلي (الحداد ، ١٩٩٦، ص ٥).

ووفقاً لما سبق فإنه يمكن تعريف مفهوم أزمات الاقتصاد القومي إجرائياً بأنها " حالة من الاضطراب تصيب الاقتصاد القومي بشكل استثنائي غير اعتيادي أو غير متوقع حدوثه ، نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية أو الخارجية أو الاثنين معاً ، وتؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد القومي ككل ، وتتم مواجهتها في ظروف ضيق الوقت وقلة الامكانيات – من أهمها قلة الموارد المادية وضعف نظم المعلومات وعدم توفر المعلومات المناسبة واللازمة لصنع القرارات – ، ويترتب عليها آثار تنموية سلبية غير متوقعة من أهمها عدم القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنمية في المجتمع ، وتراجع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي وتفاقم معدلات الفقر والبطالة والتضخم وتراجع المستوى المعيشي لقطاع واسع من سكان المجتمع ولاسيما الفقراء ومحدودي الدخل وغيرها " .

٢- مفهوم النموذج التنموي المناسب :

ثمة اتفاق بين الباحثين المهتمين بقضايا التنمية والتخلف – بصفة عامة وخاصة في العلوم الاجتماعية المهتمة بالتنمية – على عدم وجود مفهوم محدد أو تعريف دقيق ومتفق عليه حول النموذج التنموي المناسب ، فجميع النماذج التنموية المعمول بها دولياً ، أو جلها يتم بناؤها وفق وضعية كل دولة وما تتوافر عليه من الموارد البشرية والاقتصادية وما راكمته من المكتسبات الاجتماعية وماهية القواعد والثوابت التي تبنى عليها سياساتها الاقتصادية والسياسية العمومية (علوي ، ٢٠٢٢، ص٤).

ويرى " عبد الرحمن الطريري " أن مفهوم النموذج التنموي يشير بصفة عامة إلى تصور ومخطط نظري يستهدف من توظيفه إحداث تغيير في المجتمع بكامله أو في مجال من المجالات مثل المجال الاقتصادي ، أو المجال التربوي ، أو في البنية الاجتماعية بكاملها ، أو في الوعي الاجتماعي ، وتتم عملية توظيف النموذج إمابمحاكاته بشكل تام ، وإما بصورة نسبية ، حسب ما تقتضيه الضروف – ليتلائم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع – ولتقريب معنى النموذج يمكن التمثيل بمخطط بناء المنزل (الطريري، ٢٠٢٣، التنمية واختيار النموذج الملائم،

.(https://www.aleqt.com

ويرى " رضوان زهرو " أن النموذج التنموي من الضروري أن يسعى إلى تحقيق أهداف جوهرية ، من أهمها توفير الحاجات الأساسية والتي يحتاجها الإنسان لاستمرار حياته، وتتمثل في الغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، ويحتاج إلى رفع مستوى معيشته ، ويتحقق ذلك بزيادة دخله وتوفير فرص العمل أمامه ، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع ، ويحتاج كذلك احترام الحريات والحقوق الأساسية ، وسيادة القانون (زهرو ، ص١٢٠- ١٢١) .

وأي نموذج تنموي – مهما بلغ من النضج والطموح – لن يكون ناجحاً ويحقق أهدافه، إلا من خلال تخطيط دقيق ومحكم ، ومن خلال نظرة استراتيجية وبعيدة المدى، وعبر توافر عوامل متعددة وذات أهمية بالغة ، اقتصادية وسياسية وقانونية ومؤسساتية واجتماعية وثقافية ... إلخ (زهرو ، ص٢٢٩) .

ووفقاً لما سبق يمكن تعريف مفهوم النموذج التنموي المناسب إجرائياً " بأنه مخطط يستهدف بناء اقتصاد قومي دينامي قوي يستطيع تحمل الصدمات الداخلية والخارجية ، ومن خلال تبني استراجية تنموية تقوم على سياسات وبرامج تتبنى المفهوم التكاملي الشامل المستدام في عملية التنمية ، وتعتمد على الموارد والامكانيات الذاتية بالدرجة الأولى ، وتعمل على إحداث نقلة نوعية وتنمية حقيقية للمجتمع ، وتهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية للأفراد ، ورفع مستوى التعليم والصحة، وتقوم على أساس المساواة والمشاركة الكاملة لكل الأفراد، وحماية حقوق الإنسان وإعطاء المزيد من الحرية الفردية ، وسيادة القانون.

خامساً : الدراسات السابقة والنماذج والأطر النظرية :

١- النماذج والأطر النظرية :

بشكل عام يعد اتجاه مدرسة التبعية، والاتجاه التكاملي في التنمية ، ونظرية الحرمان النسبي من أهم المقاربات النظرية لأزمات الاقتصاد القومي والنموذج التنموي المناسب، وفيما يلي عرض لهذه الاتجاهات :

أ- اتجاه مدرسة التبعية :

يعتبر اتجاه مدرسة التبعية هو أول محاولة لتقديم تفسير شمولي يدرس تطور البلدان المتقدمة وتخلف العالم الثالث بصفته وحدة متشابكة ، مستنداً إلى معطيات علوم اجتماعية متعددة (خفاجى، ٢٠١٩، ص ١٠). فالتخلف الاقتصادي والاجتماعي بالدول النامية – طبقاً لمدرسة التبعية – يرجع بالأساس لعوامل خارجية بالرغم من اعترافه بوجود عوامل داخلية ، إلا أنه يعتبرها تأثيرها لا يقارن بتأثير العوامل الخارجية . فالتخلف ليس مضاد للتنمية وإنما كلاهما نتاج عملية واحدة تقوم على تعبئة فوائض الدول النامية وتراكمها بالدول المتقدمة ، فلا دول متخلفة بدون دول متقدمة أو العكس، وليس أدل على ذلك بأنه قبل ظهور التنمية لم يكن هناك تخلف اقتصادي بدول العالم الثالث بالرغم من وجود فقر، وبالتالي فإن هذا الاتجاه يقوم على تفسير حالة التخلف بالإستغلال وتحديداً إلقاء اللوم على الرأسمالية (البطراوي ، ٢٠١٧، ص ٣٠١).

وعلى هذا النحو تدور مدرسة التبعية – كما يشير عبد السلام نوير – حول فكرة محورية، مؤداها أن التخلف لا يمثل الحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث، بل نشأ من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي، بمعنى أنه نشأ تاريخياً وتطور مع التطور في البؤرة أو المركز الرأسمالي المتقدم، وأن التقدم والتخلف هما وجهان لعملة واحدة، بدأت مع بداية ولادة النظام الرأسمالي، وأن شرط تطور البلدان المتقدمة هو تخلف وتبعية بلدان أخرى (نوير، ٢٠٢٠، ص ١٦٣- ١٦٤) .

ويرى " تيري إيفانز، وفيكتور جاكوبيك Terry Evans & Viktor Jakupec " أن تحليل اتجاه مدرسة التبعية يميل إلى أن يقتصر على دراسة العلاقات الاقتصادية بين " المركز" الغربي والعالم النامي باعتباره " أطرافاً "، كما ينطبق أيضاً على علاقة المؤسسات المالية الدولية

المهيمنة – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – التي تقودها الدول المتقدمة باعتبارها المركز والدول النامية باعتبارها " المحيط " (Evans & Jakupec , 2021, p. 478) .

ومفهوم التبعية يشير طبقا لرؤية " دوس سانتوس Dos Santos " إلى أنها "حالة يمر بها اقتصاد بعض البلدان" وتكون مشروطه بتطور وتوسع بلد أو بلدان آخرى. وجوهر هذا التعريف هو التمييز بين المركز والمحيط ، مما يشير إلى أن هناك قيوداً تتعلق بالدول النامية باعتبارها تشكل جزءاً اقتصادياً مستغلاً وضعيفاً نسبياً من الاقتصاد العالمي (Kvangraven, 2020, p. 78). حيث تستطيع بعض البلدان التوسع عبر الدفع الذاتي وتتبع بلدان أخرى. أما التوسع لهذه البلدان فهو انعكاس للتوسع الحقيقي في البلدان المسيطرة. إذن فمفهوم التبعية مرتبط عضوياً بمفهوم السيطرة، وتمثلها دول ما يعرف بالمركز، والمجموعات الثانية هى ما يعرف بالتوابع والأطراف، وتتميز الأولى بالنمو الصناعي والاقتصادي المتكامل، وتتميز الثانية بالتشوه في تنمية قطاعاتها. ومن حظ القطاعات المرتبطة بالمركز أن الزيادة في الدول التابعة تعود بالفائدة على دول المركز المتقدمة وليس على الأطراف (نوير، ٢٠٢٠، ص ١٦٤).

هذا، وقد ظهرت الارهاصات الأولى لاتجاه مدرسة التبعية على أيدى مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماع من أمريكا اللاتينية ممن كانو أعضاء في لجنة تابعة للأمم المتحدة مكلفة بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك القارة UN Economic Commission for Latin America والمعروفة باختصار ECLA (أنظر: أبو العينين،٢٠٢٠ ، ص٣١ ، وأيضاً Hout,2016, pp.21-39). ومن أبرز هؤلاء العلماء الاقتصادي الأرجنتيني " راؤول بريبش R. Prebisch " الذي عرض في نهاية خمسينات القرن العشرين أطروحته القائلة بعجز النظريات الاقتصادية والنيوكلاسيكية عن تفسير العلاقات القائمة بين " المركز" المتخصص في الصناعة و" الأطراف " المتخصصة في الزراعة والصناعات الاستخراجية. فالأحرى، من وجهة نظره تفسير العلاقة وفق نظرية تقوم على " التبادل غير المتكافئ " . ويعد بريبش أول من صاغ مفهومي " المركز والمحيط " اللذين باتا شائعين اليوم (خفاجى، ٢٠١٩، ص ١٢).

ومن أهم منظري مدرسة التبعية راؤول بريبش R. Prebisch، وهانس سينجر Hans Singer "، "بول باران Paul Baran "، فرناندو هنريك كاردوسو Fernando Henrique Cardoso "، أينزو فاليتو Enzo Faletto " ، " أندريه جوندر فرانك Andre Gunder Frank

"، سمير أمين، فؤاد مرسي، جيرار تشالياند Gerard Chaliand "، ريكاردو لاجوس لاجوس Ricardo Lagos " (البطراوي ،٢٠١٧ ، ٣٠٤- ٣١٠) .

هذا، ويعد " أندريه جوندر فرانك Andre Gunder Frank " من أهم من طور نظرية التبعية ومن أوائل من لفتوا الانتباه إلى النظام الاقتصادي العالمي باعتباره وحدة التحليل الأساسية. ولقد اهتم فرانك بدراسة تاريخ التقدم في علاقته بتاريخ التخلف، وخرج بنتيجة مؤداها أن التقدم والتخلف وجهان لعملة واحدة، وأنهما نتاج لتطور الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي، وتطور العلاقات ليس فقط الاقتصادية بل والاجتماعية والسياسية والثقافية بين مركز هذا النظام وبين محيطه أو هامشه (أبو العينين،٢٠٢٠، ص ٣١).

ويضيف " فرانك " أنه إذا ما عدنا إلى التاريخ نلاحظ أن أوروبا خلال نموها الاقتصادي وسيطرتها السياسية منذ القرن الخامس عشر قد احتوت ما يطلق عليه الآن بالدول المتخلفة لتشكل تياراً عالمياً . ولقد أدى هذا الموقف- في وقت واحد - إلى الإسراع بتنمية الدول المتقدمة الآن وتخلف ما يطلق عليه بدول العالم الثالث، معنى ذلك أن التخلف قد ارتبط منذ البداية بسيطرة النظام التجاري الرأسمالي المعاصر، ذلك النظام الذي لم يكن ينمو إلا على حساب الدول المتخلفة (الحسيني، ١٩٨٤، ص ٣٦٨-٣٦٩) .

ويذهب " فرانك " بعد ذلك إلى أن الطريق الوحيد لوقف استغلال الدول المتخلفة هو تحطيم سلسلة التبعية " علاقات التوابع بالمركز " والتي ينتقل الفائض بواسطتها، والطبقة الوحيدة القادرة على ذلك هى الطبقة العاملة في الدول المتخلفة والسلاح الوحيد القوى أمامها هو الثورة الاشتراكية التي تزيح صفوة الكومبرادور- تلك الصفوة التي ارتبط أسلوب حياتها واعتمدت ثروتها على أوجه نشاط الصفوة الاقتصادية في المركز- فهم يمثلون الحلقة الضعيفة في السلسلة (وبستر ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٥ - ١٥٦).

ومن أبرز المقولات والافتراضات التي تؤكد عليها مدرسة التبعية (عبد الحي، ٢٠١٨، ص ٨-٩):

- كلما ازدادت قوة الدول الرأسمالية وتوسعت خارجياً في دول العالم المختلفة كلما زاد ثراؤها الاقتصادي.

– التخلف في دول العالم الثالث يرجع إلى العلاقات الاستغلالية الاقتصادية بين الدول الرأسمالية الغربية "الدول الاستعمارية" والدول المتخلفة " الدول المستعمرة ".

– على الرغم من انتهاء الاستعمار التقليدي إلا أن الدول الرأسمالية خلفت ورائها في دول العالم الثالث بنية اقتصادية تابعة للدول الرأسمالية ونخب حكم موالية وتابعة للدول الغربية.

– إن التخلف في دول العالم الثالث ليس تخلفاً طبيعياً وإنما جاء نتيجة للعلاقات الاستغلالية الاقتصادية بين الدول الإستعمارية والدول المستعمرة .

– التنمية لا تتحقق إلا بالقضاء على ذلك الاستغلال الذي هو سبب التخلف .

هذا، وعلى الرغم من نجاح نظرية التبعية في تفسير التخلف وعوامله فإنها تعاني من بعض أوجه القصور التي يمكن الإشارة إليها من خلال ما يلي (نوير، ٢٠٢٠، ص١٦٤-١٦٥، وأيضاً عبد الحي ٢٠١٨، ص ١٥- ١٧):

– ركزت بصورة كلية أو شبه كلية على دور العوامل الخارجية، ولم تربط العوامل الخارجية بالداخلية.

– يعتقد أنصار هذه النظرية أنه كلما انخفضت درجة تبعية بلد ما ازدادت إمكانيات التنمية، وهذا غير مؤكد حيث إن هناك بلداناً كثيرة لم تخضع للسيطرة الاستعمارية، ومع ذلك لم تتطور.

– إن تحقيق الاستراتيجيات المقترحة للتنمية " فك الارتباط " في غاية الصعوبة، وعملية فك الارتباط لها شروط اقتصادية وسياسية ليس من السهولة بمكان تأمينها.

– إن استمرار التبعية الآن له سببان هما: طبيعة استراتيجية التصنيع التي اتبعتها بلدان العالم الثالث "الإحلال محل الواردات"، وظاهرة رأسمالية الدولة وخصائص البيروقراطية المتخلفة.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى اتجاه مدرسة التبعية فلا تزال العديد من الأفكار والمفاهيم المستمدة من نهج مدرسة التبعية، قائمة ومفيدة في فهم عدم المساواة العالمية ومظاهر اللامساواة والاستغلال في عالم اليوم المعولم (Farny, 2016, Dependency Theory: A Useful Tool for Analyzing Global Inequalities Today?, https://www.e-ir.info).

ب- الاتجاه التكاملي في التنمية :

ينهض هذا الاتجاه على النظرة الكلية للمجتمع – وأيضاً لعملية التنمية – ، ورفض التفسير الجزئي لقضية التخلف والتنمية ، وذلك على أساس أن المجتمع يمثل وحدة كلية تترابط أجزاؤها، وأنه لا يمكن فهم جزء من أجزائها إلا في ضوء علاقته بالأجزاء الأخرى. أو بعبارة أخرى لا يمكن فهم أي نظام أو ظاهرة أو عملية إلا في ضوء علاقتها بالسياق الاجتماعي العام الذي توجد في إطاره . وهذا يعني أننا عندما نحاول دراسة ظاهرة التخلف والتنمية، فلابد من فهم كافة مكونات البناء الاجتماعي مثل البناء الديموجرافي، النسق الايكولوجي، النسق الاقتصادي، النسق السياسي، النسق التعليمي، النسق القرابي، والبناء الطبقي .. إلخ . ذلك أن كافة هذه المكونات تتفاعل معاً في تشكيل ظاهرة التخلف، وهذا هو الحال أيضاً عند فهم التنمية. فلابد من دراسة كافة جوانب البناء الاجتماعي للمجتمع المراد تنميته حتى نستطيع وضع خطة إنمائية متكاملة تكفل لنا تحقيق الأهداف المأمولة من وراء التنمية. وينطوي تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال سوروكين، تالكوت بارسونز، ميردال، دوركايم، فيكيمانزو وسيجموندو، ويلبرت مور (التابعي، ١٩٩٢، ص ١٥٠- ١٥١).

وبناءً على ذلك ينطلق هذا الاتجاه في تفسير ظاهرة التخلف والتنمية من منظور شامل يضع في اعتباره كافة المتغيرات والمكونات التي يضمها البناء الاحتماعي. وهذا أمر – كما يشير كمال التابعي – له وجاهته ، لأننا في ضوء هذا الاتجاه نستطيع أن نقف على كافة المتغيرات التي تساهم في إفراز ظاهرة التخلف. ومن الضروري أيضاً الاهتمام عند البحث عن العوامل والأسباب المؤثرة في ظاهرة التخلف والتنمية، ألا نقف عند حدود مكونات البناء الاجتماعي، ولكنه ينبغي البحث في الأصول التاريخية للظاهرة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه من الضروري أيضاً ألا نتجاهل العوامل التي تساهم كذلك في تشكيل ظاهرة التخلف (التابعي ، ١٩٩٢، ١٥٢ – ١٥٣). وهذا يعنى أنه من الضروري عند دراسة ظاهرة التنمية والتخلف تفسيرها من منظور شامل في ضوء العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الظاهرة، وضرورة أن يكون ذلك في إطار التحليل السوسيو- تاريخي للظاهرة .

ج – نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation Theory :

يرى " تيد جيرى Ted Jerry " الحرمان النسبي بأنه إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم، وتتمثل توقعات القيم بالسلع وظروف الحياة التي يعتقد البشر

أن لهم حقاً فيها، أما قدرات القيم فهى السلع والظروف التي يظنون أنهم قادرون على الحصول عليها والاحتفاظ بها (العصيمي، ٢٠١٨ ، ص ٤٤).

كما يرى " تيد جيري" أن الحرمان النسبي يرتبط بالمتغيرات النفسية والمجتمعية، ويتغذى عن طريق عمليات اجتماعية هى بمثابة الجذور، وعلى رأسها نمط حياة جديدة أو طموحات جديدة تؤثر على قيم المجتمع من ناحية صعود التوقعات وهبوط القدرات المرتبطة بها. ومن ثم فالحرمان النسبي هو إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم (عوض،٢٠٢٠، ص٢٦٥).

وقد يظهر الحرمان النسبي على المستوى الفردي والمستوى الجماعي ، فالحرمان النسبي على المستوى الفردي ينتج عن المقارنة بين الأشخاص، في حين أن الحرمان النسبي الجماعي هو نتائج المقارنة بين المجموعات (Liao, et al.,2023,p. 2219).

ويلخص " روبرت دوس وجون هيوزر Dowse and Hughes " فكرة الحرمان النسبي في موقف محدد مؤداه : أن الناس يضعون قيمة على أشياء كثيرة في حياتنا الاجتماعية : الثروة، والمكانة، والمساواة، والحرية،... الخ. وعندما يفشلون في بلوغ تلك القيم أو قيمة واحدة، فإن حالة من اللارضا تتشكل. والمسألة الحاسمة في تصور الحرمان – كما يرى دوس وهيوز– تتمثل في " الأفكار" التي تؤكد أن الناس يمتلكون فجوة بين ما ينبغي أن يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعلاً أو يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه. فالملاحظ الخارجي قد يعتقد أن هناك أشكالاً متفاقمة من الحرمان، بينما يعتقد المحرمون أن هذا هو النظام الطبيعي للأشياء، لذا فالحرمان النسبي يشير إلى الدرجة التي يشعر عندها الفرد أنه محروم وما يترتب على ذلك من غضب وعداء (عوض،٢٠٢٠، ص٢٦٥-٢٦٦).

فعادة ما تكون مشاعر الحرمان النسبي مصحوبة بمشاعر وردود أفعال سلبية، مثل الغضب والتظلم والاستياء. ومع الحرمان النسبي، من المرجح أن يشارك الأفراد في الاحتجاجات الاجتماعية (Liao, et. al.,2023,p. 2219) .

وتقوم نظرية الحرمان – كما يشير جبران حرمل – على فرضين رئيسيين (حرمل ، ٢٠١٣ ، ثورات الربيع العربى .. رؤية تحليلية فى ضوء فروض نظرية الثورات، الواقع وسيناريوهات المستقبل،https://www.ahewar.org/debat/show.art.) : أولهما فرض

الشعور بالحرمان نظراً لوجود حاجات لم يتم اشباعها حسب ما هو متوقع ، وثانيهما : فرض اهتزاز بناء القوة فى المجتمع . إذاً، فالحرمان هو نسبى بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين: هما التوقعات والامكانيات. فعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أى تغيير اجتماعى كالثورات. كما يمكن أن تنخفض التطلعات بعد المرور بكارثة فى نفس الوقت، فإن كل مجتمع لديه امكانيات لتحقيق تلك التوقعات ، وهى تتفاوت بناءً على عوامل كثيرة من مرحلة إلى أخرى. وطبقاً لهذه النظرية، فما دام مستوى الامكانيات المتاحة للأفراد والجماعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات المناسبة ، فإن مستوى الاحساس بالحرمان يكون منخفضاً، بدرجة لا يتوقع معها حدوث صراعات داخل المجتمع ولكن عندما تتزايد الهوة بين الأمرين تتزايد الصراعات.

وإجمالاً، فالحرمان النسبي بصفة عامة – كما يشير أحمد زايد – لا يتشكل على أسس مادية فحسب، بل يمتد إلى صور من الحرمان الاجتماعى والسياسى والنفسى، بمعنى أنه عملية سلب للوجود الاجتماعى للأفراد (زايد ، ٢٠١١ ، ص ٢٢). كما يعبر الحرمان النسبي بشكل أكبر عن مدى " الرضا – السخط " لمجموعات مختلفة من البشر بما يعنى أن نسب الحرمان قد تظل عالية حتى في الفئات التي تجاوزت خط الفقر أو تقع في طبقة أعلى من طبقة الفقراء . وبالرغم من ذلك يظل شعورهم بالحرمان النسبي أو عدم الرضا عن حياتهم، نتيجة تراجع فرصهم في الحصول على توقعاتهم وطموحاتهم لأسباب ترتبط بالبنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بهم (عوض،٢٠٢٠، ص٢٦٦).

وهو ما يعنى أن أحد الأسباب المحتملة للحرمان النسبي هو التفاوت بين القيم الاقتصادية الفعلية والمتوقعة، حيث تشكل عدم المساواة الاقتصادية – المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع– جزءاً لا يتجزأ من هذه الأسباب (Dzuverovic , 2013, p. 119).

<u>تعقيب:</u>

بتطبيق ما سبق على الدراسة الحالية يرى الباحثان أن اتجاهات مدرسة التبعية والمدخل التكاملي في التنمية والحرمان النسبي من أكثر المقاربات النظرية لتفسير أزمات الاقتصاد القومي والنموذج التنموي المناسب للحالة المصرية. فعلى الرغم من تعدد نماذج التنمية التي تبنتها الحكومات المصرية المتتابعة منذ عام ١٩٥٢ – وحتى الآن ، فقد فشلت جميعها في خلق

اقتصاد قومي قوي يستطيع تحمل الصدمات الداخلية والخارجية. فقد تبنت الحكومة المصرية النموذج الاشتراكي في التنمية عام ١٩٦١ ، وتم تنفيذ الخطة الخمسية الأولى لعملية التنمية ، والتي حققت بداية طيبة للتنمية في مصر، حيث حقق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نحو(٦.٥%) في المتوسط خلال هذه الفترة (انظر: خليل،١٩٨٢،ص أ). ولكن هذا النموذج واجه العديد من الصعوبات التي أعاقت تحقيق أهدافه وحولت مساره من أهمها تعرض الاقتصاد القومي للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية – خلال النصف الثاني من عقد الستينات في القرن العشرين – تمثلت أهمها في عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧، وإغلاق قناة السويس، واحتلال سيناء، وحرمان الاقتصاد القومي من الثروات المعدنية وخاصة البترول، وعزوف الطبقة العليا عن المساهمة برأسمالها في عملية التنمية. وبعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وتحديداً عام ١٩٧٤ اتجهت الحكومة المصرية نحو – بمبادرة من الحكومة المصرية وضغوط من النظام الرأسمالي الدولي لادماج الاقتصاد القومي في الاقتصاد العالمي– تبني نموذج تنموي جديد لعملية التنمية ، بالاتجاه نحو سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة . وعلى الرغم من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي التي تحققت في ظل هذه السياسات ، لم تسفر عن تحقيق تنمية حقيقية وخلق اقتصاد قومي قوى ، بل على العكس ترتب عليها العديد من الأزمات التنموية والاقتصادية للاقتصاد القومي، وهذا ما تعكسه العديد من مؤشرات التنمية ، ومن أهمها تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وتفاقم معدلات الفقر، والبطالة، وتفاقم الدين العام المحلي والخارجي، واعتماد الاقتصاد القومي على الخارج في توفير السلع الغذائية الاساسية، وانتشار الفساد والحرمان بكافة صوره ...إلخ. والتي أدت محصلتها النهائية إلي قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، التي أطاحت بنظام مبارك.

وعلى الرغم من محاولات إصلاح الاقتصاد القومي بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ من خلال اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لدعم الاقتصاد القومي ببرنامج اصلاحي مقابل الحصول على قروض مالية – بضغوط من المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها دول المركز الرأسمالي بالأساس وتمثل أداة لاستغلال دول الأطراف – ، لم تسفر هذه المحاولات – رغم تكلفتها الصعبة التي تحملها القطاع الأكبر في المجتمع المصري – ، عن خلق اقتصاد قوي يستطيع تحمل الصدمات الداخلية والخارجية – وذلك لأن هذه البرامج بمثابة وصفة أو روشته " ستمبا " تطبق على كل الدول التي تلجأ لصندوق النقد للحصول على قروض منه، علاوة على تركيزها على الجوانب المالية والنقدية ، ولم تحظي الجوانب الهيكلية والتنموية بالقدر نفسه من الاهتمام –

وخير دليل على ذلك أزمتى جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية . وهذا ما تعكسه المؤشرات التنموية ومن أهمها تفاقم أزمة الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم والفقر وسوء توزيع الدخل والثروة ، وارتفاع معدلات الدين العام ، والاعتماد على الخارج في توفير معظم السلع الغذائية الأساسية، وتراجع المستوى المعيشي لقطاع واسع من المصريين ، وتزايد مظاهر الفقر والحرمان في المجتمع المصري.

٢- الدراسات السابقة :

أجريت العديد من الدراسات الأجنبية والعربية حول أزمات الاقتصاد القومي والنموذج التنموي المناسب، بعضها ذو طابع تنظيري، وبعضها ذو طابع ميداني تطبيقي . وقد تم تصنيف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث الراهن في ضوء المتغيرات الأساسية للبحث إلى ثلاث محاور رئيسة هى: الدراسات التي تناولت أزمات الاقتصاد القومي، والدراسات التي تناولت نموذج التنمية المناسب، والدراسات التي تناولت أزمات الاقتصاد القومي والتنمية في المجتمع المصري.

١- الدراسات التى تناولت أزمات الاقتصاد القومى :

ومن أهم الدراسات التي تدخل في اطار هذا المحور، دراسة مصطفى السعيد (٢٠٠٢)، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مظاهر الضعف – الأسباب – العلاج، وهدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع الاقتصاد المصري في نهاية مرحلة تسعينات القرن العشرين وما يعانيه من مظاهر ضعف، والأسباب التي تكمن وتفسر مظاهر الضعف، واقتراح السياسات التنموية الواجبة الاتباع لعلاج مظاهر الضعف والعودة بالاقتصاد القومي إلى الانطلاق والتقدم. وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من إصرار الحكومة المصرية أن الاقتصاد القومي ينمو بمعدلات تصل إلى نحو (٦%) في فترة تسعينات القرن العشرين، فإن هناك ما يشير بل ما يؤكد تعرض الاقتصاد القومي في هذه المرحلة إلى حالة ركود حقيقي بكل ما تعنيه كلمة ركود في معدلات النمو ومظاهر كثيرة منها: ارتفاع معدلات البطالة، وغلق الكثير من المصانع وانخفاض معدلات استخدام الطاقة في عدد آخر منها، خصوصاً في المدن الجديدة. وعجز ميزان المدفوعات وتزايد الضغط على قيمة الجنيه المصري، وانخفاض معدلات الادخار المحلي وازدياد الخلل في توزيع الدخل القومي، وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي وانسحاب غير المباشر من السوق المصري، وشيوع عدم الثقة. وقد أوصت الدراسة باتباع سياسات تنموية واجبة الاتباع لعلاج أوضاع الخلل الحالية للاقتصاد المصري وتحقيق انطلاقة . ولابد أن ترتكز – هذه السياسات –

على محورين أساسيين، هما: العمل على الاستفادة من مظاهر القوة في الاقتصاد القومي على أفضل وجه ممكن، والعمل الجاد لإزالة الأسباب التي تكمن وراء مظاهر الضعف الحالية، وفي أقرب وقت ممكن (السعيد،٢٠٠٢).

وكذلك دراسة سمير رضوان Samir Radwan (2009) التأثير الاقتصادي والاجتماعي للأزمة المالية والاقتصادية على مصر، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير أزمة التمويل العالمية في الولايات المتحدة خلال عامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ على الاقتصاد المصري ، وخلصت هذه الدراسة إلى انعكاس تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد المصري في المؤشرات التالية : تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي من (٧.٢٪) في عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ إلى نحو حوالي (٤٪) في عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، وانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض الاستثمار المحلي ، وانخفاض في التحويلات المالية للمصريين العاملين في الخارج ، وزيادة الضغط على ميزان المدفوعات ، وانهيار سوق رأس المال ، وتباطؤ النمو القطاعي وخاصة في السياحة والتصنيع وقناة السويس . إلا إن الركود الذي طال أمده في سوق العمل وما يترتب عليه من تدهور اجتماعي هما أكثر الجوانب السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري ، حيث أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية عدم قدرة سوق العمل المصري على التكيف معها ، وهو ما أدى تفاقم مشكلة البطالة ، وتفاقم موقف الفئات المختلفة خاصة النساء والشباب (Radwan ,2009).

وأيضاً دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠١٢)، الاقتصاد المصري بين الماضي والمستقبل، وهدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الفرص والتحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري. وقد خلصت الدراسة إلى أن سوء الإدارة الاقتصادية في ظل نظام مبارك من أهم العوامل التي ساعدت على اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فعلى الرغم من الانفتاح التدريجي للاقتصاد القومي على قوى العولمة منذ التسعينات من القرن العشرين لم تستفد منها فئات المجتمع بصورة عادلة، مما أدى إلى هبوط ملايين المواطنين دون خط الفقر. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن أجندة الإصلاح الاقتصادي في الفترة القادمة يجب أن تتضمن أولويات محددة من أهمها إصلاح المالية العامة، وزيادة استقلالية السياسة النقدية، وتشجيع النشاط الخاص، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومعالجة التشوهات الهيكلية في سوق العمل وإصلاح

المؤسسات. وتحسين بيئة الأعمال وإصلاح نظام التعليم، وذلك بهدف تحقيق نمو شامل يوفر فرص عمل ويزيد من العدالة الاجتماعية (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠١٢).

ودراسة عبد الحافظ الصاوي(٢٠١٦)، أبعاد المشكلات الاقتصادية في مصر، وهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم مشكلات الاقتصاد المصري هىضعف الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات الدين العام، وتفاقم الأزمة التمويلية "عجز الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات"، وتكريس ظاهرة الركود التضخمي (تزامن ظاهرتي البطالة والتضخم في آن واحد)، وفشل السياسة النقدية (الصاوي، ٢٠١٦).

ودراسة مها محمود عبد الصمد (٢٠١٧)، أزمة الدين العام الداخلي وبعض آثاره الاقتصادية والاجتماعية في مصر، حيث أشارت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري يعاني من بعض الاختلالات الهيكلية التي جعلته يتجه للمزيد من الاستدانة وذلك لتوفير الاحتياجات التمويلية المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي أدى بدوره إلى تضخم ارقام الدين العام الداخلي، وهو ما يمثل عبء على الاقتصاد القومي تعوق تقدمه. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة تأثير متبادل بين الدين العام والموازنة العامة للدولة، كما أن هناك علاقة تبادلية بين الدين العام الداخلي وتنمية الاستثمارات في مصر، مما يتضح معه أن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي يقلل من تزايد حجم الدين العام الداخلي ، وأن هناك تأثير سلبي للدين العام الداخلي على النمو والتوزيع ومن ثم على الاقتصاد القومي (عبد الصمد،٢٠١٧).

ودراسة خالد عبد الحميد حسانين (٢٠٢٢)، العجز التوأم، دراسة تحليلية للحالة المصرية للفترة (١٩٧٥– ٢٠٢٠) . وقد هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العجز في الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري في مصر لمعرفة ماهية هذه العلاقة وتأثير كل منهما على الآخر، للوقوف على مدى ظاهرة العجز التوأم في مصر باستخدام العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي من أهمها (الناتج المحلي الحقيقي – عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي – سعر الصرف الحقيقي – سعر الفائدة الحقيقي – الانفتاح التجاري) خلال الفترة (١٩٧٥– ٢٠٢٠) . وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من العجز في الميزان التجاري إلى عجز الموزانة العامة للدولة مما يعني عدم تحقيق ظاهرة العجز التوأم في مصر. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الدولة باتباع سياسات تنموية تقوم على الاستثمار في

القطاعات الإنتاجية ودعم الصادرات ذات القيمة المضافة العالية والحد من الواردات وتقليل الاعتماد على القروض المحلية والخارجية لتمويل عجز الموازنة والبحث عن مصادر أخرى لتمويل المشروعات العامة (حسانين،٢٠٢٢).

ودراسة أمنية أمين حلمي (٢٠٢٢)، تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على إدارت الأزمات، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث في كيفية تعزيز متانة ومرونة الاقتصاد القومي استعداداً لمواجهة أي أزمات أو مخاطر مستقبلية والصمود أمامها والتكيف مع آثارها السلبية والتعافي منها، واغتنام ما قد تتيحه من فرص كالتكنولوجيات الجديدة. وبالاستفادة من الخبرة الدولية يمكن تحديد السياسات التنموية الملائمة للاقتصاد المصري والإصلاحات الهيكلية اللازمة وسبل التعاون مع المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني لإدارة الأزمات بطريقة استباقية وممنهجة ومتكاملة.وقد خلصت الدراسة إلى أن مواجهة أي أزمة في المستقبل والتعافي منها بسرعة فإن الاقتصاد القومي يستلزمه توافر مجموعة من العناصر من أهمها: إدارة فعالة للمخاطر، وسياسة مالية نشطة، وتمويلاً متنوعاً للتنمية، وسياسة نقدية مرنة، وإعادة هيكلة شاملة للديون الداخلية والخارجية وتخفيضها، والالتزام بالنسب المقررة في الدستور بشأن الانفاق العام على الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية الشاملة، وإعادة النظر في نموذج التنمية الحالي وتبني استراتيجية جديدة للتنمية (حلمي،٢٠٢٢).

ودراسة Nesma Mamdouh & May Gadallah مي جاد الله ، ونسمه ممدوح (2023)، التأثير الاجتماعي والاقتصادي للأزمة الروسية الأوكرانية على الأسر الضعيفة والأطفال في مصر: التخفيف من المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وهدفت الدراسة لإلقاء الضوء على الآثار السلبية المترتبة على أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية على الأسر الضعيفة والأطفال في مصر. وأشارت الدراسة إلى الآثار السلبية لأزمة الحرب على الاقتصاد العالمي، فقد تركت الأزمة الروسية الأوكرانية بصماتها على الاقتصاد العالمي، حيث أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية ومواد الطاقة في الأسواق العالمية، مع ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع وزيادة الديون، وكانت آثارها السلبية أكثر وضوحاً على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد خلصت الدراسة إلى أنه من المتوقع أن تتفاقم معاناة مصر الاقتصادية مع استمرار هذه الأزمة – وهو ماحدث بالفعل– حيث أدت الأزمة إلى تفاقم معدلات التضخم المرتفعة بالفعل. علاوة على ذلك، فإن خطر انعدام الأمن الغذائي ملحوظ بشكل واضح في مصر، حيث

تعتمد مصر على الواردات الغذائية بشكل أساسي لعدم كفاية المنتجات محلية الصنع. بالإضافة إلى الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية والارتفاع المتكرر للتضخم المحلي مما أثار المخاوف بشأن الأمن الغذائي بين الأسر الأكثر ضعفا في البلاد. حيث يزداد عدد الأسر الفقيرة عندما ترتفع معدلات التضخم، وخاصة عندما تكون صافية وتبقى الدخول راكدة أو ترتفع بمعدلات أقل. وما ينتج عنه من انخفاض في استهلاك الغذاء والتأثير السلبي على أطفال الأسر الفقيرة، مما يؤدي إلى سوء التغذية والتأثير الجسدي، ومن المرجح أن تؤدي الأزمة إلى تغييرات في أنماط استهلاك الغذاء (Gadallah & Mamdouh, 2023).

٢- الدرسات التي تناولت نموذج التنمية المناسب :

ومن أهم الدراسات التي تدخل في إطار هذا المحور، دراسة إبراهيم حسن العيسوي (٢٠١١)، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، حيث هدفت الدراسة إلى تقديم عدد من الشواهد النظرية والدلائل العملية التي تبين عجز نموذج التنمية المبني على توافق واشنطن والليبرالية الاقتصادية الجديدة من إخراج الدول النامية التي طبقته من أسر التخلف والتبعية. ويقيم هذا النموذج من خلال مناقشة عدد من القضايا المحورية مثل تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والاستثمار الأجنبي المباشر، واقتصاد السوق، والخصخصة، والدور الاقتصادي للدولة، والتبعية والاستقلال. وقد خلصت الدراسة أنه في ضوء نقد هذا النموذج والدروس المستخلصة من الخبرات التنموية الناجحة، تقترح هذه الدراسة نموذجاً تنموياً بديلاً، وهو نموذج التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات (العيسوي،٢٠١١).

ودراسة عبد الحافظ الصاوي (٢٠١٣)، نحو نموذج للتنمية بدول الربيع العربي، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على ملامح النموذج التنموي الذي تحتاجه دول الربيع العربي الذي يعمل على انتشالها من مستنقع التخلف، ويضعها في مصاف الدول الصاعدة التي تحقق معدلات عالية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد خلصت الدراسة إلى أن النموذج التنموي المستهدف لابد أن يقوم على مجموعة من المقومات من أهمها: أن عماد نجاح أي تجربة تنموية هو المدخرات المحلية وأنها المصدر الرئيس في عمليات التنمية، وأن الاستثمار الاحنبي المباشر ماهو إلا عوامل مساعدة، والعمل على دعم الصناعات المحلية لتصدير سلع نصف مصنعة أو مصنعة بالكامل بدلاً من السلع الأولية، وزيادة الإنفاق والاستثمار في مجالي التعليم والصحة، والتركيز على الشفافية ومحاربة الفساد لاستئصال كافة مظاهر الفساد في كل المجالات، وترسيخ

مبادئ العدالة الاجتماعية، التي تقوم على التكافؤ في الحصول على الفرص، وأن يتسم هذا الأمر من الإتاحة والتمكين بالاستدامة، ولا يكون حالة وقتية، كما ينبغي العمل على استيعاب الشباب في مختلف المؤسسات المعنية بتفعيل نموذج التنمية. ومن الضروري أيضاً تقديم النموذج التنموي في إطار إعلامي وتوعوي للمجتمع، وأن تنفيذ التنوذج التنموي المستهدف يعتمد على العمل الجاد والدؤوب وأن تجارب النجاح في كل الدول الناجحة كان الوقت أحد محددات نجاحها، فبعضها استغرق ثلاثة عقود، وبعضها استغرق عقدين، أو عقداً واحداً (الصاوي، ٢٠١٣، نحو نموذج للتنمية بدول الربيع العربي، https://1a1072.azureedge.net/ebusiness).

ودراسة عبد الحميد إلياس سليمان(٢٠١٤)، نحو نموذج تنموي لمجابهة التحديات التنموية في السودان، هدفت الدراسة إلى محاولة استنباط التحديات التنموية الماثلة التي يفرضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي في السودان، وذلك من خلال تحليل نتائج تطبيق النهج التنموي الليبرالي خلال الثلاث عقود المنصرمة، ومحاولة اقتراح نموذج تنموي لمواجهة التحديات التنموية وتحقيق التقدم، وذلك ارتكازاً على التجارب الدولية الناجحة. ولقد خلصت الدراسة إلى أن هناك جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي واجهت السودان وأدت إلى تحقيق نتائج متدنية على مستوى الأداء التنموي. فلقد أبرزت هذه التحديات الحاجة الماسة لصياغة نموذج تنموي بديل، يعمل على تحقيق رغبات وتطلعات المواطن. فمن الضروري أن النموذج التنموي البديل يسعى ويمتلك القدرة على مجابهة التحديات التنموية الكبيرة التي أفرزها تطبيق السياسات التقليدية لفترة زادت عن ثلاثة عقود. فالواقع التنموي المتواضع والقضايا التنموية الشائكة التي أفرزها تطبيق إجماع واشنطن على مختلف الأصعدة تمثل التحدي الأكبر الذي يجب التصدي له في النموذج التنموي الذي يحتاج إليه السودان (سليمان،٢٠١٤). ومصر أيضاً.

ودراسة " تشيبوزو ن. نوكي Chibuzo N. Nwoke " (2020)، إعادة التفكير في فكرة التنمية المستقلة والاعتماد على الذات في أفريقيا، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على نموذج التنمية المتبع في أفريقيا والذي يعتمد على المساعدات الخارجية الموجهة من الغرب وخطط التجارة الخارجية . وترى هذه الدراسة أن التجارة الخارجية والمساعدات الخارجية، بالنسبة لأفريقيا، ليست العلاج الملائم لتحقيق تنمية حقيقية، بل على العكس من ذلك، فهى أدوات للهيمنة والتلاعب والاستغلال. ولابد أن تكون المفاهيم والاستراتيجيات الغربية للتنمية مسيئة لشعور الدول الأفريقية بالسيادة، وقد فشلوا، وسوف يستمرون في الفشل، في تحقيق تنمية حقيقية

ومستقلة للقارة. ولذلك، يجب على الأفارقة أن ينظروا إلى تنمية أفريقيا على أنها يجب أن تركز، ليس على النمو، بل على البشر والاهتمام برفاهتهم. وتخلص الدراسة إلى أن الطريق الذي يجب اتباعه لتحقيق نموذج أفريقي كريم للتنمية هو الاعتماد على الذات (Nwoke,2020).

ودراسة نواف أبو شمالة (٢٠٢١)، إعادة نظر في حجم ونوعية ومصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية في ضوء متطلبات الاستدامة وانجاز التحول الهيكلي، دراسة تحليلية، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم حجم ونوعية ومصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية ومدى استيفاءه لمتطلبات الاستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. أخذاً في الاعتبار طبيعة التفاوتات التنموية القائمة بين الدول العربية. اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي مدعوماً بالمنهج الوصفي ونظيره المقارن. هذا بالتركيز على بيانات واحصاءات الدول العربية والحالات المقارنة للفترة من ١٩٩٠– ٢٠١٨. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها عدم كفاية النمو الاقتصادي المحقق في كافة الدول العربية، وعدم ارتكازه على عوامل تدفع من ديمومته، حيث واجه تدني في معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وكذلك ارتباطه بقطاعات وأنشطة غير مستدامة تمثل عبئاً على البيئة، كما انه نمو غير شامل فقير بالوظائف. هذا وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات القائمة على السياسات التنموية، التي قد يسهم تطبيقها في تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي في الدول العربية قادر على استيفاء كافة متطلبات الاستدامة وتدعيم التنافسية وتقليص الفجوات التنموية مع الدول المتقدمة والصاعدة. حيث من الضروري العمل على مضاعفة أو على الأقل زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، وإضافة إلى التأثير الانتقائي في الأنشطة والقطاعات والمنتجات والهياكل التي أسهمت فيه. بمعنى الدفع الكمي والنوعي للنمو الاقتصادي العربي، حيث يمكن طرح هذه السياسات ضمن نطاقين أساسيين وهما: النطاق العريض أو الأفقي أو الوظيفي، والنطاق الرأسي أو الانتقائي (أبو شمالة،٢٠٢١).

ودراسة ستيفان ديركون (٢٠٢٢)، صفقة التنمية، لماذا تنجح بعض الدول في تحقيق التقدم الاقتصادي؟، وهدفت الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤل التالي: لماذا تربح بعض الدول ويخسر البعض الآخر في تحقيق التنمية؟ وقد خلصت الدراسة إلى أن العبرة لا تكمن في اتباع مجموعة محددة من السياسات التنموية، بل في التزام سياسي من جانب أعضاء النخبة بالدولة بتنفيذ " صفقة تنموية " رئيسة، هدفها إرساء السلام والاستقرار بالدولة، ولتمهيد الطريق على المدى الطويل لإنجاز وتحقيق التنمية المنشودة. واعتبار الصين نموذجاً ناجحاً في النمو

الاقتصادي بجانب دول أخرى مثل إندونيسيا وبنجلاديش، حيث تمثل هذه الدول قصص نجاح في النمو والتنمية، على الأقل من حيث الانتقال من بلد فقر مدقع يعاني من مستويات عالية من الحرمان إلى بلد نامٍ بسرعة عالج في داخله أشد أشكال الفقر المدقع، وهو ما بدا واضحاً على نحو خاص في الصين. وضرورة فهم التغيير التنموي في إطار السياقات الداخلية لكل دولة، حيث أنه في الواقع ليس هناك وصفة محددة بوضوح للنجاح، بحيث يكون صقلها وتطبيقها في دول أخرى هو كل المطلوب، ذلك لأنه لا يمكن صقل وصفة واحدة للسياسة التنموية ونشرها في جميع أنحاء العالم. ولكن صفقة التنمية تمثل عقداً ضمنياً بين الذين يمكنهم تحقيق التنمية، ويمكن أن يتخذ هذا العقد أشكالاً مختلفة. وصعوبة وضع تعميمات لفهم إخفاقات التنمية، واتباع مجموعة متنوعة من السياسات الاقتصادية والتنموية، ومحدودية دور المساعدات الدولية في تحقيق التنمية، وهو ما يعني أن نجاح النموذج التنموي في تحقيق أهدافه إنما يعتمد في المقام الأول على العوامل الداخلية، وذلك بالرغم من أهمية المساعدات الخارجية فإنها مجرد عوامل مساعدة (ديركون،٢٠٢٢).

٣- الدراسات التي تناولت أزمات الاقتصاد القومي والتنمية في المجتمع المصري:

من الدراسات التي تدخل في إطار هذا المحور دراسة صبري محمد الصحن (٢٠١٤)، رؤية استراتيجية في ضوء تحديات وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية ، وهدفت الدراسة لاستخلاص رؤية استراتيجية للتنمية الشاملة تتمثل في المتطلبات اللازمة لإحداث طفرات وتغيرات جوهرية متراكمة ومستمرة في مختلف الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية وفي تفاعلاتها وتاثيراتها المتبادلة والمتكاملة، لترتقي بمصر دولة وشعباً إلى مصاف الدول الصاعدة تنموياً. وقد خلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة إعادة هيكلية النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، والارتقاء بواقع الإنسان المصري من خلال إرساء قواعد التنمية البشرية ، وذلك من خلال إحداث نقلة طفرية في حجم ونوعية الخدمات التعليمية والصحية، وتبني مشروع قومي لإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الفقيرة، وتطوير شبكات التأمين الاجتماعي بما يضمن توفير حياة كريمة لكافة المواطنين (الصحن،٢٠١٤).

ودراسة عمرو عدلي (٢٠١٤)، دور الدولة الاقتصادي وإعادة تصميم نموذج التنمية في مصر، حيث هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء حول السياسات التنموية والقضايا الهيكلية التي تمس أسس النموذج التنموي في مصر. وقد أشارت الدراسة إلى أنه لا يزال أغلب النقاش حول

السياسات التنموية – العامة – في مصر يدور حول شروط وإمكانية التعافي الاقتصادي على المدى القصير دون تخصيص مساحة كافية للحديث عن القضايا الهيكلية التي تمس أسس النموذج الاقتصادي – الاجتماعي، وانحيازاته وأدوار الفاعلين الأساسيين فيه وعلاقة الاقتصاد الوطني بالعالم. وقد خلصت الدراسة أنه من الضروري تركيز النقاش الخاص بالتعافي الاقتصادي بعد ثورة ٢٥ يناير والخروج من الأزمة الاقتصادية والتنموية للاقتصاد القومي، وأن هذا لن يجدي إلا ببحث مستقبل دور الدولة الاقتصادي، وهو أمر يرتبط ارتباطاً لصيقاً بإعادة تأسيس سلطة الدولة من ناحية، وإعادة تأسيس تحالف اجتماعي واضح المعالم يدعم مشروع نموذج تنموي بديل (عدلي،٢٠١٤).

ودراسة أميرة محمد عمارة ، ونجوي محمد البحيري (٢٠١٨)، محددات النمو الشامل في مصر، هدفت الدراسة إلى البحث في العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر في النمو الشامل في مصر ومدى توافرها وكذلك مدى مساهمتها في تحقيق النمو الشامل، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي في تحليل العلاقة بين النمو الشامل ومحدداته ، واستخدم الأسلوب القياسي لاختبار العلاقة بين النمو الشامل ومحدداته في الأجلين القصير والطويل بالتطبيق على مصر في الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥). وقد خلصت الدراسة إلى أن الكثير من محددات النمو الشامل تتوافر في مصر، وأن معظمها يؤثر في الأجلين القصير والطويل معاً. وأنه لكي يساهم رأس المال البشري بفعالية في تحقيق النمو الشامل ، فهو لا يحتاج فقط إلى توليد وتوسيع الفرص الاقتصادية اللازمة لذلك بل يحتاج أيضاً إلى زيادة إمكانية الوصول إليها. ويتطلب تعزيز الوصول إلى الفرص زيادة القدرات البشرية، وخاصة بالنسبة لقطاعات المجتمع المحرومة، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والحياة الاجتماعية (عمارة، والبحيري، ٢٠١٨).

ومن الدراسات الأجنبية التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المحور دراسة محمد جلال عبد الله مصطفى Mohammed Galal Abdallah Mostafa (2021) ، تأثير إصلاح دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠١٣- ٢٠٢٠، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة آثار إصلاح دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في مصر. وقد خلصت الدراسة إلى أن إصلاح دعم الطاقة في مصر له آثار سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل، سواء كان ذلك بتأثيرات مباشرة أو غير مباشرة. وتوصي الدراسة أنه فيما يتعلق بخفض دعم الطاقة، يتعين على الحكومة المصرية أن تتبنى نهجاً متساهلاً لتجنب الآثار السلبية المترتبة

عليه ، وأن يتم تنفيذ الإجراءات الخاصة به على مراحل عديدة تمتد لفترة زمنية أطول، مع توفير صندوق اجتماعي لدعم محدودي الدخل بشكل أكثر شمولا (Mostafa, 2021).

ودراسة عبد الحافظ الصاوي(٢٠٢٣)، ما أبرز العقبات الاقتصادية التي تقف في طريق تنمية الاقتصاد المصري؟ وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم العقبات الاقتصادية التي تقف في طريق تنمية الاقتصاد القومي. وكشفت الدراسة أن هناك مجموعة من الأزمات التي تواجه الاقتصاد المصري، وتتمثل في أزمة مالية خانقة، وعجز بالموازنة العامة للدولة، وركود اقتصادي، وتراجع الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة ، وانهيار قيمة العملة المحلية ، وتفاقم معدلات التضخم. فقد شهد المجتمع المصري تحديات أخرى جديدة خلال عام ٢٠٢٢، وبداية عام ٢٠٢٣– تتمثل أهمها في استمرار تداعيات أزمة كورونا والحرب الروسية الأكروانية وتسببها في رفع أسعار مواد الطاقة والغذاء على المستوى الدولي– شملت تخفيض قيمة العملة، وكذلك رفع أسعار الفائدة بالجهاز المصرفي، مما ساعد على وصول معدل التضخم إلى نحو (٤٠%) حسب بيانات البنك المركزي المصري. وقد ظهرت نتائج هذه الموجات التضخمية بشكل كبير على مظاهر حياة الأسر المصرية فيما يتعلق باستهلاكها من الغذاء وباقي احتياجاتها الضرورية. وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من إجراءات السياسات النقدية للبنك المركزي التي تعلن أنها تستهدف مكافحة ظاهرة التضخم، إلا أن التضخم لن يتراجع في المجتمع المصري إلا من خلال القضاء على أسبابه، عبر زيادة إنتاج السلع والخدمات، والاعتمادعلى مستلزمات الإنتاج المحلية، وإعادة النظر في المشروعات ذات المكون الخارجي الذي يتطلب موارد من النقد الأجنبي ، وكذلك القضاء على الفساد (الصاوي،٢٠٢٣، ما أبرز العقبات الاقتصادية التي تقف في طريق تنمية الاقتصاد المصري؟،

.(https://1a1072.azureedge.net/ebusiness.

ودراسة محمد يوسف (٢٠٢٤) ، من التصنيع إلى الاستدامة: رؤية تنموية للاقتصاد المصري، هدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع الصناعة المصرية من منظور تنموي ، ومحاولة الاجابة عن سؤال رئيس ما مدى استدامة الصناعة المصرية بواقعها الحالي وبسياساتها وبرامجها الحالية ووقوعها حائرة بين المتطلبات الوطنية للتصدير والالتزامات الدولية للتصدير؟. لتنطلق من كل ذلك لتقديم رؤية وطنية لتصدير منتجات الصناعة المصرية ولتعميق الابتكار والتنافسية والاستدامة من قناة الصادرات الصناعية المصرية الملتزمة بيئياً. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لتحقيق استدامة عملية التصنيع في الاقتصاد المصري فإن من الضروري تنمية قدرات

الاقتصاد القومي الابتكارية والتكنولوجية ليضمن بها ارتفاعاً تدريجياً في مكانته التنافسية في سلاسل التصنيع العالمية. وأن الإصلاح العاجل لمنظومة التعليم والتدريب هو الانطلاقة الصحيحة للبرنامج الوطني لتحقيق الاستدامة التصنيعية للاقتصاد المصري، فمن دون هذا الإصلاح لا أمل في نهضة تصديرية ولا رجاء من استدامة صناعية (يوسف،٢٠٢٤).

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة ذات الصلة بمشكلة الدراسة يمكن استخلاص عدد من القضايا والمؤشرات التى تشكل منطلقاً للدراسة الحالية :

– ثمة عدد من الشواهد النظرية والدلائل العملية التي تبين عجز نموذج التنمية الرأسمالي القائم على تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة على تحقيق الدول النامية للتنمية الحقيقية.

– إن أهم مشكلات الاقتصاد المصري هى ضعف الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات الدين العام، وتفاقم الأزمة التمويلية "عجز الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات"، وتكريس ظاهرة الركود التضخمي (تزامن ظاهرتي البطالة والتضخم في آن واحد)، وفشل السياسة النقدية.

– إن الخروج من الأزمة الاقتصادية والتنموية للاقتصاد القومي لن يجدي إلا ببحث مستقبل دور الدولة الاقتصادي، وهو أمر يرتبط ارتباطاً لصيقاً بإعادة تأسيس سلطة الدولة من ناحية، وإعادة تأسيس تحالف اجتماعي واضح المعالم يدعم مشروع نموذج تنموي بديل.

– إن مواجهة أي أزمة في المستقبل والتعافي منها بسرعة يستلزم توافر مجموعة من العناصر في الاقتصاد القومي من أهمها: إدارة فعالة للمخاطر، وسياسة مالية نشطة، وتمويلاً متنوعاً للتنمية، وسياسة نقدية مرنة، وإعادة هيكلة شاملة للديون الداخلية والخارجية وتخفيضها، والالتزام بالنسب المقررة في الدستور بشأن الانفاق العام على الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية الشاملة، وإعادة النظر في نموذج التنمية الحالي وتبني استراتيجية جديدة للتنمية.

– أن النموذج التنموي المستهدف لابد أن يقوم على مجموعة من المقومات من أهمها أن تكون المدخرات المحلية المصدر الرئيس في عمليات التنمية، وأن الاستثمار الأحنبي المباشر ماهو الا عوامل مساعدة، وأيضاً العمل على دعم الصناعات المحلية لتصدير سلع نصف مصنعة أو مصنعة بالكامل بدلاً من السلع الأولية، وزيادة الإنفاق والاستثمار في مجالي التعليم والصحة، والتركيز على الشفافية ومحاربة الفساد لاستئصال كافة مظاهر الفساد في كل المجالات، وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، والعمل على استيعاب الشباب في مختلف المؤسسات المعنية بتفعيل نموذج التنمية.

– من الضروري أن يسعى النموذج التنموي البديل لامتلاك القدرة على مجابهة التحديات التنموية الكبيرة التي أفرزها تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة لفترة زادت عن ثلاثة عقود.

– إن أجندة الإصلاح الاقتصادي– اللازمة لتطبيق النموذج التنموي المستهدف – يجب أن تتضمن أولويات محددة من أهمها إصلاح المالية العامة، وزيادة استقلالية السياسة النقدية، وتشجيع النشاط الخاص، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومعالجة التشوهات الهيكلية في سوق العمل وإصلاح المؤسسات. وتحسين بيئة الأعمال وإصلاح نظام التعليم، وذلك بهدف تحقيق نمو شامل يوفر فرص العمل ويزيد من العدالة الاجتماعية.

– ضرورة إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، والارتقاء بواقع الإنسان المصري: من خلال إرساء قواعد التنمية البشرية ، وذلك من خلال إحداث نقلة كيفية في حجم ونوعية الخدمات التعليمية والصحية، وتبني مشروع قومي لإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الفقيرة، وتطوير شبكات التأمين الاجتماعي بما يضمن توفير حياة كريمة لكافة المواطنين.

سادساً: منهجية البحث :

أ- المنهج المستخدم :

استعانت الدراسة بالأسلوب الوصفي التحليلي – والذي يعد من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملاءمة للواقع الاجتماعي وخصائصه – لدراسة وتحليل رؤية أفراد العينة حول العوامل والمتغيرات الأساسية للدراسة. وفي إطار استخدام هذا الأسلوب المنهجي تم القيام بمقابلات متعمقة مع الأساتذة والخبراء من أجل جمع أكبر قدر من البيانات عن العوامل والمتغيرات المرتبطة " بأزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب : الحالة المصرية نموذجاً".

ب- أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة في بياناتها على مصدرين أساسيين هما:

١- البيانات الجاهزة :

وهى عبارة عن مصادر ثانوية تمثلت في الآتي: نتائج بعض البحوث والدراسات السابقة، وبعض التقارير الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان الغرض من استخدام البيانات الجاهزة هو الخروج بمؤشرات تساعد في التحقق من الفرضيات التي انطلق منها البحث .

٢- دليل المقابلة :

تم تطبيق دليل المقابلة على عينة من أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية للوقوف على رؤيتهم حول قضايا الدراسة في ظل ما يمتلكونه من مهارة وخبرة وكفاءة عالية بموضوع البحث. وقد كان الغرض من تطبيق دليل المقابلة هو المزاوجة بين التحليل الكمي الذي تقدمه البيانات الجاهزة، وبين التحليل الكيفي الذي تقدمه المقابلات مع أفراد العينة. ويأتي ذلك في إطار مبدأ التعدد المنهجي " المرونة المنهجية " ومحاولة التوصل إلى نتائج ذات مصداقية أعلى، خاصة وأن المنهج الكمي لا يصلح أن يكون منهجاً متكاملاً في فهم الواقع وتفسيره بسبب عدم استيعابه لكل الحقائق الاجتماعية (انظر: امزيان ، ١٩٨١، ص ٧٧-٧٨) .

ج - مجالات الدراسة :

١- المجال المكاني :

تمثل المجال المكاني في هذه الدراسة في مصر بوصفها إطاراً مكانياً بنطاقه الأوسع، وفي نطاقه الأضيق تمثل في اختيار عدد من المحافظات المختلفة التي ينتمي إليها عينة من خبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية بكليتي الآداب والتجارة بجامعات المنوفية، كفر الشيخ، المنصورة، وعين شمس، وهى تمثل محافظات المنوفية، كفر الشيخ، المنصورة، القاهرة بما تضمه هذه الجامعات من تنوع فكري وثقافي. تمثل في اختيار عدد من المحافظات المختلفة التي ينتمي إليها عينة من خبراء علوم الاجتماع والاقتصاد بكليتي الآداب والتجارة بجامعات المنوفية، كفر الشيخ، المنصورة، وعين شمس، وهى تمثل محافظات المنوفية، كفر الشيخ، المنصورة، القاهرة بما تضمه هذه الجامعات من تنوع فكري وثقافي.

٢- المجال البشري :

تمثل في الجامعات التي تم اختيار العينة منها .

- نوع العينة :

تم اختيار عينة عمدية بالحصة من بعض أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والتنمية وفقاً لمعياري التخصص (الاقتصاد ، الاجتماع ، التنمية) ، والدرجة العلمية (أستاذ ، أستاذ مساعد ، مدرس) . وتم اللجوء إلى أسلوب العينة العمدية نظراً لأن الدراسة تحتاج إلى بيانات ومعلومات لا تتوافر إلا لدى المتخصصين " الخبراء ".

- كيفية اختيار العينة :

بلغ إجمالي عدد الأساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد (٢٤) مفردة، تم اختيارهم من أربع جامعات هى المنوفية ، كفر الشيخ ، المنصورة ، عين شمس بواقع (٦) مفردات من كل جامعة حسب الرغبة في المشاركة في البحث.

٣- المجال الزمني :

استغرقت الدراسة الميدانية ثلاثة أشهر متواصلة بدأت من أكتوبر وحتى ديسمبر ٢٠٢٣.

سابعاً : الدراسة التطبيقية :

سنتناول نتائج الدراسة التطبيقية من خلال المحورين التاليين :

١- أزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب: الحالة المصرية نموذجاً: قراءة سوسيولوجية تحليلية " نتائج تحليل البيانات الجاهزة ".

٢- نتائج تحليل دليل المقابلة .

المحور الأول: أزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب : الحالة المصرية نموذجاً : قراءة سوسيولوجية تحليلية " نتائج تحليل البيانات الجاهزة ":

يهدف هذا الجزء إلى دراسة وتحليل العلاقة بين أزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب – من المنظور السوسيولوجي الشامل – وذلك بالتطبيق على الحالة المصرية كنموذج ، وذلك من خلال استخدام طريقة تحليل البيانات الجاهزة.

١- أزمات الاقتصاد المصري ونموذج التنمية : خلفية تاريخية :

شهدت مسيرة الاقتصاد المصري التنموية خلال الفترة الممتدة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ – وحتى الآن العديد من السياسات والنماذج التنموية المتباينة ، فقد تبنت الحكومة المصرية النموذج التنموي الرأسمالي في بدايات مرحلة الثورة، حيث كانت تعتمد على تشجيع رأس المال الخاص لتطوير أنشطة الاقتصاد المختلفة واستمر القطاع الخاص في سيطرته على ما يقرب من (٩٥%) من حجم الاقتصاد القومي تماماً كما كان قبل قيام الثورة (عمران، ٢٠٠٢، ص٢).

جدول رقم (١)
الاستثمار العام والخاص خلال الفترة ١٩٥٢- ١٩٧٣ (سنوات مختارة)
(بالمليون جنيه)

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		إجمالي الاستثمار
	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	
١٩٥٢	٢٨	%٢٤	٨٧	%٧٦	١١٥
١٩٦٠	١٦٢	%٩٤	١٠	%٦	١٧٢
١٩٦٦	٣٤٩	%٩٣	٢٨	%٧	٣٧٧
١٩٧٣	٤٢٦	%٩٢	٣٧	%٨	٤٦٣

المصدر: عمران، محمد مصطفى.(٢٠٠٢). أداء ومصادر النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. صندوق النقد العربي. أبوظبي. ص ٤.

ولكن مع أزمة قناة السويس في عام ١٩٥٦ بدأت الحكومة المصرية سلسلة من التدخلات في الجوانب الاقتصادية والتنموية المختلفة مما أدى لتحجيم دور القطاع الخاص بشكل تدريجي .

ومع تغير الأيدلوجية السائدة في ذلك الوقت وتحول الفكر نحو تطبيق النموذج التنموي الاشتراكي، بدأت الدولة عملية تأميم واسعة بداية من عام ١٩٦١ لكل ما هو مصري أو أجنبي ويضلع بنشاط اقتصادي تجاري أو صناعي أو مالي، حتى أصبحت الدولة هى المالك الوحيد لمؤسسات الأعمال (عمران، ٢٠٠٢، ص٢).

وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة أن مساهمة القطاع الخاص في أنشطة الاقتصاد القومي قد انخفضت من نحو (٧٦%) من إجمالي الاستثمارات عام ١٩٥٢ ، لتبلغ نحو(٧%) في عام ١٩٦٦ مع توجه الحكومة نحو تبني النموذج التنموي الاشتراكي لتوجيه الاقتصاد المصري (انظر جدول رقم١).

وقد حقق النموذج التنموي الاشتراكي بداية طيبة وجادة لعملية التنمية في المجتمع المصري، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في المتوسط خلال الفترة ١٩٥٩/١٩٦٠ – ١٩٦٤ / ١٩٦٥ حوالي (٦.٥%) (خليل، ١٩٨٢، ص أ).

وفي هذا يشير " محمد بيومي " إلى أن النموذج الاشتراكي التنموي أكد على أهمية الاعتماد الذاتي لتحقيق التنمية ، واتجه إلى إصلاح البناء الزراعي لتقليل حدة الفوارق الطبقية في المجتمع ، ونشر ثقافة التعليم ، وفرض سياسة التعليم الإلزامي لكل أبناء الشعب المصري إضافة إلى وضع أسس وبدايات الصناعة الحديثة . وأنه بالرغم من ذلك واجه هذا النموذج أزمة حولت مساره وأعاقت تحقيق أهدافه، وذلك لأسباب وظروف عديدة، منها إنسحاب الرأسمالية الوطنية وعدم مساهمتها برأسمالها وخبراتها في عملية التنمية . ومنها أيضاً الجماهير، وإن كانت إستفادت من منجزات هذا النموذج، إلا أنها لم تستوعب إيديولوجيته الاشتراكية، والتي كان بإمكانها أن تعبئ هذه الجماهير للمشاركة في تحقيق التنمية . إضافة إلى ذلك عدم تأييد القوى الرأسمالية العالمية والمحلية لنموذج التنمية الاشتراكي. وهى من العوامل والظروف التي قادت مصر إلى نكسة ١٩٦٧(بيومي، ٢٠١٣، ص١١١).

وخلال الفترة الممتدة من نكسة يونيو ١٩٦٧ وحتى انتصار أكتوبر عام ١٩٧٣ ، واجه الاقتصاد المصري أزمات اقتصادية وتنموية متعددة، من أهمها إغلاق قناة السويس واحتلال سيناء وحرمان الاقتصاد القومي من الثروات المعدنية وأهمها البترول، وتأثير الاستعداد للحرب، كل ذلك شكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد المصري. وفي محاولة لمواجهة أزمات الاقتصاد القومي اتجهت الحكومة المصرية إلى العودة مجدداً لتبني النموذج الرأسمالي التنموي، وقد جاء ذلك تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي Open – Door Policy . وذلك بهدف تحديث الاقتصاد

المصري وتحقيق معدل نمو أعلى في الناتج المحلي الإجمالي، وحيث أن تحقيق ذلك كان يتطلب وقتها توافر موارد مالية وفنية تفوق ما تمتلكه مصر، فلقد عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على الاستثمار في كافة الانشطة الاقتصادية تقريباً (عمران، ٢٠٠٢، ص٥).

وبالرغم من أن النموذج الرأسمالي التنموي قد أصاب بعض النجاح ، إلا أنه واجه شأنه شأن النموذج الاشتراكي قدر كبير من الهدر لموارد التنمية منها : عودة الطبقة الرأسمالية العليا للمشاركة في التنمية ، إلا أن ذلك كان في مقابل تهميش الطبقة الوسطى من المشاركة في التنمية أو حتى في الإستفادة من خبراتها أو ثمارها، والتصفيات التي طالت القطاع العام خاصة القطاع الصناعي ، وتوقف إستصلاح الاراضي الزراعية مما أدى إلى عدم زيادة مساحتها، بل تآكلها بسبب الإمتداد العمراني السريع على الأراضي الزراعية، إضافة إلى ذلك إعتماده على الخارج، الأمر الذي حول نموذج التنمية من نموذج معتمد على الذات إلى نموذج تابع للقوى الرأسمالية العالمية ، ومن ثم أهدر الإستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات كأحد العوامل الرئيسة في التنمية (بيومي، ٢٠١٣، ص ١١٢).

ومع حلول عام ١٩٩١ وفي ضوء الأزمة التنموية والاقتصادية الحادة التي واجهت الاقتصاد المصري آنذاك، اتجهت الحكومة المصرية نحو تبني نموذج تنموي ليبرالي تحت مسمى برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي Economic Reform and Structural Adjustment Program في محاولة لهيكلة الاقتصاد وجعله أكثر اعتماداً علي آليات السوق (**Shenouda, 1995, p.9).**

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل نجحت النماذج والسياسات التنموية التي تبنتها الحكومات المصرية لتوجيه الاقتصاد القومي في تحقيق الأهداف المنشودة ؟. فعلى الرغم من تعدد النماذج والسياسات التنموية التي طبقتها الحكومات المصرية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٢ وحتى قيام ثورتي ٢٥يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، فشلت جميعها في تحقيق معدل نمو مرتفع مستدام للناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ١٩٦١– ٢٠١٠ .

جدول رقم (٢)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ١٩٦١ - ٢٠١٠

السنة	معدل نمو الناتج االمحلي الإجمالي
١٩٦١	%٥.١٦
١٩٦٥	%٤.٩١
١٩٦٩	%٥.٢٨
١٩٧٣	%٣.٥١
١٩٧٧	%٩.٠٠

١٩٨١	%٧.٣٥
١٩٨٥	%٥.٧٩
١٩٨٩	%٤.٩٢
١٩٩٣	%٢.٩٠
١٩٩٧	%٥.٤٩
٢٠٠١	%٣.٥٤
٢٠٠٥	%٤.٤٧
٢٠١٠	%٥.١٥

Source : The World Bank .(2023). " Data Bank World Development Indicators". https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

وبالنظر لبيانات الجدول السابق يتضح أن معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى لا تتصف بالاستدامة ولو لفترة زمنية محدودة، بل على العكس فهى متذبذبة ترتفع وتنخفض من فترة إلى أخرى ومن عام إلى آخر. فعلى الرغم من نمو الاقتصاد المصري وناتجه المحلى الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه، إلا أن ذلك لا يمكن أن يسفر عن اختراق حقيقي في النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتقدم العلمي والتقني، فليس لدينا دورات طويلة من النمو الاقتصادي السريع والمتواصل مثل تلك التي حققتها الصين ودول شرق وجنوب آسيا وانتهت بتحولها لدول صناعية أو حتى متقدمة مثلما هو الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية وإقليمي تايوان وهونج كونج الصينيين (النجار، ٢٠١٢، ص ٥٦- ٥٧).

وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام ١٩٨٢ كان نحو (٢٩.٨) مليار دولار، في وقت كان الناتج المحلي الإجمالي لكل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند قد بلغ نحو (٢٦٦.٢، ٧٤.٥، ٢٦.٨ ، ٣٥.٧) مليار دولار في العام نفسه. وفي عام ٢٠٠٣ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي المصري إلى نحو (٦٧.٥) مليار دولار ، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند بالترتيب إلى نحو (١٤٣٤، ٦٠٥.٤، ١٠٣.٢، ١٤٣.٢) مليار دولار. أي أن الناتج المحلي الإجمالي المصري قد زاد خلال الفترة من عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٣ بنسبة (١٢٦.٥%)، بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل المقارنة بالترتيب بنسبة (٤٣٨.٧%، ٧١٢.٦%، ٢٨٥.١%، ٣٠١.١%) خلال الفترة نفسها (النجار،٢٠١٢، ص ٥٧).

جدول رقم (٣)

تطور معدل التضخم والبطالة في مصر خلال الفترة ١٩٦٠- ٢٠١١

البيان / السنة	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨١	١٩٨٢-١٩٩٢	١٩٩٤-٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل ارتفاع أسعار المستهلكين "مؤشر التضخم " بالنسبة المئوية	%٢.٩	%٩.٥	%١٨.٣	%٥.١	%٨.١	%٨.٨	%٤.٢	%١١	%١١.٧	%١٦.٢	%١١.٧
البيان / السنة	١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦	١٩٩٥		٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠١١	
معدل البطالة	%٢.٢		%٧.٧		%٢٤.٧	%١١.٢٦		%٩.٢٢	%١٠.٦	%١١.٩٩	

المصدر :

١- مؤشر التضخم السنوات ١٩٦٠ -١٩٩٢ من النجار ، أحمد السيد . (٢٠١٢) . الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك ، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ، فصل إضافي انفجار ثورة يناير ينهيالولاية الأخيرة للديكتاتور الفاسد . الطبعة الأولى . المجلس الأعلى للثقافة . القاهرة . ص ٨٢.

السنوات: ١٩٩٤-٢٠١٠ من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . (٢٠١٢) . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٢ . مؤسسة الأهرام . القاهرة . ص ٣٥٦ .

٢- معدل البطالة السنوات ١٩٦٠-١٩٩٥ من مركز دراسات وبحوث الدول النامية . (١٩٩٨) . تقرير التنمية الشاملة في مصر . العدد الأول . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة . الجيزة . ص ١٨٩ .

السنوات: ٢٠٠١-٢٠١١ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٢) . الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢ . القاهرة . . ص ٨٢ .

كما عاني الاقتصاد القومي من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠١١ ، حيث ارتفع معدل التضخم من نحو (٢.٩%) خلال الفترة ١٩٦٠- ١٩٧٠ ، إلى نحو (١١.٧%) في عام ٢٠١٠. كما ارتفع معدل البطالة من نحو (٢.٢%) في عام ١٩٦٠ إلى نحو (١١.٩٩%) في عام ٢٠١١ (انظر جدول رقم ٣) .

ومن ناحية أخرى ترتب على نموذج التنمية الليبرالي الذي جاء تحت مسمى سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة العديد من التداعيات التنموية السلبية ، فعلى الرغم من أن معدلات النمو التى بلغت في عام ٢٠١٠ نحو (٥.١%) (انظر جدول رقم ٢) ، إلا أن توزيع ثمار هذا النمو لم يتم بشكل عادل ، وكان هناك تراجع في مستويات المعيشة وشعور سائد لدى العديد من المصريين بعدم الرضا وبأنهم محاصرون في الطبقة المتوسطة الدنيا بنذر الوقوع في براثن الفقر. بل وكانو

يدركون أن قلة من الأغنياء هى المستفيدة من النمو، بينما لا تزال غالبية السكان تعاني من الفقر (عمارة، والبحيري، ٢٠١٨، ص ١٩).

إضافة إلى ذلك مظاهر الفساد الذي نشرت الطبقة العليا ثقافته ، وعمليات بيع وتصفية الأصول الوطنبة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ، ومزيد من التهميش الاجتماعي للطبقة الوسطى والدنيا. وسقوط المشروع الاجتماعي للتنمية الاجتماعية والثقافية، وانهيار توازن بناء قوة النظام السياسي، وأدى ذلك في النهاية إلى غياب مظاهر العدل الاجتماعي، وزيادة من هم تحت خط الفقر إلى ما يزيد على (٥٠%)، وتردى أداء الخدمات العامة الأساسية (بيومي، ٢٠١٣، ص ٣ – ٤).

ونتيجة طبيعية لأزمات الاقتصاد القومي التنموية والاقتصادية تزايدت مظاهر الفقر والحرمان والفساد في المجتمع المصري، وهو مما استدعى في النهاية ثورة الشعب على الحاكم رافعين شعار " عيش ، حرية ، عدالة اجتماعية " فيما عرف بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي اطاحت بنظام حسني مبارك من الحكم (عبد القادر،٢٠٢٢، ص٣٥٦).

وفي هذا الإطار تشير " ابتسام الجعفراي" أن من أهم الأسباب الرئيسة الدافعة لإسقاط نظام حسنى مبارك من الحكم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي، والتي من أهمها زيادة عجز كلا من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وزيادة حدة عدم المساواة في الفرص الاقتصادية وارتفاع مستويات الفقر والبطالة بالرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة جنى ثمارها قلة محدودة (الجعفراوي، ٢٠١٦،ص٢).

ويشير ما سبق إلى أن ما تم تطبيقه خلال فترة حكم مبارك تحت شعار " الإصلاح الاقتصادي والخصخصة " لم يكن نموذجاً تنموياً مناسباً يحقق التنمية الحقيقية كما حدث في الدول حديثة التصنيع . كما ان ما تم تطبيقه لم يقترب من ميادئ وأسس سياسة الخصخصة التي تم تطبيقها في الدول الصناعية المتقدمة ، وحققت أهدافها بشكل كبير.

٢ـ أزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب : ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن (٢٠٢٤):

أ– مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ – حتى عام ٢٠١٩.

ب– مرحلة أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية ٢٠٢٠– حتى الآن (٢٠٢٤).

أـ مرحلة ما بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٩ :

واجه الاقتصاد المصري العديد من التحديات في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١، حيث بدأت هذه المرحلة بطموحات كبيرة وتفاؤل غير محدود بإمكانية بلوغ أهداف الثورة في توفير حياة

كريمة على الصعيد الاقتصادي والإنساني تتحقق من خلال عدالة الفرص، وضمان حقوق الإنسان، والقضاء على الفساد، وتوفير فرص العمل اللائق، وزيادة معدلات التشغيل والإنتاج، ورفع معدلات النمو، ولكن اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي والأمني (الجعفراوي،٢٠١٦، ص ٨ – ٩).

ولقد انعكس ذلك على الاقتصاد القومي وعملية التنمية في المجتمع المصري، فقد أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني – وتتمثل أهمها في المظاهرات والوقفات والمطالب الفئوية وأعمال العنف الفردية والجماعية التي مورست ضد بعض مؤسسات الدولة ومنشآتها، والتي تحولت من العنف الثوري والجنائي إلى أعمال إرهابية ممنهجة خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣– إلى توقف بعض المنشآت الاقتصادية عن العمل، بينما لجأ البعض الآخر إلى تخفيض معدلات التشغيل والإنتاج . كما توقفت بعض الاستثمارات وعمد البعض إلى تحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج وتحول صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السالب في عام ٢٠١١. كما تأثرت حركة السياحة مما أثر على معدلات التشغيل وعلى تدفق النقد الأجنبي مما أدى إلى حدوث أزمة نقص النقد الأجنبي. بالإضافة إلى أزمة الطاقة، التي تمثلت في النقص المتكرر في إمدادات الوقود وعدم كفاية الطاقة الكهربائية. كما مثلت محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية والاستحابة للمطالب الفئوية عبئاً إضافياً على الموازنة العامة للدولة خاصة في ظل الركود الاقتصادي وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى التزايد الكبير في عجز الموازنة العامة للدولة وإلى زيادة الاقتراض الداخلي والخارجي (الجعفراوي، ٢٠١٦، ص٩ – ١٠).

جدول رقم (٤)

تطور بعض المؤشرات التنموية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١٤/٢٠١٥)

(نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة وعجز الموازنة العامة والدين العام المحلي والخارجي)

البيان / السنة	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بتكلفةعوامل الإنتاج)	%٥.١	%١.٩	%٢.٢	%٢.١	%٢.١	%٣.١
معدل التضخم (الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين)	يونيو ٢٠١٠	يونيو ٢٠١١	يونيو ٢٠١٢	يونيو ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٤	يونيو ٢٠١٥
	%١٠.٧	%١١.٨	%٧.٣	%٩.٨	%٨.٢	%١١.٤

معدل البطالة	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤
	%٩.٠	%١١.٨	%١٢.٦	%١٣.٣	%١٣.٣	%١٢.٧
عجز الموازنة العامة (مليار جنيه)	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤
	٩٨.٩	١٣٠.٤	١٦٦.٧	٢٣٩.٧	٢٥٥.٤	٢٧٩.٤
عجز الموازنة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي	%٨.٢	%٩.٥	%١٠.٨	%١٣.٧	%١٢.٨	%١١.٥
الدين العام المحلي (مليار جنيه)	يونيو ٢٠١٠	يونيو ٢٠١١	يونيو ٢٠١٢	يونيو ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٤	يونيو ٢٠١٥
	٨٨٨.٧	١٠٤٤.٩	١٢٣٨.١	١٥٢٧.٤	١٨١٦.٦	٢١١٦.٤
الدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%٧٣.٧	%٧٦.٢	%٨٠.٣	%٨٧.١	%٩٠.٩	%٨٧.١
الدين العام الخارجي (مليار دولار)	يونيو ٢٠١٠	يونيو ٢٠١١	يونيو ٢٠١٢	يونيو ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٤	يونيو ٢٠١٥
	٣٣.٧	٣٤.٩	٣٤.٤	٤٣.٢	٤٦.١	٤٨.١

المصدر:

البنك المركزي المصري .(٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٤/ ٢٠١٥). التقرير السنوي خلال الفترة ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ – ٢٠١٤/٢٠١٥. القاهرة.

فلقد انعكست حالة عدم الاستقرار السياسي والامنى والركود الاقتصادي على الآداء التنموي للاقتصاد القومي، حيث دلت العديد من المؤشرات التنموية على تدهور الأوضاع بدلاً من تحسنها، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٥.١%) في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نحو (١.٩%) في عام ٢٠١١/٢٠١٠، ثم ارتفع قليلا ليبلغ نحو (٢.٢%) في عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، ثم انخفض قليلاً ليبلغ نحو (٢.١%) في عامي ٢٠١٣/٢٠١٢، ٢٠١٤/٢٠١٣ ، ثم ارتفع قليلاً ليبلغ نحو (٣.١%) في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ولكن يظل دون المستوى المستهدف ، وأقل من المستوى الذي تحقق قبل قيام ثورة ٢٥ يناير (انظر جدول رقم ٤). وهو ما فاقم من تزايد معدلات البطالة والتضخم وعجز الموازنة العامة للدولة وتزايد الدين العام المحلى والخارجي. فلقد ارتفع معدل البطالة من نحو (٩%) عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نحو (١٢.٧%) في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، وارتفع معدل التضخم من نحو (١٠.٧%) في يونيو ٢٠١٠ إلى نحو (١١.٤%) في يونيو ٢٠١٥ . كما ارتفع معدل العجز في الموازنة العامة للدولة من نحو (٩٨.٨) مليار جنيه في يونيو ٢٠١٠ إلى (٢٧٩.٤) مليار جنيه في يونيو ٢٠١٥ . وهو ما فاقم

من الدين العام المحلي والخارجي، حيث ارتفع الدين العام المحلي من نحو (٨٨٨.٧) مليار جنيه ، اورتفع الدين العام المحلي إلى نحو (٢١١٦.٤) مليار حنيه في يونيو ٢٠١٥، كما ارتفع الدين العام الخاجي من نحو (٣٣.٧) مليار دولار إلى نحو (٤٨.١) مليار دولار في يونيو٢٠١٥ (انطر جدول رقم ٤) .

جدول رقم (٥)
تطور نسبة الفقراء في مصر
٢٠٠٩/٢٠٠٨- ٢٠١٥

السنة	نسبة من اجمالي السكان	عدد الفقراء بالمليون نسمة	إجمالي السكان
٢٠٠٩/٢٠٠٨	%٢١.٦	١٧.٤	٨٠.٤
٢٠١١/٢٠١٠	%٢٥.٢	٢١.١	٨٣.٨
٢٠١٣/٢٠١٢	%٢٦.٣	٢٣	٨٧.٦
٢٠١٥	%٢٧.٨	٢٥.٤	٩١.٥

المصدر :

الفقي، سنية. (٢٠١٧). الفقر والسياسات الحكومية في مواجهته ، في مجدي صبحي " رئيس تحرير " تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٦.الطبعة الأولى. القاهرة . ص٩٦ .

ونتاجاً لذلك تفاقمت ظاهرة الفقر في المجتمع المصري ، فقد ارتفعت نسبة الفقراء من نحو (٢١.٦%) في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ " حوالي (١٧.٤) مليون نسمة" إلى نحو (٢٧.٨%) في عام ٢٠١٥ " حوالي (٢٥.٤) مليون نسمة " (انظر جدول رقم ٥).

وإجمالاً لذلك نجد أن تردى الآداء التنموي للاقتصاد القومي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ يرجع بصفة عامة إلى التحديات التي واجهت الاقتصاد في مرحلة ما بعد ثورة يناير ، واتباع السياسات التنموية والنموذج الليبرالي الجديد التي تبناها نظام مبارك. وفي هذا الإطار يشير "أحمد السيد النجار" أن بطء النمو وتفاقم البطالة والفقر يرجع إلى استمرار نفس السياسات التنموية القديمة – التى تبناها نظام مبارك – بما تولده من بطء في النمو وسوء توزيع للدخل ولمخصصات الأجور وانتشار للبطالة والفقر وتردى الخدمات الصحية التعليمية واختلال النظام الضريبي الأقرب لنظامي الجباية المملوكي والعثماني الظالمين (النجار، ٢٠١٢، ص ١٥).

ومن ناحية أخرى، وبصفة عامة بدأت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٤ – بعد ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣– العمل على مسارين متوازيين. المسار الأول: تمثل في القضاء على الإرهاب، وإعادة إرساء أركان الدولة المصرية وتقويتها. أما المسار الثاني: فتمثل في الإنطلاق وبقوة في مسيرة التنمية بكل جوانبها، مع التركيز بصفة خاصة على تدشين عدد من المشروعات القومية

الكبرى، لإقامة وتدعيم بنية تحتية قوية تستند إليها جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (أبو العينين، ٢٠٢١، ص ٨٣).

وفي محاولة من جانب الحكومة المصرية لمواجهة الاختلات الهيكلية للاقتصاد القومي – من أهمها تفاقم عجز الموازنة العامة وتزايد الدين العام المحلي والخارجي – لجأت لصندوق النقد الدولي، للحصول على قرض بقيمة (١٢) مليار دولار على (٣) سنوات مقابل الالتزام ببرنامج إصلاح اقتصادي للسياسات التنموية والاقتصادية (٢٠١٦-٢٠١٩)، بهدف معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل وتكوين فرص العمل (المومنى،٢٠١٨،ص ١، وأيضاً الشواربي، ٢٠١٨، ص٢٢).

وشكل البرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمشروعات القومية الكبرى أساس سياسات ونموذج التنمية في هذه الفترة . كما شكلت استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠رؤية الدولة في التطلع إلى المستقبل . كما تمثلت الرؤية التنموية للدولة خلال هذه الفترة في استمرار التوجه نحو تبني النموذج التنموي الليبرالي الجديد، الذي يتمثل في استمرار التوجه للاقتصاد الحر والدور الأساسي للقطاع الخاص مع دور أكبر للدولة، وبصفة خاصة في إرساء بنية تحتية قوية وتطويرها للدفع بالتنمية وتوفير خدمات أكثر وأفضل للمواطنين (أبو العينين، ٢٠٢١، ص٨٣).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل نجح برنامج إصلاح الاقتصاد القومي في تحقيق أهدافه المتمثلة في معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل وتكوين فرص العمل؟. وللإجابة على هذا التساؤل لابد من الاستعانة بالمؤشرات التنموية الأساسية: مثل معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ، والتضخم ، والفقر، والبطالة ، وعجز الموازنة العامة، والدين العام المحلي الخارجي .. إلخ.

جدول رقم (٦)
تطور بعض المؤشرات التنموية في مصر خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠١٨/٢٠١٩)
(نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة وعجز الموازنة العامة والدين العام المحلي والخارجي)

البيان / السنة	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج)	%٢.٣	%٣.٦	%٥.٢	%٥.١

معدل التضخم (الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين)	يونيو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩
	%١٤.٠	%٢٩.٨	%١٤.٤	%٩.٤
معدل البطالة	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
	%١٢.٥	%١٢.٠	%٩.٩	%٧.٥
عجز الموازنة العامة (مليار جنيه)	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
	٣٣٩.٥	٣٧٩.٥	٤٣٢.٧	٤٣٠.٠
عجز الموازنة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي	%١٢.٣	%١٠.٩	%٩.٨	%٨.٢
الدين العام المحلي (مليار جنيه)	يونيو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩
	٢٦١٩.٦	٣١٦٠.٩	٣٦٩٦.٤	٤٢٨٢.١
الدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%٩٦.٧	%٩١.١	%٨٣.٣	%٨٠.٥
الدين العام الخارجي (مليار دولار)	يونيو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩
	٥٥.٨	٧٩.٠	٩٢.٦	١٠٨.٧

المصدر: البنك المركزي المصري. (٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠١٨/٢٠١٩). التقرير السنوي خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٨/٢٠١٩. القاهرة .

وتكشف بيانات الجدول السابق (رقم ٦)، ارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) من نحو (٢.٣%) في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ لتبلغ نحو (٣.٦%) عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ويواصل الارتفاع ليبلغ نحو (٥.٢%) عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ثم ينخفض معدل النمو قليلا ليبلغ نحو (٥.١%) عام ٢٠١٨/٢٠١٩ . ولقد انعكس التحسن وارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة ، حيث انخفض معدل البطالة من نحو (١٢.٥%) عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، ليبلغ نحو (١٢.٠%، ٩.٩%، ٧.٥%) في أعوام ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ٢٠١٨/٢٠١٩) على الترتيب .

وفي المقابل لم ينعكس التحسن وارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالى على عجز الموازنة العامة والدين العام المحلى والخارجي ، بل العكس حيث تفاقم عجز الموازنة من

نحو (٣٣٩.٥) مليار جنيه إلى نحو (٤٣٠.٠) مليار جنيه بزيادة بنسبة (١٢٦.٦٦%)، وارتفع الدين العام المحلى من نحو (٢٦١٩.٦) مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ليبلغ نحو (٤٢٨٢.١) مليار جنيه بنسبة ، كما تفاقم الدين العام الخارجي ، حيث ارتفع من نحو (٥٥.٨) مليار دولار في يونيو ٢٠١٦ ليبلغ نحو (١٠٨.٧) مليار دولار في يونيو ٢٠١٩ ، بزيادة بنسبة (١٩٤.٨٠%) (انظر جدول رقم ٦) .

أما عن معدلات التضخم فقد تزايدت معدلاته بصورة كبيرة ، حيث ارتفع معدل التضخم من نحو (١٤.٠%) في يونيو ٢٠١٦ ليبلغ نحو (٢٩.٨%) في يونيو ٢٠١٧ بنسبة (٢١٢.٨٦%) ، إلا أن معدل التضخم تراجع ليبلغ نحو (١٤.٤%، ٩.٤%) في عامي ٢٠١٨ ، ٢٠١٩) على الترتيب . وعلى الرغم من اتجاه معدل التضخم نحو الانخفاض، ولكن يظل مرتفعاً خاصة بالمقارنة مع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل التضخم في يونيو عام ٢٠١٩ (٩.٤%) في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي نحو (٥.١%) بما يعادل نحو (١.٨٨) مرة (انظر جدول رقم ٦) .

وفي هذا الإطار يشير " حسين سليمان " إلى أن برنامج الإصلاح الذي تبنته الحكومة المصرية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) يحمل من خلال تأثيره على عدد من المؤشرات الكلية، نتائج اجتماعية قد تهدد الشرائح الفقيرة والهشة في توزيع الدخل في المجتمع المصري. ويأتى على رأس التغيرات الكلية الناتجة عن برنامج الإصلاح الارتفاد الحاد للتضخم المشار إليه، والذي يحمل نتائج اجتماعية مباشرة بسبب التفاوت في تأثيره على شرائح الدخل المختلفة . فمع ارتفاع التضخم نتيجة تحرير سعر سوق الصرف الأجنبي في نوفمبر ٢٠١٦ ، بالإضافة لإجراءات الإصلاح المالي ، ستتعرض القوة الشرائية، أو الدخل الحقيقي، للشرائح الأفقر إلى تراجع يفوق ما سيلحق بالشرائح الأعلى دخلاً – وهو ما حدث فعلاً – ، فالشرائح الأكثر ثراءً عادة ما تمتلك دخلاً مرتبطا بالتضخم ، كمدخرات بنكية ، وبالتالي يقل تأثرها مقارنة بالشرائح الأقل ثراءً . فالشرائح الأخيرة يغلب النقد المحلى على هيكل حيازاتها (سليمان، ٢٠١٨، ص٨٨). وبالتي فهى الأكثر تأثراً بمعدلات التضخم والغلاء .

ونتاجاً لذلك تفاقمت ظاهرة الفقر في المجتمع المصري بسبب التداعيات السلبية لإجراء تخفيض قيمة الجنيه في عام ٢٠١٦. وكذلك إجراءات رفع الدعم عن سلع رئيسة وأساسية في حياة الناس ، مثل تقليص دعم الغاز والوقود والكهرباء والمياه ، ورفع الرسوم الخاصة بالخدمات العامة التي تقدمها الحكومة (الصاوي، ٢٠٢٢، واقع ومستقبل مصر الاقتصادي، المسار للدراسات

الإنسانية، https://almasarstudies.com/the-reality-egypt-and-its-economic-future/.

وفي هذا الإطار تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١ اكتوبر ٢٠١٧– ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ " إلى ارتفاع نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي من نحو (٢٧.٨%) في عام ٢٠١٥ إلى نحو (٣٢.٥%) في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، ص ٧٧).

ب- مرحلة أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية - الأوكرانية ٢٠٢٠- حتى الآن (٢٠٢٤):

واجه الاقتصاد المصري خلال الفترة الممتدة ٢٠٢٠– حتى الآن(٢٠٢٤) أزمتى جائحة كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية :

- أزمة جائحة كورونا (٢٠٢٠- حتى الآن ٢٠٢٤):

انتشرت جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠، وبسبب الانتشار السريع لهذا الفيروس الذي ضرب كافة دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ، أضحت جائحة كورونا مأساة إنسانية، حيث اتفق الجميع على أنها تمثل أسوأ كارثة يتلقاها الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية (محمد، ٢٠٢٠، ص٢).

وكما هو الحال في البلدان الأخرى ، جاءت جائحة كورونا لتفرض على الاقتصاد المصري تحدياً يضاف للتحديات العديدة التى ظل يعاني منها لعقود. فقد كان هناك تأثيراً ملحوظاً للجائحة على الاقتصاد المصري، سواء من خلال إجراءات احتواء الفيروس أو التوقف المفاجئ في حركة السياحة وهبوط الصادرات وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج وتقلص إيرادات قناة السويس وإرتفاع معدلات البطالة. كما تعرض الاقتصاد المصري لخروج تدفقات رأسمالية قدرت بحوالي (١٦) مليار دولار ، وذلك خلال ذروة التوجه العالمي لتجنب المخاطر مع بداية انتشار الجائحة، الأمر الذي فرض ضغوطا كبيرة على ميزان المدفوعات رغم تعويض جزء من هذا الثأير من خلال هبوط الواردات المترتب على انخفاض الطلب المحلي (عطية، ٢٠٢٢، ص ٨١٣).

فقد ألحقت جائحة كورونا أضرراً كبيرة بالاقتصاد المصري، فعلى سبيل المثال توقفت السياحة فجأة وهى تمثل نحو (١٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، و(١٠%) من العمالة. وتعد مصدراً رئيساً للنقد الأجنبي، وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ خسر الاقتصاد المصري (٥٤٨) ألف سائح و(٣.١) ملايين ليلة سياحية و(٢٩٥) مليون دولار. كذلك انخفضت عائدات السياحة الداخلية نتيجة إغلاق المطاعم والمقاهى لمدة ثلاثة أشهر، وتراجعت قيمة أسهم شركات قطاع السياحة والترفيه المدرجة في البورصة المصرية بنسبة (٤.١%) في فبراير ٢٠٢٠ ثم بنسبة

(١٨.٩%) في مارس من العام ذاته. وانخفض عائد الطيران نتيجة توقف الرحلات الجوية، كما شهد الاقتصاد المصري تدفقات رأسمالية كبيرة إلى الخارج بلغت أكثر من (١٥) مليار دولار خلال الفترة من مارس إلى أبريل ٢٠٢٠ (حلمي، ٢٠٢٢، ص٢٧).

كما تعرضت ميزانية الدولة لضغوط شديدة، حيث أدى التباطؤ الاقتصادي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، وتراجع الفائض الأولى للموازنة العامة من (١.٨%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى (٠.٩%) في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠. وبلغ الدين العام المحلي (٨٩.٨%) من الناتج، كما بلغت مدفوعات الفوائد (٤٣.٩%) من إجمالي الإيرادات و(٣٣%) من إجمالي المصروفات، واتسع عجز الحساب الجاري إلى (٣.٥%) (حلمي، ٢٠٢٢، ص٢٧).

ولقد اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات لمواجهة أزمة جائحة كورونا وتخفيف آثارها الضارة ومن أهمها (أبو العينين، ٢٠٢١، ص ٩٥ – ٩٦):

– خصصت الدولة (٢٠) مليار جنيه للاستثمار في البورصة من جملة برنامج التحفيز المالي البالغ (١٠٠) مليار جنيه.

– رفع حد الإعفاء الضريبي من (٨) آلاف جنيه إلى (١٥) ألف جنيه، وخفضت شرائح ضريبة كسب العمل، وكذلك رفعت مكافأة أطباء الامتياز بالمستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومستشفيات جامعة الأزهر.

– إتاحة مخصصات مالية إضافية بنحو (٥.١) مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ لدعم القطاع الصحي بالدولة .

– إتاحة (٥) مليارات جنيه إضافية لوزارة التموين خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتدبير الاحتياجات الإضافية من القمح والسلع التموينية لضمان توفير السلع الأساسية والغذائية للمواطنين.

– زيادة الاستثمارات الحكومية بعشرة مليارات جنيه إضافية خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ على النحو الذي يسهم في الحفاظ على العمالة وسداد مستحقات المقاولين والموردين والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، كما صرفت منحة للعمالة غير المنتظمة بواقع (٥٠٠) جنيه لمدة ثلاثة أشهر من أبريل حتى يونيو ٢٠٢٠، ومدت هذه المنحة حتى نهاية العام .

وبسبب التداعيات السلبية لجائحة كورونا لجأت الحكومة المصرية إلى طلب مساعدة من صندوق النقد الدولي، وبالفعل قدم الصندوق نحو (٨) مليارات دولار من الدعم المالي لمساعدة الحكومة على تلبية احتياجات التمويل التي نتجت عن الوباء. فقد أتاحت أداة التمويل السريع

(٢.٨%) مليار دولار من المساعدات المالية الطارئة في مايو ٢٠٢٠ لضمان أن الدولة لديها ما يكفي من العملات الأجنبية لتمويل الواردات الأساسية والاحتياجات الأخرى. وأتاح اتفاق المساعدة الذي تمت الموافقة عليه في يونيو ٢٠٢٠ للدولة الحصول على نحو (٥.٤%) مليارات دولار أمريكي على مدى الأشهر الـ (١٢) التالية (حلمي، ٢٠٢٢، ص٢٩).

ولقد انعكست تداعيات أزمة جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي والتنموي للاقتصاد القومي وعملية التنمية في المجتمع المصري، وهذا ما تعكسه العديد من المؤشرات التنموية الأساسية، من أهمها معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والتضخم ، وعجز الموازنة العامة، وتفاقم الدين العام المحلى والخارجي .. الخ .

جدول رقم (٧)

تطور بعض المؤشرات التنموية في مصر خلال الفترة (٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢٠/٢٠٢١)

(معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة وعجز الموازنة العامة والدين العام المحلي والخارجي)

البيان / السنة	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج)	%٥.١	%٢.٥	%٢.٠
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق)	%٥.٦	%٣.٦	%٣.٣
معدل التضخم	يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢١
(الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين)	%٩.٤	%٥.٦	%٤.٩
معدل البطالة	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١
	%٧.٥	%٩.٦	%٧.٣
عجز الموازنة العامة	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١
(مليار جنيه)	٤٣٠.٠	٤٦٢.٨	٤٧٢.٣
عجز الموازنة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي	%٨.٢	%٧.٩	%٧.٤
الدين العام المحلي (مليار جنيه)	يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢١
	٤٢٨٢.١	٤٧٤٢.١	---
الدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%٨٠.٥	%٨١.٥	---
الدين العام الخارجي (مليار دولار)	يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢١
	١٠٨.٧	١٢٣.٥	١٣٧.٩

المصدر: البنك المركزي المصري.(٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢١/٢٠٢٠). التقرير السنوى خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢١/٢٠٢٠. القاهرة.

فلقد أدت جائحة كورونا إلى انخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من نحو (٥.١%) في عام (٢٠١٩/٢٠١٨) إلى نحو (٢.٥%، ٢.٠%) في عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠ – ٢٠٢١/٢٠٢٠ على الترتيب بتكلفة عوامل الإنتاج ، بينما بلغ إنخفاض هذا المعدل بسعر السوق من نحو (٥.٦%) في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ليبلغ نحو (٣.٦%، ٣.٣%) في عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩ – ٢٠٢٠ /٢٠٢١ على الترتيب (انظر جدول رقم ٧) .

ونتاجاً لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفع عجز الموازنة العامة من نحو (٤٣٠) مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى نحو (٤٦٢.٨، ٤٧٢.٣) مليار جنيه في عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠ على الترتيب . وعلى الرغم من ارتفاع قيمة عجز الموازنة كرقم مطلق، إلا أن نسبة عجز المزازنة إنخفضت بالنسية للناتج المحلي الإجمالي من نحو (٨.٢%) في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى نحو (٧.٩% ، ٧.٤%) في عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠ على الترتيب. وهو ما أدى إلى تفاقم الدين العام المحلي والخارجي ، فقد ارتفع الدين العام المحلي من نحو (٤٢٨٢.١) في يونيو ٢٠١٩ إلى نحو (٤٧٤٢.١) في يونيو ٢٠٢٠ ، وارتفعت نسبة الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٩ من نحو (٨٠.٥%)، لتبلغ نحو (٨١.٥%) في يونيو ٢٠٢٠ . كما ارتفع الدين العام الخارجي من نحو (١٠٨.٧) مليار دولار في عام ليبلغ نحو(١٢٣.٥، ١٣٧.٩) مليار دولار في عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ على الترتيب . أما معدل التضخم فقد انخفض من نحو (٩.٤%) في يونيو ٢٠١٩ إلى نحو (٥.٦%، ٤.٩%) في عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ على الترتيب . (انظر جدول رقم ٧).

هذا، وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج القومي فإن نسبة الفقر في مصر شهدت تراجعاً لتصل إلى نحو (٢٩.٧%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل (٣٢.٥%) في عام . وفي هذا الإطار يكشف " تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢٠ " أن مؤشرات الفقر في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ لم تأخذ في اعتبارها بعد تداعيات جائحة كورونا على المستويات المعيشية للمواطن . حيث يظهر الأثر المباشر للجائحة على وجه الخصوص في فقدان العديد من العاملين لدخولهم خلال فترة تطبيق إجراءات الغلق الكامل أو الجزئي للعديد من الأنشطة الخدمية بدءاً من منتصف شهر مارس ٢٠٢٠ . علاوة على تقليص عدد العمالة وساعات العمل في العديد من المنشآت الإنتاجية والخدمية . ولذا فإنه من المتوقع ارتفاع معدلات البطالة (خشية،٢٠٢٢، ص ٨٥).

وهو ما حدث بالفعل حيث ارتفع معدل البطالة ليبلغ نحو (٩.٦%) في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل (٧.٥%) عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ثم انخفض ليبلغ نحو (٧.٣%) في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ (انظر جدول رقم ٧).

وفي هذا الإطار خلصت دراسة من إعداد " أحمد سليمان محمد "، بعنوان " التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر" ، أنه من المتوقع أن تتسبب أزمة جائحة كورونا في ارتفاع معدل الفقر في مصر بما يتراوح بين (٥.٥) نقطة مئوية أو ما يعادل زيادة الفقراء بنحو (٥.٦) مليون فرد ، ونحو (١٢.٢) نقطة مئوية أو ما يعادل زيادة عدد الفقراء بنحو (١٢.٥) مليون فرد في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وفقاً لسيناريوهات مختلفة (محمد، ٢٠٢٠، ص١).

كما كشفت دراسة من إعداد " مجدة إمام وآخرون" بعنوان " تداعيات جائحة كورونا على الأسرة من منظور تنموي " إلى أنه كان لظهور جائحة كورونا منذ أواخر عام ٢٠١٩ (ومازالت) تداعيات أضافت على الأسرة أعباء كثيرة ، غيرت من شكل أدوارها والتزاماتها ، كما أتاحت لها ولبعض أفرادها فرصاً في العمل في الواقع الجديد . كما أكدت هذه الدراسة أنه لا يمكن فصل تداعيات كورونا على الأسرة المصرية عن غيرها من الآثار التي تحيط بها بسبب تغير هيكل السكان، والحالة العملية من تشغيل وبطالة، ومستويات الفقر، وحتى نمط المعيشة، وهيكل توزيع الإنفاق على بنود الإنفاق المختلفة (إمام، وآخرون، ٢٠٢٢، ص ٤٦– ٤٧).

ـ أزمة الحرب الروسية الأوكرانية (٢٠٢٢ـ حتى الآن ٢٠٢٤):

اندلعت أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ ، في وقت مازال العالم يعاني فيه اقتصادياً واجتماعياً وصحياً من جائحة كورونا، وكان لاندلاعها تداعيات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق نظراً لكون روسيا وأوكرانيا من أهم البلدان المنتجة للسلع الأولية من الغذاء والطاقة على مستوى العالم، حيث أدى انقطاع إمداد البلدين لتلك السلع إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، لاسيما أسعار مواد الطاقة والسلع الغذائية الأساسية، حيث تسهم كلا البلدين بنسبة (٣٠%) من صادرات القمح العالمية (قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات، ٢٠٢٢، ص ٢).

والاقتصاد القومي عانى " ومازال " من تداعيات اقتصادية واجتماعية، وذلك لارتباط مصر بعلاقات تجارية ضخمة في مجالي الغذاء والطاقة مع كلاً من روسيا وأوكرانيا بالإضافة إلى كونها مقصد سياحي يحظى بإقبال كبير من شعب كلا البلدين (قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات، ٢٠٢٢، ص ٢).

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الحرب الروسية – الأوكرانية :

رتبت تداعيات أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية عدداً من الآثار المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد المصري، وتظهر الآثار المباشرة في قطاعين بارزين، هما واردات القمح وعائدات السياحة، حيث تعتمد مصر بشكل أساسي على واردات القمح من البلدين، فضلاً عن تشكيلهما مصدراً أساسياً للسياحة في مصر (مركز الدراسات السياسية والاستراتجية، ٢٠٢٣، ص ٢٤٢).

ومن المتوقع أن تكون للأزمة الروسية – الأوكرانية تأثيرها على الاقتصاد القومي وعملية التنمية في المجتمع المصري على النحو التالي :

ـ أثر الأزمة على الأمن الغذائى :

تشكل كل من أوكرانيا وروسيا مصدراً رئيساً للمنتجات الغذائية بالنسبة لمصر، كما للعديد من الدول الأخرى، ونظراً لانخفاض إمداد الدولتين من القمح، والذرة، وزيت عباد الشمس، فقد تضررت الأسواق الزراعية في مختلف الدول. نتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار العالمية لمنتجات البلدين وبدائلها في الأسواق الدولية بسبب زيادة الطلب على تلك البدائل، مما أدى إلى ارتفاع عام لأسعار الحبوب والمنتجات الغذائية، خاصة القمح والأرز وزيت الطعام . وقد عمق من تأثير الأزمة على الاقتصاد القومي أن مصر تعد الأولى عالمياً في استيراد القمح، ويغطي الاستيراد نحو (٦٠%) من الاستهلاك، ويتم الوفاء بالنسبة المتبقية عن طريق الإنتاج المحلي (مركز الدراسات السياسية والاستراتجية، ٢٠٢٣، ص٢٤٢ – ٢٤٣).

وقد كشفت أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية عن هشاشة النظام الغذائي والزراعي في مصر، حيث تعتمد مصر على الخارج في توفير السلع الغذائية الأساسية، وفي هذا الإطار تقدر الفجوة الغذائية بنحو (٦٠%) من الاحتياجات، وتصل نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو (٥١%، ٢٥%، ٣٠%، ٣% ،١%، ٥٧%) بكل من القمح ، والذرة الصفراء، والفول البلدي، والزيوت ، والعدس، واللحوم الحمراء على الترتيب مما يشير إلى الأهمية القصوى لاستيراد مصر هذه السلع من الخارج لسد هذه الفجوة ، الامر الذي يجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية (النمر، ٢٠٢٢، ص ٧٩– ٨٠).

وفي هذا الإطار يشير " محمود فتح الله " إلى أن الأزمة الكبيرة التي تعرض لها السوق العالمي للحبوب – نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية – أدت إلى ارتفاع المخاطر المحيطة بالأمن الغذائي للكثير من الدول ومنها مصر (فتح الله ، ٢٠٢٢، ص ١٥).

ـ أثر الأزمة على قطاع الطاقة :

تأثر قطاع الطاقة في مصر نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية – حيث تعتبر مصر حتى عام ٢٠٢٠ بلد مستورد صافي للطاقة – ، فكما هو الحال في تفاقم أسعار الحبوب والمنتجات

الغذائية في السوق العالمي، تفاقمت أيضاً أسعار مواد الطاقة على المستوى العالمي. فقد تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في ارتفاع أسعار الطاقة التي كانت مرتفة بالفعل قبل الأزمة، ففي إبريل ٢٠٢١ كان سعر سلة أوبك (٦٣.٢٤) دولار لبرميل البترول، استمر هذا السعر في الارتفاع بسبب زيادة الطلب نتيجة التعافي من جائحة كورونا، واختناقات سلاسل التوريد، وسياسات مواجهة تغير المناخ حتى وصل حوالي(٩٤) دولار قبل الأزمة الروسية الأوكرانية في بداية فبراير ٢٠٢٢ ، ثم ارتفع بسبب الأزمة إلى (١١٣.٤٨) دولار للبرميل في مارس ٢٠٢٢. وهو ما سوف يضيف أعباء جديدة على الموازنة للدولة (موازنة العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣) حيث تم إعداد الموازنة على أساس سعر البرميل نحو (٦٢) دولار في الوقت الذي أدت فيه الأزمة إلى تجاوز سعر البرميل (١٢٠) دولار (عبد القادر، ٢٠٢٢، ص٦٦٨) .

أثر الأزمة على قطاع السياحة :

تأثر قطاع السياحة في مصر نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، حيث يعتمد قطاع السياحة بشكل كبير على السياحة الروسية والأوكرانية، فالدولتين تعدان في طليعة اسواق التصدير للسياحة في مصر. فقد كان لأوكرانيا – على سبيل المثال – المركز الثاني من بين الدول المصدرة للسياحة في مصر عام ٢٠٢١ بعدد زوار وصل نحو (١.٤٦) مليون سائح. ويمثل فقدان السياحة الروسية والاوكرانية ضربة للقطاع السياحي الذي مازال في مرحلة التعافي من جائحة كورونا. فقد كانت مصر تأمل أن تحقق عائدات أكبر من السياحة، حيث حققت ما يزيد على (١٣) مليار دولار من عائدات السياحة في عام ٢٠٢١. إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية من المحتمل أن تهدد إيرادات السياحة ومن المتوقع انخفاضها عما كانت عليه في عام ٢٠٢١. ويؤثر هذا بلا شك بشكل كبير على الاقتصاد المصري ككل، نظراً لأهمية قطاع السياحة في توفير النقد الأجنبي، إلى جانب مساهمته في الناتج المحلي التي قد تصل لنحو (١٥%)، بالإضافة لمساهمته بشكل مباشر وغير مباشر في خلق فرص التوظيف (فتح الله ، ٢٠٢٢، ص ١٦ – ١٧).

ونتاجاً لذلك فمن المحتمل أن تنعكس تداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد القومي ككل وعملية التنمية في المجتمع المصري، وهذا ما تعكسه المؤشرات التنموية الأساسية، فقد ترتب على أزمة الحرب الروسية الأوكرانية – وأيضاً استمرار جائحة كورونا – تداعيات كثيرة على أزمات الاقتصاد القومي، وهى أزمات هيكلية، يأتي في مقدمتها تزايد العجز الكلي للموازنة العامة وارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي، وتذبذب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات التضخم ..الخ. حيث ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة ليبلغ نحو (٤٨٤.٥) مليار جنيه في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل (٤٧٢.٣) مليار جنيه في عام

٢٠٢١/٢٠٢٠ وارتفعت نسبة العجز للناتج المحلي الاجمالي من نحو (٧.٤%) لتبلغ نحو (١٢.٥%) خلال نفس الفترة (التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٢٢، ص٢٥٧)، وأيضاً جدول رقم٧).

جدول رقم (٨)
علاقة الدين بالناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٢١/٢٠٢٠- ٢٠٢٢/٢٠٢١)
بالمليار جنيه

البيان / السنة	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
الدين العام الداخلي	٥٠٥٤	٥٩٧١.٣
الدين العام الخارجي	٢١٥٣	٢٩٤٢.٨
الإجمالي	٧٢٠٧	٨٩١٤.١
نسبة الإجمالي للناتج المحلي	١٠٤.١	١١٢.٥
نسبة الدين الداخلي للناتج	%٧٣	%٧٥.٣
نسبة الدين الخارجي للناتج	%٣١.١	%٣٧.١

المصدر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. (٢٠٢٣). التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٢٢، الطبعة الأولى . مؤسسة الأهرام. القاهرة. ص ٢٥٩.

وهو ما فاقم من الدين العام الداخلي والخارجي، حيث ارتفع الدين العام الداخلي من نحو (٥٠٥٤) مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ليبلغ نحو (٥٩٧١.٣) مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وارتفع الدين العام الخارجي من نحو (٢١٥٣) مليار جنيه ليبلغ نحو (٢٩٤٢.٨) مليار جنيه خلال نفس الفترة . وارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) من نحو (٧٢٠٧) مليار جنيه ليبلغ (٨٩١٤.١) – خلال نفس الفترة – ، وبلغت نسبة إجمالي الدين العام للناتج المحلي الاجمالي نحو (١١٢.٥%) في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل (١٠٤.١%) في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠(انظر جدول رقم ٨).

جدول رقم (٩)
تطور معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والتضخم في مصر خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٨

السنة/ البيان	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (بأسعار السوق)	معدل التضخم
٢٠٢١	%٣.٣	%٤.٥
٢٠٢٢	%٦.٦	%٨.٥
*٢٠٢٣	%٣.٧	%٢١.٦
*٢٠٢٤	%٥	%١٨.٠
*٢٠٢٨	%٦	%٥.٣

Source: International Monetary Fund. (2023). World Economic Outlook, A Rocky Recovery. Washington. DC. p. 147- 152.

*** تقديرات أولية لصندوق النقد الدولي**

أما معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي فقد ارتفع من نحو (٣.٣%) في عام ٢٠٢١ ليبلغ نحو (٦.٦%) في عام ٢٠٢٢، ثم انخفض ليبلغ نحو (٣.٧%) في عام ٢٠٢٣- بسبب التأثير السلبي لأزمة الحرب الروسية الأوكرانية – ، ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو ليبلغ نحو (٥%، ٦%) في عامي ٢٠٢٤، ٢٠٢٨ على الترتيب طبقاً لتقديرات أولية لصندوق النقد الدولى (انظر الجدول رقم ٩). وتكشف معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٢١- ٢٠٢٨) عن تذبذب المعدل ما بين الارتفاع والانخفاض.

وأما معدل التضخم ، فقد ارتفع من نحو (٤.٥%) في عام ٢٠٢١ ، ليبلغ نحو (٨.٥%) في عام ٢٠٢٢، ثم يرتفع بصورة كبيرة مسجلاً نحو (٢١.٦%) في عام ٢٠٢٣- بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وما ترتب عليها من ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية ومواد الطاقة في الأسواق التجارية العالمية والمحلية – ثم ينخفض قليلا ليبلغ نحو (١٨.٠%) في عام ٢٠٢٤- طبقاً لتقديرات أولية لصندوق النقد الدولي- ، وبالرغم من ذلك يظل مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو (٥%) ، وهو ما يعني أن معدل التضخم يعادل أربع أضعاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٣.٦)، ومن المتوقع أن يواصل المعدل الانخفاض ليبلغ نحو (٥.٣%) في عام ٢٠٢٨ طبقاً لتقديرات أولية لصندوق النقد الدولي (انظر الجدول رقم ٩).

ويعد ارتفاع معدل التضخم من أهم التداعيات الاجتماعية السلبية لأزمة الحرب الروسية الأوكرانية والأكثر تأثيراً على الفقراء ومحدودي الدخل ، فالتضخم بوجه عام يؤدى إلى تأكل القدرة الشرائية للنقود، وأن أثره على ذوي الدخول الثابتة " الموظفين وأصحاب المعاشات" ومحدودي الدخل والفقراء، أشد كثيراً من أثره على ذوى الدخول المتغيرة والأغنياء بوجه عام. ولذا عادة ما يوصف التضخم كما يشير " إبراهيم العيسوي" بأنه أداة خبيثة لإعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء (العيسوي، ٢٠٠٥، ص ١٠٧).

وفي هذا الإطار خلصت دراسة من إعداد قطاع الإحصاءت السكانية والتعدادت التابع للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعنوان " أثر الأزمة الأوكرانية على الأسر المصرية الصادرة في ٢٠٢٢" إلى أن الأزمة الأوكرانية الروسية أثرت على دخل الأسرة المصرية ، حيث تبين أن (١٩.٨%) من الأسر قد انخفض دخلها منذ بداية الأزمة، كما أفاد (٣٦.٩%) من الأسر أنها عانت من عدم كفاية الدخل خلال الأزمة ، وأوضحت النتائج أن (٩٥%) من الأسر التي

عانت من عدم كفاية الدخل للوفاء باحتياجاتها خلال الشهر السابق للمسح الخاص بالدراسة قد اعتمدوا على الاقتراض للوفاء باحتياجاتهم خلال الشهر الماضي. كما أشارت الدراسة إلى أن أغلب الأسر قد انخفض استهلاكها من السلع الغذائية وغير الغذائية بسبب الأزمة بوجه عام، حيث اشارت البيانات إلى أن (٧٣.٩%) من الأسر انخفض استهلاكهم من السلع الغذائية نتيجة للأزمة، في حين أوضح (٢٥.٨%) من الأسر بثبات نمط استهلاكهم ، بينما انخفضت بشكل واضح نسبة الأسر التي زاد استهلاكها من السلع الغذائية (قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات، ٢٠٢٢، ص١٥- ٢١).

ونتاجاً للتداعيات السلبية لأزمة الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد القومي، وما ترتب عليها (ومازال) من تفاقم أزمات الاقتصاد ، وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى اللجوء مجدداً لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، حيث واجهت مصر في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية والتضخم العالمي، أزمة نقص في النقد الأجنبي بسبب خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة بأكثر من (٢٠) مليار دولار، وارتفاع فاتورة الاستيراد، مما دفعها للجوء لصندوق النقد للحصول على قرض بقيمة (٣) مليارات دولار، ووافق الصندوق في أكتوبر من عام ٢٠٢٢ على إقراض مصر شريطة تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يلزمها بتبني سياسة سعر صرف مرن بشكل دائم (مصر .. اتفاق وشيك على استئناف قرض صندوق النقد .. وتراجع الدولار في السوق الموازية، ٢٠٢٤،

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/02/04/egypt-apotential-agreement-imf-loan).

وفي ٦ مارس ٢٠٢٤ أعلن رئيس مجلس الوزراء المصري " مصطفى مدبولي " أن قيمة القرض من صندوق النقد الدولي، رفع قيمة القرض المقدم من صندوق النقد الدولي من (٣) مليارات دولار إلى (٨) مليارات دولار، وأضاف أنه عقب توقيع الاتفاق مع صندوق النقد تستطيع مصر التقدم إلى صندوق الاستدامة البيئية التابع لصندق النقد الدولي، للحصول على قرض بنحو (١.٢) مليار دولار، ليكون إجمالي القرض المقدم من الصندوق عقب التوقيع (٩) مليارات دولار(عماد ، ٢٠٢٤، رئيس الوزراء : رفع قيمة القرض صندوق النقد من ٣ مليارات إلى ٨ مليارات دولار ، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3116480).

وذلك بشرط السماح لسعر الصرف أن يتحدد وفقًا لآليات السوق. وفي هذا الإطار قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٦، السماح لسعر صرف الجنيه

المصري بأن يتحدد وفقًا لآليات السوق (دبش، ٢٠٢٤، سعر الدولار الآن بعد قرار البنك المركزي الجديد بشأن سعر الصرف (زيادة جديدة) ، جريدة المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3116125).

ونتاجاً لذلك ارتفع سعر صرف الدولار أمام الجنيه ، حيث ارتفع سعر صرف الدولار من نحو (٣٠.٨٣) ليبلغ نحو (٥٠.٧٠) جنيه فور إعلان لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي عن قرارها، وهو ما يعني انخفاض قيمة صرف الجنيه بنسبة (٦٤.٤٥%)(دبش، ٢٠٢٤، سعر الدولار الآن بعد قرار البنك المركزي الجديد بشأن سعر الصرف (زيادة جديدة) ، جريدة المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3116125.).

وجدير بالذكر أن انخفاض قيمة سعر صرف الجنيه تم أكثر من مرة خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٦ وحتى مارس ٢٠٢٤ ، وفي هذا الإطار قام البنك المركزي المصري بالإعلان عن تطبيق سعر صرف مرن لقيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية الأخرى في نوفمبر ٢٠١٦(كأحد شروط تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي)، وقد ترتب عليه انخفاض قيمة الجنيه المصري بنسبة (٥٧%) فور الإعلان عنه ، واستقرار سعر صرف الدولار عند (١٧.٧٨) جنيه في المتوسط خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ ، وانخفاضه إلى (١٦.٧٧%) عام ٢٠١٩ وإلى (١٥.٧٠) جنيه عام ٢٠٢٠، ثم إلى (١٥.٦٤) جنيه في المتوسط عام ٢٠٢١ . وبعد ذلك أعلن البنك المركزي عن تحريك هذا السعر في ٢١ مارس ٢٠٢٢، ثم في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ ، وترتب على ذلك ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه من (١٥.٦٥) جنيه في مارس إلى (١٩.٦٠) في أكتوبر ثم إلى (٢٤.٦٥) في ديسمبر ٢٠٢٢ (الشربيني، ٢٠٢٣، ص ٢٣- ٢٤).

البحث عن نموذج تنموي مناسب :

على الرغم من محاولات الحكومة المصرية لتحسين أحوال الاقتصاد القومي ، وذلك بتبني العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي بمساندة صندوق النقد الدولي خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ وحتى الآن (٢٠٢٤) ، فإنها فشلت جميعها في إنشاء اقتصاد قوي يستطيع تحمل الأزمات الداخلية والخارجية ، وهذا ما تعكسه المؤشرات التنموية كما سبق الاشارة .

ومن ثم فإنه من الضروري إعادة النظر في النموذج التنموي المعتمد منذ تطبيق مصر لسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ، ويتطلب ذلك ضرورة البحث عن نموذج تنموي مناسب من خلال إجراء تغييرات في مجموعة العلاقات الاقتصادية بين المواطنين والدولة ببناء

نموذج مبنى على الثقة والاحترام والشفافية والمساءلة. ويتعامل بصورة أفضل مع المرحلة الجديدة القائمة على الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا ، ويشجع الابداع والابتكار ويساعد على توفير فرص عمل جديدة للداخلين إلى سوق العمل، ويجعل النمو أكثر احتواءً لكل الشرائح الاجتماعية، وقادراً على الاستدامة ، وبعبارة أخرى صياغة عقد اجتماعي جديد بين المجتمع والحكومة يقوم على الشرعية والعدالة والنفع للجميع ، ومضمون بالقوة العامة والسلطة العليا، كما أوضح " جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي " . وتأتي أهمية هذه المسألة في ضوء ما أشار إليه " أمارتيا صن " في كتابة المعنون بـ " التنمية حرية " أن التنمية هي عملية توسيع في الحريات الحقيقية للناس وبالتالي فهى ليست فقط نمواً في الناتج أو زيادة في الدخول ، ولكنها بالأساس توسيع نطاق الحريات التي يتمتع بها الأفراد جنباً إلى جنب مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الجبالي، ٢٠٢٢، ص ٣٦ – ٣٧).

وفي هذا الإطار يرى " مصطفى كامل السيد " أن نموذج التنمية المناسب يجب أن ينظر إلى التنمية على أنها تنمية شاملة متعددة الأبعاد لا تقتصر على أوضاع الاقتصاد، وإنما هى تنمية للإنسان، توسع من نطاق اختياراته فى جميع المجالات بما فى ذلك اختياراته لمن يحكمونه، وهى فى المجال الاقتصادى تحول هيكلى ينقل الاقتصاد من اعتماده على الريع الناجم من تحويلات العاملين بالخارج والسياحة ورسوم المرور فى قناة السويس ومدفوعات الشركات الأجنبية التى تستخرج الغاز الطبيعى والنفط، وهى موارد غير مستدامة، إلى وضع يتسم بالتوازن بين قطاعات الإنتاج السلعى من زراعى وصناعى وخدمات متقدمة، ويحقق العدالة الاجتماعية بمعناها الصحيح، ويحافظ على التراث الموروث من الأجداد سواء كان تراثا طبيعياً أو تراثاً حضارياً، وهى تنمية يتولى المجتمع الدور الأساسى فيها من خلال قطاعيه الخاص والعام ومؤسساته غير الحكومية التى لا تنافسها فى مجال عملها بعض مؤسسات الدولة التى تتفرغ لمهامها المعروفة والمألوفة فى كل الدول التى تحيا أو تتطلع إلى أوضاع ديمقراطية (السيد، ٢٠٢٠، نموذج التنمية قضية رأي عام، جريدة الشروق،
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05012020&id=36819398-38cb-45e0-9992-0e53ab7f602f).

ومن ناحية أخرى كثيراً ما يتم الحديث في الأدبيات التنموية في العالم الثالث عن أهمية دور القطاع الخاص، سواء كان وطنياً أو أجنبياً، ولكن لا بد أن نأخذ في الاعتبار أن القطاع الخاص في تلك الدول ضعيف، ولا يمكنه القيام بمهام التنمية وحده، أو أن يوكل إليه الأمر، بحجة تشجيع القطاع الخاص، فأوروبا في بداية نهضتها، اعتمدت على دور الدولة بشكل كبير، ووفرت

الدول الأوروبية في ذلك الوقت حماية كاملة لصناعتها وزراعتها، حتى تمكن القطاع الخاص من المنافسة والدخول في حرية التجارة. ومن هنا فدور الدولة في مرحلة اختيار النموذج التنموي المناسب وبدايات التجربة التنموية لا بد أن يكون قوي، ولا يقتصر فقط على التوجيه أو الرقابة، ولكن بجوار ذلك لا بد من التواجد في المجالات الإنتاجية وتقديم الخدمات، في إطار من المعايير الاقتصادية الصحيحة، وفي الوقت نفسه يتجه المجتمع لتقوية وإنشاء قطاع خاص وطني قوي، يمكنه فيما بعد مشاركة الحكومة في تحمل أعباء التنمية، ثم القيام بالدور الأكبر(الصاوي ٢٠١٣، نحو نموذج تنموي بدول الربيع العربي، قضايا اقتصادية، الجزيرة، https://1a1072.azureedge.net/ebusiness).

كما أن نجاح النموذج التنموي المناسب في تحقيق أهدافه إنما يعتمد في المقام الأول على العوامل الداخلية، وذلك بالرغم من أهمية المساعدات الخارجية فإنها مجرد عوامل مساعدة (ديركون،٢٠٢٢، المقامرة على التنمية .. لماذا تربح بعض الدول ويخسر البعض الآخر، ترجمة وعرض، انتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، https://www.interregional.com/%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9/).

وفي هذا الإطار يرى " عبد الحافظ الصاوي " أن عماد نجاح أي تجربة تنموية هو المدخرات المحلية، ففي جنوب شرق آسيا مثلت المدخرات المحلية المصدر الرئيس للتمويل، وأتى الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن حققت هذه الدول نجاحا في مشروعها التنموي. ولذلك استطاعت أن توجه الاستثمار الأجنبي في إطار أجندتها الوطنية للتنمية (الصاوي ٢٠١٣، نحو نموذج تنموي بدول الربيع العربي، قضايا اقتصادية، الجزيرة، https://1a1072.azureedge.net/ebusiness).

وفي هذا الإطار أيضاً ترى " سهير أبوالعينين " أنه بمراجعة الدروس المستفادة من النماذج التنموية الناجحة على المستوى الدولي ومن أهمها الدول الأسيوية التي استطاعت الصمود في الأزمة المالية العالمية، اتضح أن هناك بعض المؤشرات التنموية التي اتصفت بها هذه الاقتصادات واكسبتها قوة في مواجهة الأزمة ومن أهم هذه المؤشرات، معدل الإدخار، ونسبة كل من عجز الموازنة العامة والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الاحتياطيات الدولية. فعلى سبيل المثال بمقارنة معدل الإدخار المحلي الإجمالي في مصر ببعض الدول الأسيوية، حيث بلغ نحو (٩%) خلال عام ٢٠١٩ بينما بلغ نحو (٢٩%، ٣٣%، ٤٤%، ٥٤%) في ماليزيا، اندونيسيا، الصين، سنغافورة) في نفس العام على الترتيب، وهو ما يشير إلى انخفاض معدل الادخار المحلي بمصر بالدول محل المقارنة بصورة كبيرة . أما معدل عجز الموازنة العامة للناتج

المحلي الإجمالي في مصر فقد بلغ نحو (٧.٥%) في عام ٢٠٢٠، في حين بلغ نحو(٦.٥%، ٦.٣%، ١١.٩%، ١٠.٨%) في نفس الدول والعام على الترتيب. وتعد هذه النسبة مقبولة لبعض الدول محل المقارنة. أما الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي فقد بلعت في مصر في أكتوبر ٢٠٢٠ نحو(٤٥) مليار دولار بينما بلغت نحو (١٠٤، ١٢٩،٢٨٦، ٤٦٤) مليار دولار بماليزيا واندونيسيا، وسنغافورة، الهند في نفس العام على الترتيب، وتعدهذه القيمة من حيث الحجم منخفضة جداً مقارنة بالدول محل المقارنة (أبو العينين، ٢٠٢٢، ص ١١٨ –١٢٠).

ونتاجاً لذلك يجب على الحكومة العمل على تشجيع معدلات الادخار المحلي ، وفي نفس الوقت العمل على زيادة الإيرات العامة وترشيد الإنفاق، بما يؤدى في النهاية لزيادة الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية .

ومما سبق يتضح أنه على الرغم من تعدد النماذج والسياسات التنموية التي تبنتها الحكومات المصرية المتتابعة لتوجيه الاقتصاد القومي ما بين النموذج الرأسمالي والاشتراكي والليبرالي خلال الفترة الممتدة منذ ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن ، فلم يكن أياً منها نموذجاً تنموياً مناسباً يحقق التنمية الحقيقية كما حدث في النماذج التنموية الناجحة على المستوى الدولي، ومن أهمها الدول الأسيوية التي استطاعت الصمود في مواجهة الأزمة المالية العالمية، ومنها الصين، وماليزيا، واندونيسيا، وستغافورة ...الخ. كما ان ما تم تطبيقه لم يقترب من ميادئ وأسس سياسة الخصخصة التي تم تطبيقها في الدول الصناعية المتقدمة ، وحققت أهدافها بشكل كبير.

لذا فهناك أهمية كبيرة لإعادة النظر في نموذج التنمية المتبع ، والبحث عن نموذج تنموي مناسب يستطيع بناء اقتصاد قومي قادر على مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية. ويقوم هذا النموذج على مجموعة من المقومات من أهمها: النظر إلى التنمية على أنها تنمية شاملة متعددة الأبعاد لا تقتصر على أوضاع الاقتصاد، وإنما هى تنمية للإنسان، توسع من نطاق اختياراته فى جميع المجالات ، وتحقق العدالة الاجتماعية. كما يجب ان تكون معتمدة على الموارد الذاتية.

ومن الضروري التأكيد أن طريق التنمية لا يكون من خلال اتباع وتنفيذ نماذج أو استراتيجيات جاهزة، وإنما تؤخذ تلك النماذج كأساس يُمكن البناء عليه لتكوين النموذج التنموي المناسب لكي يتناسب مع ظروف وأوضاع المجتمع الحالية وبما يتناسب مع الواقع العالمي المعاصر. وأيضاً من الضروري تقديم النموذج التنموي البديل في إطار إعلامي وتوعوي لكل فئات المجتمع، وأن تنفيذ النموذج المقترح يعتمد على العمل الشاق وليس العصا السحرية، وأن تجارب التنمية في كل الدول الناجحة كان الوقت أحد محددات نجاحها.

– وهى فى المجال الاقتصادى تحول هيكلى ينقل الاقتصاد من اعتماده على الريع الناجم من موارد غير مستدامة وتتأثر بالأزمات الدولية مثل تحويلات العاملين بالخارج والسياحة ورسوم المرور فى قناة السويس، إلى وضع يتسم بالتوازن بين قطاعات الإنتاج السلعى من زراعى وصناعى وخدمات متقدمة، ويحقق العدالة الاجتماعية.

– المدخرات المحلية وأنها المصدر الرئيس في عمليات التنمية، وأن الاستثمار الأحنبي المباشر ماهو الا عوامل مساعدة، وهى تنمية يتولى المجتمع الدور الأساسى فيها من خلال قطاعيه الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدنى، والعمل على دعم الصناعات المحلية لتصدير سلع نصف مصنعة أو مصنعة بالكامل بدلا من السلع الأولية، وزيادة الإنفاق والاستثمار في مجالي التعليم والصحة، والتركيز على الشفافية ومحاربة الفساد لاستئصال كافة مظاهر الفساد في كل المجالات والمؤسسات وتقوية أجهزة الرقابة ، والعمل على استيعاب الشباب في مختلف المؤسسات المعنية بتفعيل نموذج التنمية.

المحور الثانى : نتائج تحليل دليل المقابلة :

١ـ الخصائص العامة لعينة الدراسة :

ـ الخصائص النوعية :

بلغ عدد أفراد العينة من الذكور (١٩) مفردة بنسبة (٧٩.١٧%) من إجمالي العينة بينما بلغ عدد الاناث نحو (٥) مفردة بنسبة (٢٠.٨٣%) .

ـ الخصائص العمرية:

بلغ المتوسط الحسابي لسن أفراد العينة نحو (٥٣.٦٣) عاماً.

ـ الدرجة العلمية:

بلغ الأفراد الحاصلين على درجة أستاذ (١٥) مفردة بنسبة (٦٢.٥%) ، بينما بلغ الأفراد الحاصلين على درجة أستاذ مساعد (٨) مفردة بنسبة (٣٣.٣٣%)، في حين بلغ عدد الأفراد الحاصلين على درجة مدرس (١) مفردة بنسبة (٤.١٧%). وهذا يعكس تمثيل العينة للدرجات الوظيفية المختلفة بما تحمله من خبرة وآراء متعددة ومتنوعة.

٢ـ أزمات الاقتصاد القومى ونموذج التنمية المناسب: الأسباب وأوجه العلاقة والتأثيرات الاجتماعية:

ـ تصور أفراد العينة لأهم الأزمات التى يعانى منها الاقتصاد المصري :

رأى أفراد العينة أن أهم الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد المصري تتمثل في:

– التضخم والغلاء الذي يتنامى باضطراد سريع ومخيف في ذات الوقت.

– الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي والالتزمات البشعة التي يمارسها على الوضع الاقتصادي والتنموي.

– الخلل في الميزان التجاري والاعتماد على الخارج في توفير السلع الغذائية الأساسية .
– عجز الموازنة العامة للدولة.
– الركود الاقتصادي وضعف معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
– النقص الحاد للدولار وتراجع الاحتياطي النقدى من العملة الصعبة " النقد الأجنبي" .
– انهيار قيمة العملة المحلية (الجنيه) مقابل العملات الأجنبية .
– ارتفاع نسبة الفقر وتدهور الحالة الاقتصادية لدى معظم فئات المجتمع تقريباً.
– تفاقم ظاهرة البطالة.
– التوسع في الاقتصاد الريعي على حساب القطاعات التي تصنع الاقتصاد القوي وفي مقدمتها القطاع الصناعي.
– انتشار ظاهرة السوق الموازية لتجارة العملات الأجنبية (السوق السوداء).

والآراء السابقة لأفراد العينة تعكس وعي أفراد العينة بأهم الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد المصري. ويمكن القول أن الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد هى أزمات هيكلية مركبة تتداخل مع بعضها البعض بحيث لا يمكن أن تعرف من السبب ومن النتيجة. وأيضاً يلاحظ اعتماد الاقتصاد بشكل رئيس على موارد غير مستدامة وتتأثر بالأزمات الدولية مثل تحويلات العاملين بالخارج والسياحة ورسوم المرور فى قناة السويس. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة مصطفى السعيد (٢٠٠٢)، ودراسة سمير رضوان Samir Radwan (April 2009)، ودراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠١٢)، ودراسة عبد الحافظ الصاوي (٢٠١٦) ، ودراسة مها محمود عبد الصمد (٢٠١٧)، ودراسة خالد عبد الحميد حسانين (٢٠٢٢)، ودراسة أمنية أمين حلمي (٢٠٢٢)، ودراسة مي جاد الله May Gadallah & ونسمه ممدوح Nesma Mamdouh (2023)، ودراسة عبد الحافظ الصاوي(٢٠٢٣).

ـ رؤية أفراد العينة لأهم أسباب أزمات الاقتصاد المصري :

رأى أفراد العينة أن أهم أسباب أزمات الاقتصاد المصري تتمثل فيما يلي :
– السياسات التنموية والاقتصادية الفاشلة والتي جعلت الاقتصاد القومي اقتصاد مشوه .
– الاعتماد على الاستدانة من الخارج في تمويل مشروعات التنمية .
– التوسع غير المدروس في مشروعات بعينها (العاصمة الإدارية الجديدة ، قطار المونوريل وغيرها).
– العجز المزمن للموازنة العامة.

– التوسع في الاقتصاد الريعي ، فغالبية الاستثمارات الآن مركزة على قطاع الإسكان .
– ضعف الإنتاج المحلى والاعتماد على الخارج في توفير الكثير من السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها القمح .
– الخطط الاقتصدية غير المدروسة .
– اسناد أمر الكيانات الاقتصادية للدولة إلى غير المتخصصين .
– تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والتصعيد في حرب غزة.
– التبعية والانصياع للمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.
– عدم فاعلية الرقابة على الأسواق التجارية.
– الاحتكار وجشع بعض التجار.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن أسباب الازمات التي يعاني منها الاقتصاد القومي مركبة كما هو حال طبيعة هذه الأزمات، وأنه يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين داخلية وأخرى خارجية. أما الداخلية فيأتي في مقدمتها السياسات التنموية والاقتصادية الخاطئة، واتباع نموذج تنموي غير مناسب تمثل في الاعتماد على الاستدانة من الخارج في تمويل مشروعات التنمية وعجز الموازنة العامة ، والتوسع في الاقتصاد الريعي ، وضعف الإنتاج المحلى ، وعدم فاعلية الرقابة على الأسواق التجارية. أما مجموعة الأسباب الخارجية فيأتي في مقدمتها التبعية والانصياع للموسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى ، وتداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والتصعيد في حرب غزة.

ويمكن تفسير ذلك في اطار اتجاه مدرسة التبعية، والاتجاه التكاملي في التنمية، حيث اتجهت الحكومات المصرية المتعاقبة سواء قبل ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ أو ما بعدها نحو تنفيذ برامج لإصلاح الاقتصاد القومي بضغوط من المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها دول المركز الرأسمالي بالأساس وتمثل أداة لاستغلال دول الأطراف، حيث ربط صندوق النقد الدولي بين منح القروض المالية لمصر وبين قيام الحكومة المصرية بتبتي برامج لإصلاح الاقتصاد القومي. وكان تركيز هذه البرامج دائماً على الاختلالات التنموية والاقتصادية الكلية ، والتي تتمثل في عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وما ينتج عنهما من ارتفاع في معدلات التضخم. ولم تحظ الاختلالات الهيكلية والتنموية ، بالاهتمام الواجب في أي من هذه المحاولات المتكررة لإصلاح الاقتصاد القومي . وهو ما أدى إلى فشل هذه البرامج في خلق اقتصاد قومي قوى يبستطيع تحمل الأزمات الداخلية والخارجية، ومن ثم فشلت في تحقيق تنمية

حقيقية للمجتمع المصري. وذلك لأن السياسات التنموية التي تم تنفيذها في إطار برامج إصلاح الاقتصاد القومي ركزت بالأساس على المجالين النقدي والمالي فقط في عملية التنمية ولم تحظى الجوانب الأخرى من عملية التنمية بنفس القدر من الاهتمام – ولاسيما الجانب الاجتماعي – مما أدى إلى عدم نجاحها في تطوير الاقتصاد القومي تطوير نوعي من حيث تحقيق معدلات نمو عالية للناتج المحلي الاجمالي، ولم تجذب بالقدر الكافي استثمارات محلية وأجنبية في قطاعات عالية التوظيف وكثيفة العمالة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة مصطفى السعيد (٢٠٠٢)، ودراسة سمير رضوان Samir Radwan (April 2009) ، ودراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠١٢)، ودراسة عبد الحافظ الصاوي(٢٠١٦)، ودراسة مها محمود عبد الصمد (٢٠١٧)، ودراسة خالد عبد الحميد حسانين (٢٠٢٢)، ودراسة مي جاد الله May Gadallah & ونسمه ممدوح Nesma Mamdouh (2023)، ودراسة عبد الحافظ الصاوي(٢٠٢٣).

ـ رؤية أفراد العينة لأهم السمات العامة لنموذج التنمية المتبع حالياً في الحالة المصرية:

رأى أفراد العينة أن أهم السمات العامة لنموذج التنمية المتبع حالياً في الحالة المصرية تتمثل في:

– تبنى استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠ " كإطار عام يهدف إلى تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل.

– تبني وتنفيذ عدداً من المشروعات التي وصفت بالمشروعات القومية منها العاصمة الإدارية الجديدة وقناة السويس الجديدة ، والعلمين الجديدة وغيرها (معظمها يركز على التنمية العمرانية) .

– الاعتماد على الاستدانة كمصدر تمويل أساسي للمشروعات التنموية والموازنة العامة للدولة.

– التخبط الاقتصادي في تحديد أولويات الدولة والمجتمع .

– التوسع في البناء والتعمير للطبقات القادرة والغنية بشكل رئيس.

– سيطرة رأس المال والنزعة الاستهلاكية بشكل متزايد.

– ضعف وعدم فاعلية الدور الرقابي للدولة في ضبط الأسواق .

ومما سبق يمكن القول أنه على الرغم من تبني الدولة استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠ " كإطار عمل للحكومة المصرية والاقتصاد القومي ، والاتجاه نحو تبني وتنفيذ العديد من المشروعات القومية ، إلا أنها اتجهت إلى الاعتماد على الاستدانة كمصدر تمويل أساسي للمشروعات التنموية والموازنة العامة للدولة ، مما ترتب عليه تفاقم الدين العام بشقيه الداخلى والخارجي، وارتفاع معدلات الفقر والحرمان بسبب مجموعة من العوامل من أهمها سيطرة

رأس المال والنزعة الاستهلاكية بشكل متزايد، وضعف وعدم فاعلية الدور الرقابلي للدولة في ضبط الأسواق ، مما أدى إلى وجود نموذج تنموي مشوه لا هو رأسمالي، ولا هو اشتراكي.

ـ رؤية أفراد العينة لطبيعة العلاقة بين أزمات الاقتصاد المصري ونموذج التنمية الحالي :

رأى أفراد العينة أن ثمة علاقة طبيعية ومتدخلة ومتبادلة للغاية بين أزمات الاقتصاد المصري الحالية ونموذج التنمية الحالي، وذلك لما يلي :

- أزمات الاقتصاد القومي أدت إلى نموذج مأزوم للتنمية.
- نموذج تنموي مشوه أدى إلى اقتصاد متخبط .
- اقتصاد بات تسيطر عليه النزعة الاستهلاكية.
- اقتصاد ضعيف غير قادر على تحمل الصدمات .

ومن الآراء السابقة لأفراد العينة يمكن القول أن العلاقة بين أزمات الاقتصاد القومي الحالية ونموذج التنمية الحالي علاقة تأثير سلبي متبادل بينهما، بمعنى أن أزمات الاقتصاد القومي أدت إلى نموذج مشوه للتنمية ، واقتصاد ضعيف غير قادر على تحمل الصدمات والأزمات .

ـ رؤية أفراد العينة للتأثيرات الاجتماعية لأزمات الاقتصاد المصري:

ظاهرة الفقر :

رأى أفراد العينة أن أزمات الاقتصاد القومي أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع المصري بسبب:

- ارتفاع معدلات التضخم للاعتماد على الخارج في توفير السلع الغذائية الضرورية ومنها القمح وزيت الطعام.
- زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية.
- تراجع وضعف معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- تفاقم أوجه عدم المساواة في توزيع الدخول والثروات.
- ارتفاع الدين العام وزيادة أعبائه.
- تآكل وانهيار الطبقة الوسطى .
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية نتيجة لتعويم سعر صرف الجنيه أمام العملات الدولية.

والآراء السابقة السابقة لأفراد العينة توضح أن هناك تأثير سلبي لأزمات الاقتصاد القومي على ظاهرة الفقر في المجتمع المصري، وأنها أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة بسبب مجموعة متنوعة من العوامل. ويمكن القول أن تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع المصري جاء انعكاساً اجتماعياً سلبياً لأزمات الاقتصاد القومي.

ظاهرة البطالة :

رأى أفراد العينة أنه في ظل أزمات الاقتصاد القومي فمن المتوقع تفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع المصري بسبب:

- انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي.
- ضعف معدلات الاستثمار ولاسيما في القطاع الصناعى.
- عجز الاقتصاد القومي عن توفير فرص عمل كافية سواء للداخلين الجدد لسوق العمل أو القدامى أو الذين يتخلى عنهم القطاع الخاص .
- تخلي بعض مؤسسات القطاع الخاص المحلى عن العمالة لتخفيف الأعباء عليهم بسبب أزمتى جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية.
- مع الركود التضخمي حيث ارتفاع الأسعار وانخفاض الطلب من المتوقع ان يتخلى القطاع الخاص عن المزيد من العمالة.
- ضعف قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل كافية للداخلين الجدد لسوق العمل، لاسيما في ظل تراجع الدولة عن تعيين الخرجين.

والآراء السابقة لأفراد العينة تعكس التأثير الاجتماعي السلبي لأزمات الاقتصاد القومي على ظاهرة البطالة فى المجتمع المصري ، وأنه من المتوقع تفاقم هذه الظاهرة.

ضبط الأسواق :

رأى أفراد العينة أن لأزمات الاقتصاد المصري تأثيرات اجتماعية سلبية على ضبط الأسواق بسبب:

- عدم فاعلية رقابة الدولة على ضبط الأسواق.
- الاحتكار وجشع بعض التجار.
- ضعف أحهزة حماية المستهلك.
- ندرة المعروض من السلع الغذائية وزيادة الطلب عليها.
- انتشار ظاهرة السوق السوداء في كافة السلع الغذائية تقريباً لدرجة تعدد أسعار السلعة الواحدة بصورة كبيرة بين تاجر وآخر، وبات كل تاجر يحدد سعر السلعة حسب هواه ورغبته.

والآراء السابقة لأفراد العينة تبين أن لأزمات الاقتصاد المصري تأثيرات اجتماعية سلبية على ضبط الأسواق، فالشاهد الآن أن الأسواق المصرية على اختلافها تشهد حالة من الانفلات غير الطبيعي، وكيانات الدولة المسؤولة عن ضبط الأسواق غير قادرة على ضبط الأسواق. ويمكن القول أن هذا الأمر يكاد ينطبق تقريباً على كافة أسواق السلع بداية من السلع الغذائية مروراً

بالسيارات والذهب وغير ذلك من سلع، فكل تاجر بات يحدد سعر السلعة وفقاً لمزاجه وتوجهاته الشخصية، وما يعرف بوزارة التموين أو مؤسسات الرقابة على الأسواق وحماية المستهلك هى حبر على ورق .

المستوى المعيشي للأسرة :

رأى أفراد العينة أن لأزمات الاقتصاد المصري تأثيرات اجتماعية سلبية على المستوى المعيشي للأسرة بسبب:

- التضخم والغلاء الفاحش لمعظم السلع.
- حالة الانفلات التي تعاني منها أسواق السلع .
- تراجع قيمة الجنيه وفقدانه الكثير من قوته الشرائية بسبب التعويمات المتتالية خلال السنوات الأخيرة.
- عدم تناسب الزيادة في الدخول مع الزيادة في أسعار السلع.
- عدم قدرة الكثير من الأسر على تلبية احتياجاتها الضرورية من السلع والخدمات.
- زيادة الرسوم على كثير من الخدمات الحكومية .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن أزمات الاقتصاد المصري تركت أثرها الصعب على المستوى المعيشي للأسر المصرية، حيث تدنى المستوى المعيشي لمعظم الأسر لاسيما الأسر المتوسطة والدنيا. ويمكن القول أن أزمات الاقتصاد المصري كان لها انعكاساً سلبياً على المستوى المعيشي للأسر، فما يعرف بالطبقة الوسطى انهارت تقريباً ، وتحول كثير من شرائحها إلى الطبقة الدنيا، أما الطبقة الدنيا التي كانت تعيش عند مستوى الكفاف فقد بات منهارة ومأزمة على كافة المستويات تقريباً.

العلاقات الاجتماعية :

رأى أفراد العينة أن لأزمات الاقتصاد المصري تأثيرات اجتماعية سلبية على مستوى العلاقات الاجتماعية، حيث أضحت هذه العلاقات تتحول إلى الطابع العقلاني النفعي الانقسامي وعلاقات المصلحة وضعف الروابط الأسرية والقرابية والجيرة بسبب :

- تصاعد الاحساس العام بالقلق من حالة الاقتصاد المصري.
- ضعف شبكات الحماية الاجتماعية والمساعدات التنموية.
- تقسيم المجتمع على أسس اقتصادية.
- تراجع قيم التعاون والتسامح مقابل سيادة قيم الأنانية والجشع والانتهازية ومحاولة الثراء بأى شكل كان.

– غلبة الطابع المادى على العلاقات الاجتماعية والإنسانية.

– كل الناس مشغولة في السعي وراء " لقمة العيش ".

– تراجع قدرة الشباب على الزواج وتكوين أسر صحية .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن العلاقات الاجتماعية في المجتمع المصري تتحول إلى الطابع العقلاني النفعي الانقسامي وعلاقات المصلحة ، وضعف الروابط الأسرية والقرابية وروابط الجيرة. ويمكن القول أن هذا التحول في العلاقات الاجتماعية هو مرآة عاكسه لحالة الاقتصاد القومي المأزوم .

التعليم :

لا ينفصل التعليم عن باقي مكونات المجتمع في تأثره بأزمات الاقتصاد القومي، وهنا نركز على تعليم جموع الشعب غير القادر وليس التعليم الخاص " تعليم أبناء الأثرياء "، فقد رأى أفراد العينة أن لأزمات الاقتصاد المصري تأثيرات اجتماعية سلبية على التعليم الحكومي بسبب :

– حالة الغلاء البشعة التي دفعت المعلمين في مدارس الدولة إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية.

– أصبح التعليم في المدارس الحكومية تعليم مفرغ من العلم، فالطلاب يذهبون إلى المدارس فقط لتمضية وقت ، لكن دون تعليم حقيقي.

– المدارس الحكومية لم تعد تؤدى دورها في التربية، ولا التعليم، وأصبحت مؤسسات مفرغة من أهدافها التربوية والعلمية التي عرفت بها طوال قرون مضت.

– ضعف تمويل التعليم الحكومي.

– سيادة الربحية المطلقة من التعليم.

– تسليع التعليم وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص في التعليم، حيث المدارس الخاصة والدولية والجامعات الخاصة والأهلية.

– تدنى القيمة الاجتماعية للشهادة التعليمية.

– زيادة أعداد المتسربين من التعليم والأميين.

والآراء السابقة لأفراد العينة تعكس الآثار الاجتماعية السلبية لأزمات الاقتصاد القومي على قطاع التعليم الرسمي . هذه الآثار التي أصبحت تشكل أزمة في قطاع التعليم.

الصحة:

تعد الصحة مؤشراً مهماً لحالة الاقتصاد المصري، وكما تدهور الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة، تدهور مستوى الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية، والحديث هنا عن

خدمات الرعاية الصحية المقدمة لجموع الشعب وليس الصفوة الحاكمة القادرة على تلقي العلاج في المستشفيات الخاصة والسفر للعلاج بالخارج ، فقد رأى أفراد العينة أن لأزمات الاقتصاد المصري تأثيرات اجتماعية سلبية على الصحة بسبب :

- تدهور حالة خدمات الرعاية الصحية المقدمة للفقراء ومحدودى الدخل في المستشفيات الحكومية، وتحميل المريض بكافة المتطلبات من أدوية وتجهيزات جراحية .
- تدنى الموارد المالية المخصصة لقطاع الصحة.
- النقص الشديد في كثير من الأدوية خاصة المستوردة منها.
- التأمين الصحى يعاني من مشكلات كثيرة.
- ارتفاع أسعار الأدوية وخدمات الرعاية الصحية بصورة كبيرة .
- ضعف وعدم فاعلية الرقابة على المنظومة الصحية.

والآراء السابقة لأفراد العينة تبين الآثار الاجتماعية السلبية لأزمات الاقتصاد القومي على قطاع الصحة . هذا القطاع الذي يشكل أحد الجوانب الرئيسية في التنمية الحقيقية .

ـ رؤية أفراد العينة لأكثر الفئات الاجتماعية تضرراً من أزمات الاقتصاد المصري:

رأى أفراد العينة أن أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً من أزمات الاقتصاد المصري هى:

- الفقراء ومحدودي الدخل .
- العمال غير الرسميين (الحرفيين).
- الشباب.

وهذا يوضح أن هناك فئات اجتماعية كثيرة متضررة من أزمات الاقتصاد المصري ، ويأتى في مقدمتهم الفقراء ومحدودى الدخل والعمال غير الرسميين "الحرفيين".

ـ رؤية أفراد العينة للفئات المستفيدة من أزمات الاقتصاد المصري وأوجه الاستفادة:

ولكن على الطرف الآخر وعلى العكس تماماً رأى أفراد العينة أن أكثر الفئات استفادة من تلك الأزمات التي يعانى منها الاقتصاد المصري هى:

- التجار ولاسيما كبار التجار.
- رجال الأعمال أباطرة السوق الذين يتحكمون في الأسعار .

فهاتان الفئتان هما أكثر الفئات الاجتماعية استفادة من أزمات الاقتصاد المصري بسبب:

- تحكمهم في أسعار السلع.
- عدم وجود رقابة فاعلة للدولة على الأسواق.
- تحقيق أرباح عالية غير مشروعة من خلال احتكار وتخزين السلع.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن فئتى التجار ورجال الأعمال هما أكثر الفئات الاجتماعية استفادة من أزمات الاقتصاد المصري . ويمكن القول أن الجشعين من التجار ورجال الأعمال يشبهون تجار الحروب أو أثرياء الحروب بسبب تحكمهم في أسعار السلع وتحقيق أرباح عالية غير مشروعة من خلال احتكار وتخزين السلع، لاسيما في ظل عدم وجود رقابة فاعلة للدولة على الأسواق.

- رؤية أفراد العينة لأهم التحديات التى يمكن تواجه الدولة فى اختيار النموذج التنموي المناسب وأساليب التغلب عليها:

رأى أفراد العينة أن أهم التحديات التي يمكن تواجه الدولة في اختيار النموذج التنموي المناسب هى:

- عدم اسناد الملفات المتعلقة بالتنمية لمتخصصين من أهل الخبرة واللجوء والاعتماد على ما يسمى بأهل الثقة.
- التراجع المستمر في الاتجاه الذي بدأته الدولة في عهد الرئيس الأسبق عبد الناصر "الصناعات الوطنية " والتخلص من المصانع التي كانت المصدر الرئيس للنقد الأجنبي على مدار عقود .
- الارتباط السيئ مع سياسات صندوق الدولى والبنك الدولي، وهما مؤسستان تسيطر عليهما الرأسمالية العالمية المتوحشه ، وتهدف سياساتهما إلى أن تظل اقتصادات الدول النامية تابعة للاقتصاد الرأسمالي المتوحش.
- تصفية القطاع العام والتحول نحو القطاع الخاص الذي لا يستثمر في الأنشطة الصناعية الاقتصادية الحقيقية، وتتركز استثماراته في القطاع العقاري الريعي، ومن ثم أصبح الاقتصاد مقيد ، ويعتمدعلى نماذج هشه من التطوير.
- النمو السكاني السريع.
- الاعتماد على الخارج في توفير السلع الغذائية الأساسية.
- الاعتماد على الاقتراض في تمويل عجز الموازنة العامة ومشروعات التنمية.
- ارتفاع معدلات الدين العام المحلى والخارجي.
- تفاقم عجز الميزان التجارى.
- نقص موارد الدولة من النقد الأجنبي .
- ارتفاع معدلات عجز الموازنة العامة للدولة.
- ضعف معدلات الادخار القومي.
- ارتفاع معدلات التضخم .

– ضعف المخرجات التعليمية وعدم ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل.

أما عن كيفية مواجهة التحديات التي تواجه الدولة في اختيار النموذج التنموي المناسب، فقد رأى أفراد العينة أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات يتمثل أهمها في الآتي:

– إسناد إدارة المؤسسات إلى المتخصصين من أهل الخبرة وليس أهل الثقة.

– رفع يد المؤسسات غير المتخصصة عن إدارة الاقتصاد والتدخل في المشروعات التي من المفترض أن تكون نشاط مدنى خالص .

– البدء في إعادة الحياة الصناعية في مصر إلى مسارها الصحيح بتشجيع الصناعات المرتبطة بالتصدير وتوفير عملة صعبة والعمل على حل مشاكلها باستمرار.

– إعادة النظر في السياسات الزراعية وتشجيع المزراعين على زيادة المساحات المزروعة من السلع الاستراتيجية.

– فرض رقابة صارمة على الأسواق.

– الاعتماد الكلى على المنتجات المصرية .

– حظر استيراد السلع الاستفزازية مثل أكل القطط والكلاب والحلويات الفاخرة وغير ذلك من سلع ترفيهية.

– إعادة النظر في النظام الضريبي وليكون على غرار الانظمة الغربية " الضرائب التصاعدية ".

– تشجيع الادخار المحلي والحد من الاقتراض قي تمويل مشروعات التنمية.

– تشجيع القطاع الخاص المحلي على الاستثمار في الانشطة الصناعية المرتبطة بالتصدير للخارج .

– العمل على خفض معدلات التضخم .

– تشجيع المشروعات الاستثمارية التي توفر المزيد من فرص العمل.

– العمل على زيادة فاعلية دور المجتمع المدني في عملية التنمية.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن ثمة تحديات متعددة تواجه الدولة في اختيار النموذج التنموي المناسب ، وتتعدد أيضاً الآليات اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

ـ رؤية أفراد العينة لأساليب تكيف الأفراد مع أزمات الاقتصاد المصري :

رأى أفراد العينة أن أهم أساليب تكيف الأفراد مع أزمات الاقتصاد المصري تتمثل في :

– تقليل الانفاق والاقتصاد في الاستهلاك.

– إعادة ترتيب الأولويات .

– الاكتفاء بالسلع الضرورية فقط.

- البحث عن عمل إضافي.
- اقتناء المشغولات الذهبية بعتبارها ملاذ آمن عند الحاجة للأموال .
- الاتجاه نحو استثمار الأموال في شراء العقارات والأراضي.
- شراء شهادات الادخار من البنوك باعتبارها مصادر دخل إضافية.

ومما سبق يمكن القول ان هناك أساليب متعددة لتكيف الأفراد مع أزمات الاقتصاد القومي تنحصر في الأساليب التالية: الاقتصاد في الانفاق وترشيد الاستهلاك والاكتفاء بالضروريات فقط ، واقتناء المشغولات الذهبية باعتبارها ملاذ آمن عند الحاجه للأموال، والاتجاه نحو استثمار الأموال في شراء العقارات والأراضي وشهادات الادخار، والبحث عن عمل اضافي لتوفير مصدر دخل إضافي. ولكن هذه الأساليب غير متاحة ومتوفرة لجميع الأفراد.

ويمكن تفسير ذلك في إطار اتجاه نظرية الحرمان النسبي، فهناك شرائح اجتماعية مثل الفقراء ومحدودي الدخل تعاني بشدة من مظاهر الحرمان والفقر لعدم قدرتها على التكيف مع الأزمات المتتالية للاقتصاد القومي ولاسيما أزمة التضخم وموجة الغلاء التي تجتاح الاقتصاد القومي حالياً، حيث تراجع المستوى المعيشي لقطاع واسع من المصريين وتزايد مظاهر الفقر والحرمان في المجتمع المصري.

- رؤية أفراد العينة لمدى حاجة نموذج التنمية المتبع حالياً في الحالة المصرية في ضوء المؤشرات التنموية الأساسية (كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والفقر... الخ) إلى المراجعة وأسباب ذلك:

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٩٥.٨٣%) أن نموذج التنمية المتبع حالياً في الحالة المصرية يحتاج إلى مراجعة في ضوء المؤشرات التنموية الأساسية (كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والفقر... الخ) بينما رأى (٤.١٧%) أنه لا يحتاج إلى مراجعة. أما أفراد العينة الذين رأوا أن نموذج التنمية المتبع حالياً في الحالة المصرية يحتاج إلى مراجعة فبسبب الحاجة إلى :

- التقييم والمراجعة لرصد وتحليل مدى تحقيق النموذج التنموي لأهدافه خلال الفترة الراهنة.
- مناقشة المسار المستقبلي للإصلاحات المختلفة المطلوب القيام بها، في إطار تطور الفكر التنموي العالمي والتجارب والخبرات الدولية الناجحة، والظروف الإقليمية والدولية الراهنة.
- النتائج الكارثية، حيث ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل، وارتفاع معدلات التضخم.

– حتى يستطيع الاقتصاد التعافي من الازمات الاقتصادية المزمنة مثل عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم معدلات الدين العام وغيرها .

– ليواكب التحولات والتغيرات المستمرة على المستويين المحلي والعالمي.

أما أفراد العينة الذين رأوا أن نموذج التنمية الحالى لا يحتاج مراجعة فبسبب:

– الاقتصاد المصري يواجه تداعيات أزمات غير مسبوقة مثل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وكذلك حرب غزة.

–أزمات اقتصادية متراكمة على مدار العديد من العقود التنموية.

ومما سبق يمكن القول أن نموذج التنمية المتبع حالياً في الحالة المصرية يحتاج إلى مراجعة في ضوء المؤشرات التنموية الأساسية (كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والفقر... الخ) .

ـ رؤية أفراد العينة للنموذج التنموي الأكثر ملائمة للاقتصاد المصري وأسباب ذلك:

رأى أفراد العينة أن لا يوجد نموذج تنموي لدولة ما يلائم دولة أخرى ، وذلك لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... إلخ في كل دولة عن الأخرى ، أى لا يوجد نموذج تنموى يمكن تعميمه على كافة الدول، وأن نموذج التنمية الأكثر ملائمة للاقتصاد المصري هو نموذج التنمية المستقلة الشاملة المستدامة والمعتمد على الذات ، والذي من المفترض أن يعمل على أن تعاد الحياة للاقتصاد المصري ، وزيادة قدرته على مواجهة أزماته من خلال :

– إعادة النظر في السياسات التنموية الموجهة للاقتصاد القومي ومن يصنع هذه السياسات.

– فتح المصانع المغلقة، وتشجيع الصناعة والزراعة.

– الحد من الاعتماد على الخارج في توفير السلع الزراعية والصناعية.

– إعادة النظر في المشروعات القائمة.

– الحد من الاقتراض وتشجيع الادخار القومي.

– تشجيع ونشر مشروعات الاقتصاد الأخضر المعتمدة على الطاقة المتجددة (الشمس– الرياح).

– توفير الاحتياجات الأساسية بأسعار مناسبة للجميع.

– إعادة النظر في نظام الأجور وتوزيع ثمار عمليات التنمية في المجتمع بما يحقق العدالة الاجتماعية.

وهذا يوضح أنه من المهم الاعتماد على نموذج تنموي يلائم واقع وخصوصية المجتمع المصري ، ويحقق التنمية الحقيقية المستقلة الشاملة المستدامة والمعتمدة على الذات.

وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسة إبراهيم حسن العيسوي (٢٠١١)، ودراسة عبد الحميد إلياس سليمان(٢٠١٤)، ودراسة عمرو عدلي (٢٠١٤)، ودراسة " Chibuzo N. Nookie تشيبوزو ن. نوكي " (2020)، ودراسة نواف أبو شمالة (٢٠٢١)،

ـ رؤية أفراد العينة لأهم مقومات النموذج التنموي المناسب الذي يستطيع تحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري :

رأى أفراد العينة أن أهم الأسس التي يجب أن يقوم عليها نموذج التنمية في المجتمع المصري الذي يستطيع تحقيق تنمية حقيقية تتمثل فيما يلي:

- إطلاق الحريات السياسية وكافة أنواع الحريات والتعبير عن الرأي.
- الاتجاه نحو تبني سياسات تنموية بديلة قائمة على الاعتماد على الذات في تمويل مشروعات التنمية بعيداً عن التبعية لمؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقدالدولي.
- الدور القوى للدولة.
- الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.
- إعادة الحياة للصناعات المصرية.
- إعادة النظر للسياسة الزراعية المصرية.
- زيادة فرص العمل والعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- رفع يد المؤسسات غير المتخصصة عن الحياة الاقتصادية.
- اتباع نظام ضرائب عادل تصاعدى.
- إعادة النظر في نظام الأجور بما يحقق العدالة الاجتماعية.
- القضاء على الفساد الإداري والمالي بكافة أشكاله.
- الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل.
- رفع مستوى جودة التعليم والصحة.
- تحسين جودة شبكة الحماية الاجتماعية والقضاء على ظاهرة الفقر.
- إلغاء عدد من الوزارات التي ليس لها أى دور مثل وزرات الاستثمار والاتصال الدولي، والعمل وما إلى غير ذلك وتحويلها إلى مجرد مؤسسات أو مراكز تابعة لمجلس الوزراء مباشرة.
- الاستفادة من تجارب النماذج التنموية الناجحة مثل دول شرق آسيا ومن أهم هذه النماذج اليابان والصين وماليزيا.

ومما سبق يمكن القول أن نموذج التنمية المستقلة هو النموذج المناسب لحالة الاقتصاد القومي والذي يستطيع تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري، والذي يقوم على مجموعة من

المقومات من أهمها: تبني استراتيجية تنموية قائمة على الاعتماد على الذات في تمويل مشروعات التنمية بعيداً عن التبعية لمؤسسات التمويل الدولية، والدور القوى للدولة، وتوفير كافة الحقوق الأساسية للمواطن، والشفافية ومحاربة كل مظاهر الفساد، والعدالة الاجتماعية، والاستفادة من دروس تجارب النماذج التنموية الناجحة مثل دول شرق آسيا وحاصة اليابان والصين وماليزيا.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة إبراهيم حسن العيسوي (٢٠١١)، ودراسة عبد الحافظ الصاوي (٢٠١٣)، ودراسة عبد الحميد إلياس سليمان(٢٠١٤)، دراسة صبري محمد الصحن (٢٠١٤)، ودراسة عمرو عدلي (٢٠١٤)، ودراسة Chibuzo N. Nookie تشيبوزو ن. نوكي (2020)، ودراسة نواف أبو شمالة (٢٠٢١)، ودراسة ستيفان ديركون (٢٠٢٢).

سابعاً : النتائج العامة للدراسة:

استندت الدراسة في محاولة تحقيق هدفها العام إلى اختيار أدوات بحثية والاستعانة بمفاهيم ومقولات نظرية، تمكنها من التحقق من فروضها التي انطلقت منها. كما تمت الاستعانة أيضاً بأداتي تحليل البيانات الجاهزة ، ودليل المقابلة ، حتي يمكن اختبار فروض البحث . وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- فيما يتعلق بالفرض الأول (**أدت أزمات الاقتصاد القومي في العقود الأخيرة لعدم تحقيق نموذج التنمية المناسب للمجتمع المصري.)** اتضح من خلال تحليل البيانات الجاهزة وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض ، فالاقتصاد المصري في العقود الأخيرة يعاني من العديد من الأزمات الاقتصادية والتنموية التي أدت لعدم تحقيق نموذج التنمية المناسب ، وياتي في مقدمة هذه الأزمات : التضخم وموجة الغلاء التي تجتاح المجتمع حالياً ، والعجز المزمن لموازنة الدولة ، والركود الاقتصادي وضعف معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، والنقص الحاد للدولار وتراجع الاحتياطي النقدى من النقد الأجنبي ، والخلل في الميزان التجاري والاعتماد على الخارج في توفير السلع الغذائية الأساسية، وارتفاع نسبة الفقر، وتفاقم ظاهرة البطالة، وتدهور الحالة الاقتصادية لدى معظم فئات المجتمع تقريباً. كما يمكن القول إن العلاقة بين أزمات الاقتصاد القومي الحالية ونموذج التنمية الحالي علاقة تأثير سلبي متبادل بينهما، بمعنى أن أزمات الاقتصاد القومي أدت إلى نموذج مشوه للتنمية ، واقتصاد ضعيف غير قادر على تحمل الصدمات والأزمات .

٢- فيما يتعلق بالفرض الثاني (أزمات الاقتصاد القومي ناتجة عن عن عوامل داخلية وخارجية) اتضح من خلال تحليل البيانات الجاهزة وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض ، فأسباب الازمات التي يعاني منها الاقتصاد القومي مركبة كما هو حال طبيعة هذه الأزمات، وهى تنقسم

إلى مجموعتين داخلية وأخرى خارجية. أما الداخلية فيأتي في مقدمتها السياسات التنموية والاقتصادية الخاطئة، واتباع نموذج تنموي غير مناسب تمثل في الاعتماد على الاستدانة من الخارج في تمويل مشروعات التنمية وعجز الموازنة العامة ، والتوسع غير المدروس في مشروعات بعينها ، والتوسع في الاقتصاد الريعي فغالبية الاستثمارات الآن مركزة على قطاع الإسكان، وضعف الإنتاج المحلى والاعتماد على الخارج في توفير الكثير من السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها القمح، وعدم فاعلية الرقابة على الأسواق التجارية، والاحتكار وجشع بعض التجار. أما مجموعة الأسباب الخارجية فيأتي في مقدمتها التبعية والانصياع للموسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى، وتداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والتصعيد في حرب غزة.

٣- فيما يتعلق بالفرض الثالث (نموذج التنمية الرأسمالي القائم على تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة هو النموذج المناسب لتحقيق مصر للتنمية الحقيقية) اتضح عدم صدق هذا الفرض ، حيث أوضحت المؤشرات التي تم عرضها في الدراسة التحليلية ، بالإضافة إلى آراء أغلبية أفراد العينة أنه على الرغم من تعدد النماذج والسياسات التنموية التي تبنتها الحكومات المصرية المتتابعة لتوجيه الاقتصاد القومي ما بين النموذج الرأسمالي والاشتراكي والليبرالي خلال الفترة الممتدة منذ ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن ، فلم يكن أياً منها نموذجاً تنموياً مناسباً يحقق التنمية الحقيقية كما حدث في النماذج التنموية الناجحة على المستوى الدولي، ومن أهمها الدول الأسيوية التي استطاعت الصمود في مواجهة الأزمة المالية العالمية، ومنها الصين، وماليزيا، واندونيسيا، وستغافورة ...الخ. كما ان ما تم تطبيقه لم يقترب من ميادئ وأسس سياسة الخصخصة التي تم تطبيقها في الدول الصناعية المتقدمة ، وحققت أهدافها بشكل كبير. لذا فنموذج التنمية المستقلة هو النموذج المناسب لحالة الاقتصاد القومي ، والذي يستطيع تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري، وهو يقوم على مجموعة من المقومات من أهمها: تبني استراتيجية تنموية قائمة على الاعتماد على الذات في تمويل مشروعات التنمية بعيداً عن التبعية لمؤسسات التمويل الدولية، والدور القوى للدولة، وتوفير كافة الحقوق الأساسية للمواطن، والشفافية ومحاربة كل مظاهر الفساد، والعدالة الاجتماعية، والاستفادة من دروس تجارب النماذج التنموية الناجحة.

٤- فيما يتعلق بالفرض الرابع (هناك تأثيرات اجتماعية سلبية لأزمات الاقتصاد القومي على التنمية) اتضح من خلال تحليل البيانات الجاهزة وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض ، حيث كان هناك تأثيرات اجتماعية سلبية كبيرة لأزمات الاقتصاد القومي على ظاهرتي الفقر والبطالة ، وعلى

المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للأسر. وأيضاً على العلاقات الاجتماعية التي تحولت إلى الطابع العقلاني النفعي الانقسامي وعلاقات المصلحة ، وضعف الروابط الأسرية والقرابية وروابط الجيرة.

٥- فيما يتعلق بالفرض الخامس (نموذج التنمية المتبع حالياً في الحالة المصرية لا يحتاج إلى المراجعة) اتضح من خلال المؤشرات التي تم عرضها في الدراسة التحليلية ومن آراء أفراد العينة عدم صدق هذا الفرض ، فنموذج التنمية المتبع حالياً في الحالة المصرية يحتاج إلى مراجعة في ضوء المؤشرات التنموية الأساسية (كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والفقر... الخ) .ويمكن تحقيق نموذج التنمية المناسب من خلال إجراء تغييرات في مجموعة العلاقات الاقتصادية بين المواطنين والدولة ببناء نموذج مبنى على الثقة والاحترام والشفافية والمساءلة. ويتعامل بصورة أفضل مع المرحلة الجديدة القائمة على الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا ، ويشجع الابداع والابتكار ويساعد على توفير فرص عمل جديدة للداخلين إلى سوق العمل، ويجعل النمو أكثر احتواءً لكل الشرائح الاجتماعية، وقادراً على الاستدامة ، وبعبارة أخرى صياغة عقد اجتماعي جديد بين المجتمع والحكومة يقوم على الشرعية والعدالة والنفع للجميع ، ومضمون بالقوة العامة والسلطة العليا، كما أوضح " جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي " .

ومما سبق يتضح لنا صدق الفرضية الأساسية التي انطلق منها البحث (**أدت أزمات الاقتصاد القومي إلى عدم تحقق نموذج التنمية المناسب للمجتمع المصري)** حيث كما عرضنا في الدراسة كان هناك تأثيرات اجتماعية سلبية كبيرة لأزمات الاقتصاد القومي على ظاهرتي الفقر والبطالة ، وعلى المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للأسر. لذا فهناك أهمية كبيرة لإعادة النظر في نموذج التنمية المتبع ، والبحث عن نموذج تنموي مناسب يستطيع بناء اقتصاد قومي قادر على مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية. ويقوم هذا النموذج على مجموعة من المقومات من أهمها: النظر إلى التنمية على أنها تنمية شاملة متعددة الأبعاد لا تقتصر على أوضاع الاقتصاد، وإنما هى تنمية للإنسان، توسع من نطاق اختياراته فى جميع المجالات ، وتحقق العدالة الاجتماعية. كما يجب ان تكون تنمية معتمدة على الموارد الذاتية .

ومن الضروري التأكيد أن طريق التنمية لا يكون من خلال اتباع وتنفيذ نماذج أو استراتيجيات جاهزة، وإنما تؤخذ تلك النماذج كأساس يُمكن البناء عليه لتكوين النموذج التنموي المناسب لكي يتناسب مع ظروف وأوضاع المجتمع الحالية وبما يتناسب مع الواقع العالمي المعاصر. وأيضاً من الضروري تقديم النموذج التنموي البديل في إطار إعلامي وتوعوي لكل فئات

المجتمع، وأن تنفيذ النموذج المقترح يعتمد على العمل الشاق وليس العصا السحرية، وأن تجارب التنمية في كل الدول الناجحة كان الوقت أحد محددات نجاحها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أبوالعينين، سهير.(٢٠٢١). الإصلاح الاقتصادي في مصر والتأسيس للانطلاقة التنموية. في خالد زكريا أمين " مؤلف رئيسي". تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١، التنمية حق للجميع، مصر المسيرة والمسار. وزارة التخطيط والتنميةالاقتصادية & برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.القاهرة.

٢- أبو العينين، سهير. " باحث رئيسي ".(٢٠٢٢). إدارة التنمية في مصر في ظل الأزمات . في نفين كمال " تحرير". تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢٠. معهد التخطيط القومي. القاهرة.

٣- أبو العينين، محمد.(٢٠٢٠). " اتجاهات علم الاجتماع النظرية والمنهجية في دراسة بنية النظام العالمي . مقال مرجعي". المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية (مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية) :(ع ٢) : ٢٢ – ٥٩) .

٤- أبو النصر، مدحت محمد محمود.(١٩٩٩). " مفهوم الأزمات ، منظور إداري واجتماعي" . المجلة العربية للدراسات الأمنية (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) : ١٤ (٢٨) : ٣٦١- .٤٠٢

٥- أبو شمالة، نواف.(٢٠٢١). " إعادة نظر في حجم ونوعية ومصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية في ضوء متطلبات الاستدامة وانجاز التحول الهيكلي، دراسة تحليلية " . مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة): ٢٢(٣): ٦٧ - ١٠٣.

٦- التابعي، كمال.(١٩٩٢). تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية. مكتبة النصر والتوزيع. جامعة القاهرة.

٧- البطراوي، تامر.(٢٠١٧). أبحاث في الاقتصاد السياسي ، النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة ، مجموعة من البحوث حول تاريخ تطور الفكر الاقتصاد ونظريات القيمة والإنتاج والتوزيع والمشكلة والتنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى. دار بيبول. الإسكندرية.

٨- البنك المركزي المصري.(٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١٤/٢٠١٥). التقرير السنوي خلال الفترة ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ – ٢٠١٤/٢٠١٥.القاهرة.

٩- البنك المركزي المصري.(٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠١٨/٢٠١٩). التقرير السنوي خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠١٨/٢٠١٩. القاهرة .

١٠- البنك المركزي المصري.(٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢٠/٢٠٢١). التقرير السنوي خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢٠/٢٠٢١. القاهرة.

١١- الجبالي، عبد الفتاح.(٢٠٢٢). " الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على مصر والإقليم". الملف المصري(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام):(ع١٠٠):٣٣- ٣٧.

١٢- الجعفراوي، ابتسام.(٢٠١٦). الاقتصاد المصري في مرحلة تحول .. نظرة عامة. في نسرين البغدادي "إشراف عام" ، ابتسام الجعفراوي " إشراف وتحرير ". مجلد الاقتصادي ، المسح القومي الشامل للمجتمع المصري، المرحلة الثالثة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.

١٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(٢٠١٢). الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢. القاهرة.

١٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(٢٠١٩). أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (١ اكتوبر ٢٠١٧ – ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨). القاهرة.

١٥- الحداد، محرم " باحث رئيسي ".(١٩٩٦). تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لإطراد التنمية (المرحلة الأولى). سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم ١٠٥. معهد التخطيط القومي. القاهرة.

١٦- الحسيني، السيد محمد.(١٩٨٤).علم اجتماع التنمية. في محمد الجوهري وآخرون. ميادين علم الاجتماع. الطبعة السادسة. دار المعارف. القاهرة.

١٧- الحنفي، سامح أحمد زكي.(٢٠١٧). " إدارة الأزمات ". مجلة البحوث المالية والتجارية. (كلية التجارة ، جامعة بورسعيد): (٢): ١- ٢٣.

١٨- السعيد، مصطفى.(٢٠٠٢). الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مظاهر الضعف – الأسباب – العلاج. الطبعة الأولى. دار الشروق. القاهرة.

١٩- السيد، مصطفى كامل.(٢٠٢٢). " تحديات نموذج الدولة الإنمائية فى القرن الحادى والعشرين"(جريدة الشروق).

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=25092022&id=c. 23d5a98-e14a-4722-aecd-daa7abff8fa0

٢٠- السيد، مصطفى كامل.(٢٠٢٠). " نموذج التنمية قضية رأي عام" (جريدة الشروق).
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05012020&id=3. 6819398-38cb-45e0-9992-0e53ab7f602f

٢١- الشربيني، أحمد رشاد.(٢٠٢٣)." سياسات ترشيد الواردات في مصر". ، رؤى مصرية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام):(ع٩٦):٢٢ – ٢٦.

٢٢- الشواربي، شرين.(٢٠١٨). برامج الإصلاح الاقتصادي ، هل حان وقت الانطلاق لمرحلة التحول الاقتصادي ؟. في مجدي صبحي " محرر" . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٧. الطبعة الأولى. مؤسسة الأهرام. القاهرة.

٢٣- الصاوي، عبد الحافظ.(٢٠١٦). أبعاد المشكلات الاقتصادية في مصر، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة.

٢٤- الصاوي، عبد الحافظ.(٢٠٢٣). " ما أبرز العقبات الاقتصادية التي تقف في طريق تنمية الاقتصاد المصري".(الجزيرة).

https://1a1072.azureedge.net/ebusiness/2023/4/8/%d9%85%d8%a7%d8%a3%d8%a8%d8%b1%d8%b2%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%82%d8%a8%d8%a7%d8%aa%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8%d8%a9%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%8a%d8%a. a%d9%82%d9%81%d9%81%d9%8a

٢٥- الصاوي، عبد الحافظ.(٢٠١٣). "نحو نموذج تنموي بدول الربيع العربي" (قضايا اقتصادية، الجزيرة).
https://1a1072.azureedge.net/ebusiness/2013/5/16/%D9%86%D8%AD%D9%88%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B. 9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

٢٦- الصاوي، عبد الحافظ.(٢٠٢٢). " واقع ومستقبل مصر الاقتصادي" (المسار للدراسات الإنسانية).

https://almasarstudies.com/the-reality-egypt-and-its-economic-future/

٢٧- الصحن، صبري محمد.(٢٠١٤). " رؤية استراتيجية للتنمية الشاملة في ضوء تحديات وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية ". رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي.القاهرة.
٢٨- الطريري، عبد الرحمن.(٢٠٢٣). " التنمية واختيار النموذج الملائم " (الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية).

https://www.aleqt.com/2023/01/05/article_2465431.html
٢٩- العشماوي، شكري رجب.(٢٠٢٠). " مراجعة واعتماد " آمنة سالم الجبري . الأزمات المالية العالمية ، أزمة كوفيد ١٩ نموذجاً . دائرة المالية . حكومة دبي .
https://www.dof.gov.ae/enus/publications/Lists/ContentListing/Attachments/647/global%20financial%20crises.pdf
٣٠- العصيمي، نايف حماد.(٢٠١٨)." أثر الليبرالية الجديدة في التغيرالسياسي من منظور الحرمان النسبي". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية (مركز جيل البحث العلمي):(ع٢٠): ٤١ ـ ٥٦.

٣١- العيسوي، إبراهيم.(٢٠٠٥). نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملائمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه . في أحمد رضا العدل " تحرير". علم الاقتصاد والتنمية العربية ، أعمال المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة ٢٨ – ٣٠ مايو ٢٠٠٥. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . القاهرة .

٣٢- العيسوي، إبراهيم.(٢٠١١). " نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة ". مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية : ١٣(١) : ٥ – ٦٥.

٣٣- الفقي، سنية.(٢٠١٧). الفقر والسياسات الحكومية في مواجهته ، في مجدي صبحي " رئيس تحرير ". تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٦. الطبعة الأولى. مؤسسة الأهرام. القاهرة.

٣٤- الفقيه، أحمد صالح.(٢٠١٣)." نماذج التنمية في العالم النامي" (يافع نيوز). .https://yafa.news/archives/36557

٣٥- الكفري، مصطفى العبد الله.(٢٠٠٥). " النماذج العالمية للتنمية ".(الحوار المتمدن، المحور الإدارة والاقتصاد ، العدد ١١٩٤). . https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37150

٣٦- المركز المصري للدراسات الاقتصادية.(٢٠١٢). الاقتصاد المصري بين الماضي والمستقبل. آراء في السياسة الاقتصادية. العدد (٣٢). القاهرة.

٣٧- المساعدة، ماجد عبد الهادي.(٢٠١٢). إدارة الأزمات ، المداخل – المفاهيم – العمليات. دار الثقافة للنشر والتوزيع . عمان . الأردن .

٣٨- الموصلي، حامد.(٢٠١٥). تأملات في التنمية. مؤسسة هنداوي. وندسور.المملكة المتحدة.

٣٩- المومنى، بسمة.(٢٠١٨). برنامج صندوق النقد الدولي في مصر ، تقييم تحديات الاقتصاد السياسي. مركز برونجز، الدوحة.

٤٠- النجار، أحمد السيد.(٢٠١٢). الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك ، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ، فصل إضافي انفجار ثورة يناير ينهالولاية الأخيرة للديكتاتور الفاسد. الطبعة الأولى. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة.

٤١- النجار، أحمد السيد.(٢٠١٢). مقدمة تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٢. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٢. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. مؤسسة الأهرام . القاهرة.

٤٢- النمر، هدي.(٢٠٢٢). " الوضع الغذائي بمصر في ظل أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية وآليات المواجهة". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (معهد التخطيط القومي): ٣٠ (٢): ٧١ – ٩٤.

٤٣- إمام، مجدة & آخرون.(٢٠٢٢). تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي، دراسة ميدانية على عينة من سكان القاهرة. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم ٣٤٠. معهد التخطيط القومي.القاهرة.

٤٤- امزيان، محمد محمد.(١٩٨١). منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية . الدار العالمية للكتاب الإسلامى . الرياض . المملكة العربية السعودية .

٤٥- بورزان، آيه رياض العبد القادر.(٢٠٢١) . إدارة الأزمات . الجامعة الافتراضية السورية . الجهورية العربية السورية .
٤٦- بيومي، محمد.(٢٠١٣). " أزمة التنمية في المجتمع المصري، رصد لمظاهر الهدر في نصف قرن". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (معهد التخطيط القومي، القاهرة):٢١ (٢)(عدد خاص الملتقى الفكري الأول ، مأزق التنمية في الواقع المجتمعي المصري المعاصر ، أنساق القيم نموذجاً ، الجزء الثاني):١١٠- .١٣٢

٤٧- جاب الله، وليد عبد الرحيم.(٢٠٢١). " أفكار على مسار التنمية (٢): استراتيجيات التنمية والإصلاح الهيكلي" (السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام).
. http://www.siyassa.org.eg/News/18108.aspx

٤٨- حسانين، خالد عبد الحميد.(٢٠٢٠). " العجز التوأم، دراسة تحليلية للحالة المصرية للفترة (١٩٧٥- ٢٠٢٠) ". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة): ٢٣(٢): ٣٥ – ٦٠.

٤٩- حرمل، جبران على صالح.(٢٠١٣). " ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات، الواقع وسيناريوهات المستقبل "(الحوار المتمدن، العدد ٤٠٦٨، المحور: الثورات والانتفاضات الجماهيرية).

.https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286

٥٠- حلمي، أمنية أمين.(٢٠٢٢). تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على إدارة الأزمات ، رؤى على طريق التنمية. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . مجلس الوزراء . القاهرة.

٥١- خشية، محمد ماجد " الباحث الرئيسي".(٢٠٢٢). الأداء التنموي في مصر في ظل جائحة "كوفيد - ١٩ " ،المؤشرات والسياسات والخبرات. في نفين كمال " محرر ". تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢٠. معهد التخطيط القومي ، القاهرة.

٥٢- خفاجي، عصام.(٢٠١٩). " سمير أمين : في نقد حلم أنكسر ". عمران للعلوم الاجتماعية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات): (٢٧) : ٧ – ٢٤.

٥٣- خليل، فتحي الحسيني.(١٩٨٢). التكوين الرأسمالي وأثرة على واقع التنمية في مصر. مذكرة خارجية رقم (١٣٣٥). معهد التخطيط القومي.القاهرة.

٥٤- دبش، حمدى.(٢٠٢٤). "سعر الدولار الآن بعد قرار البنك المركزي الجديد بشأن سعر الصرف (زيادة جديدة)" (جريدة المصري اليوم).

.https://www.almasryalyoum.com/news/details/3116125
٥٥- ديركون، ستيفان.(٢٠٢٢). " المقامرة على التنمية .. لماذا تربح بعض الدول ويخسر البعض الآخر" (ترجمة وعرض، انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية).

https://www.interregional.com/%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9%D/8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9.

٥٦- زايد، أحمد.(٢٠١١)." أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى ". مجلة الديمقراطية (مؤسسة الأهرام) : (ع٤٢) :٢١ - ٣٢.

٥٧- زهرو، رضوان. نموذجنا التنموي من أجل تعاقد جديد . منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد.

https://drive.google.com/file/d/15A6SjaIW0Zo_qKOfhUH5DKfAv55MSfZh/view

٥٨- سليمان، حسين.(٢٠١٨). الإصلاح الاقتصادي وشبكة الحماية الاجتماعية. في مجدي صبحي "رئيس تحرير". تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٧. الطبعة الأولى . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام. القاهرة.

٥٩- سليمان، عبد الحميد إلياس.(٢٠١٤). " نحو نموذج تنموي لمجابهة التحديات التنموية في السودان ". مجلة المصرفي : (٧٢) : ٤- ١١.

٦٠- عادلي، عمرو.(٢٠١٤)." دور الدولة الاقصادي وإعادة تصميم نموذج التنمية في مصر". مركزمالكوم كير- كارينجي للشرق الأوسط .

.https://carnegie-mec.org/2014/12/31/ar-pub-57674

٦١- عبد الحي، أحمد التهامي.(٢٠١٨). " ظاهرة التبعية، أصولها – أبعادها – مآلاتها ". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة (جامعة الإسكندرية) : ٥٥(٢):١- ٢٧.

٦٢- عبد الصمد، مها محمود رمضان.(٢٠١٧)." أزمة الدين العام الداخلي وبعض آثاره الاقتصادية والاجتماعية في مصر". رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. القاهرة.

٦٣- عطية، أشرف إبراهيم.(٢٠٢٢). " تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري ". المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع (نادى قضاة مصر) : ٣ (٣): ٧٨٤ – ٨٣٥.

٦٤- عبد القادر، حسام الدين محمد.(٢٠٢٢). " تقدير النمو الاقتصادي في مصر ما بين الحرب والثورة ". المجلة العربية للإدارة (جامعة الدول العربية): ٤٢ (١): ٣٥٥ – ٣٧٢ .

٦٥- عبد القادر، عيد رشاد.(٢٠٢٢). " الآثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري ". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (كلية التجارة ، جامعة عين شمس) : ٥٢ (٤) : ٦٤٩ – ٦٧٦.

٦٦- علوي، مراد.(٢٠٢٢). " النموذج التنموي الجديد ورهانات المستقبلية ". مجلة القانون والأعمال الدولية (جامعة الحسن الأول، المملكة المغربية) : ١- ٣٨.

٦٧- عماد، مادونا. (٢٠٢٤). " رئيس الوزراء : رفع قيمة القرض صندوق النقد من ٣ مليارات إلى ٨ مليارات دولار".

.https://www.almasryalyoum.com/news/details/3116480

٦٨- عمارة، أميرة محمد& البحيري، نجوى محمد.(٢٠١٨) . " محددات النمو الشامل في مصر". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (المعهد القومي للتخطيط، القاهرة): ٢٦(٢): ١٩-٥٧.

٦٩- عمران، محمد مصطفى.(٢٠٠٢). أداء ومصادر النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. صندوق النقد العربي. أبو ظبي.

٧٠- عوض، شريف محمد.(٢٠٢٠). "ملامح الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد وثقافته في بعض القطاعات الحكومية، دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة ". مجلة كلية الآداب(جامعة القاهرة):٨٠ (٣): ٣٤١- ٣٢٢.

٧١- فتح الله، محمود.(٢٠٢٢). " آثار الحرب على التجارة الخارجية بالتركيز على قطاعي الأمن الغذائي والسياحة". رؤى مصرية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام) : (ع ٩٣) : ١٣ – ١٨.

٧٢- قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات.(٢٠٢٢). أثر الأزمة الأوكرانية الروسية على الأسر المصرية. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. القاهرة.

٧٣- محمد، أحمد سليمان. (٢٠٢٠). التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر. سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري. الإصدار رقم (٧). معهد التخطيط القومي.القاهرة.

٧٤- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.(٢٠١٢). تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٢. مؤسسة الأهرام. القاهرة.

٧٥- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.(٢٠٢٣). التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٢٢. الطبعة الأولى. مؤسسة الأهرام. القاهرة .

٧٦- مركز دراسات وبحوث الدول النامية.(١٩٩٨). تقرير التنمية الشاملة في مصر. العدد الأول. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.الجيزة.

٧٧- "مصر .. اتفاق وشيك على استئناف قرض صندوق النقد .. وتراجع الدولار في السوق الموازية " .(٢٠٢٤).
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/02/04/egypt-apotential-agreement-imf-loan.

٧٨- نوير، عبد السلام.(٢٠٢٠). " نظريات التنمية وأساليب التأزم، دراسة نقدية ". التفاهم (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية) : (ع ٦٨) : ١٣٩ – ١٧٢) .
٧٩- وبستر، اندرو.(١٩٨٩). مدخل إلى علم اجتماع التنمية. ترجمة وتعليق عبد الهادي محمد والي، السيد عبد الحليم الزيات. الطبعة الأولى. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

٨٠- يوسف، محمد.(٢٠٢٤). " من التصنيع إلى الاستدامة : رؤية تنموية للاقتصاد المصري". مجلة الديمقراطية (مؤسسة الأهرام) : (ع٩٣) : (١٢٤ – ١٣١).

ثانياً: المراجع الأجنبية :

81 - Abdou, Doaa S. & Zaazou, Zeinab. (2013)." The Egyptian Revolution and Post Socio-Economic Impact". Topics in Middle Eastern and African Economies. 15 (1):92-115.

82 - Dayton , Bruce W. (ed.) . (2004). " The forum Managing Crises in the Twenty-First Century ". International Studies Review (Oxford Academic) : (NO.6) : 165-194.

83 - Dhawan, Manish & Others. (2022). " Russo-Ukrainian War Amid the COVID-19 Pandemic: Global Impact and Containment Strategy". International Journal of Surgery. Vol. 102.

84 - Džuverovic , Nemanja. (2013)." Does More (or Less) Lead to Violence? Application of the Relative Deprivation Hypothesis on Economic Inequality - Induced conflicts ". CIRR 19(68): 115-134.

85 - Evans, Terry & Jakupec, Viktor.(2021)."From Modernisation, Dependency and Soft Power Toward a Commonwealth of Learning". Journal of Learning for Development – JL4D.8 (3): 473-486.

86 - Farny, Elisabeth (2016). " Dependency Theory: A Useful Tool for Analyzing Global Inequalities Today?".

:https://www.e-ir.info/2016/11/23/dependency-theory-a-useful-tool-for-analyzing-global-inequalities-today/

87 - Gadallah, May & Mamdouh, Nesma. (2023). The Socioeconomic Impact of the Russia-Ukraine Crisis on Vulnerable Families. Policy Research Report. 46 , Economic Research Forum UNICEF Egypt.

88 - Gaspar, Rui & Others. (2023). "Crises Social Sensing: longitudinal Monitoring of Social Perceptions of Systemic Risk During Public Health Crisis". Journal of Risk Research. 26 (4): 345-366.

89 - Hout, Wil. (2016). Classical Approaches to Development, Modernisation and Dependency, in Jean Grugel and Daniel Hammett (eds.). The Palgrave Handbook of International Development. Basingstoke, Palgrave Macmillan. London.

90 - Iacovino, Angela & Others. (2023)." War and Food (In) Security – A Lesson from the Russian - Ukrainian Conflict". Studia Europejskie. Studies in European Affairs. 27 (1): 99-126.

91 - International Monetary Fund.(2023).World Economic Outlook, A Rocky Recovery. Washington, DC.

92 - Kvangraven, Ingrid Harvold .(2021)." Beyond the Stereotype, Restating the Relevance of the Dependency Research Programme". Development and Change. 52(1): 76-112.

93 - Liao, Junyun & Others.(2023)." Understanding local consumers' Reactions to Perceived Unfair Product Recalls of Foreign Brands : A Relative Deprivation Perspective". Asia Pacific Journal of Marketing and Logistics . 35(9): 2216-2234.

94 - Mostafa, Mohammed Galal Abdallah. (2021)." The Impact of Energy Subsidy Reform on Economic Growth in Egypt Over the Period from 2013 to 2020". International Journal of Energy Economics and Policy 11 (4): 31-42.

95 - Nwoke, Chibuzo N. (2020). " Rethinking The Idea of Independent Development and Self-Reliance in Africa ". African Review of Economics and Finance. 12 (1).

96 - Paciello , Maria Cristina. (2013)." Insight Egypt, Economic and Social Policies in Post-Mubarak Egypt". (Istituto Affari Internazionali)

https://www.iai.it/en/pubblicazioni/economic-and-social-policies-post-mubarak-egypt.

97- Radwan , Samir.(2009). Economic and Social Impact of the Financial and Economic Crisis on Egypt. First Published. International Labour Organization . Sub-Regional Office for North Africa , Cairo.

98 - Shenouda, Sameh Nasser.(1995). " Restructuring As A Step Towards Privatization , The Case of The Egyptian Company for Pipes And Cement Products (Siegwart)". Unpublished Masters Thesis Submitted To The Political Science Department of The American University in Cairo.

99 - Tanchum , Michael. (2022). The Russia-Ukraine War Has Turned Egypt's Food Crisis Into An Existential Threat To The Economy". (MEI Policy Center)
https://www.mei.edu/publications/russia-ukraine-war-has-turned-egypts-food-crisis-existential-threat-economy.

100 - The World Bank .(2023)." Data Bank World Development Indicators".

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

الملاحق

دليل مقابلة في موضوع

أزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب

الحالة المصرية نموذجاً

أولاً: البيانات الأساسية:

١- الاسم : .....

٢- النوع : .....

٣ - السن : .....

٤- الدرجة العلمية : .....

أمل أن نتشرف برأي سيادتكم في القضايا التالية تفصيلاً مع خالص الشكر والتقدير :

ثانياً : أزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب: الأسباب وأوجه العلاقة والتأثيرات لاجتماعية :

٥- من وجهة نظرك ما أهم الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد المصري ؟

.....
.....
.....

٦- ما أهم أسباب أزمات الاقتصاد المصري من وجهة نظر سيادتكم ؟

.....
.....
.....
.....

٧- من وجهة نظر سيادتكم ما أهم السمات العامة لنموذج التنمية المتبع حالياً في الحالة المصرية ؟

.....
.....
.....

٨- من وجهة نظرك ما طبيعة العلاقة بين أزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب؟

.....
.....
.....

٩- ما التأثيرات الاجتماعية لأزمات الاقتصاد المصري على:

- ظاهرة الفقر :

.....
.....
.....

- ظاهرة البطالة :

.....
.....
.....

- ضبط الأسواق :

.....
.....
.....

- المستوى المعيشي للأسرة :

.....
.....
.....

- العلاقات الاجتماعية :

.....
.....
.....

- التعليم :

.....
.....
.....

الصحة:

.....
.....
.....

١٠- ما أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً من أزمات الاقتصاد المصري؟

.....
.....
.....

١١- من وجهة نظر سيادتكم ما الفئات مستفيدة من ازمات الاقتصاد المصري ؟ وما أوجه الاستفادة ؟

.....
.....
.....

ثالثاً : أزمات الاقتصاد القومي ونموذج التنمية المناسب : التحديات وآليات المواجهة والتكيف :

١٢- ما أهم التحديات التي يمكن تواجه الدولة في اختيار النموج التنموي المناسب ؟ وكيف يمكن التغلب عليها من وجهة نظر سيادتكم ؟

.....
.....
.....
.....

١٣- من وجهة نظر سيادتكم ما أهم أساليب تكيف الافراد مع أزمات الاقتصاد المصري ؟

.....
.....
.....

١٤- في ضوء المؤشرات التنموية الأساسية (كمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والفقر...الخ) من وجهة نظر سيادتكم هل يحتاج نموذج التنمية المتبع حالياً في الحالة المصرية إلى مراجعة ؟ ولماذا؟

.....
.....
.....

١٥- ما نموذج التنمية الاكثرملائمة للاقتصاد المصري ؟ ولماذا؟

.....
.....
.....

١٦- ما أهم مقومات نموذج التنمية المناسب الذي يستطيع تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري من وجهة نظر سيادتكم ؟

.....
.....
.....

خالص الشكر والتقدير لكم